

# الحرب الإقتصادية وأثرها في مالية الدولة

## دراسة لخطط الحصار والمقاطعة والإغراق

### مقارنة بالفقه الإسلامي

د / سيد حسن عبد الله  
أستاذ القانون العام (السياسة الشرعية)  
المشارك بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر  
الشريف وكلية الدراسات الإسلامية والعربية  
دبي - أ - ع - م

الطبعة الأولى

١٤٢٩ - ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ م





**الحرب الإقتصادية وأثرها في مالية الدولة**  
**دراسة لخطط الحصار والمقاطعة والإغراق**  
**مقارنة بالفقه الإسلامى**

**د / سيد حسن عبد الله**  
أستاذ القانون العام (السياسة الشرعية)  
المشارك بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر  
الشريف وكلية الدراسات الإسلامية والعربية  
دبي - أ - ع - م

الطبعة الأولى

١٤٢٩ - ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ م





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







## بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ  
فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ  
وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾

سورة الممتحنة الآية ٨

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ  
الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا  
بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ  
أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾

سورة البقرة ٢٨٧







قبل أن تحدث الأزمة المالية العالمية الحالية [٢٠٠٨م] كتب الخبير  
الاقتصادي / د أحمد النجار رحمه الله تعالى  
مقالاً بجريدة الأهرام عدد ١٩٩٣ / ٥ / ٢م جاء فيه  
أنه : " ظهر كتاب لـ (فرايهرفون بيتمان ) وهو من  
كبار رجال البنوك في ألمانيا يذكر فيه أن النظام الغربي  
ستحل به كارثة كبرى في مستقبل غير بعيد ،  
سببها المباشر هو سعر الفائدة الذي تأخذ به البنوك  
في جميع المجتمعات ، ونادى بإلغاء الفائدة حتى  
تؤدي النقود وظيفتها الحقيقية ، وقرر "بيتمان"  
أن مؤلفه هذا لا صلة له بالدين ، ولكنه يتكلم  
في حقائق اقتصادية بحتة تستند على الدراسة  
والتحليل. انظر ص [١٨٣] من هذا الكتاب







## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، رب السماوات السبع ورب العرش العظيم ، سبحانه واسع الملكوت ، عظيم الجبروت بالبر معروف وبالإحسان موصوف ، وصلاة وسلاماً على نبيه ومصطفاه ، سيدنا محمد ﷺ وبعد:

فإن الحرب الاقتصادية من أقدم أنواع الحروب التي عرفتها البشرية، وهي الحرب التي تقوم كنوع من الصراع على الموارد الاقتصادية، وتملك الأسواق الدولية ومصادر الطاقة والماء، وهي ذاتها الأسباب الأساسية للحربين العالميتين الأولى والثانية، وحتى منتصف القرن العشرين كان يتم تنفيذ تلك الحروب، وقد كانت الحروب الاقتصادية في القرون الماضية غير واضحة باستخدام القوة العسكرية والاستعمار الذي انتشر في جميع أنحاء العالم في بداية القرن التاسع عشر، إلا أن تلك الصورة تبدلت وتغيرت في النصف الثاني من ذلك القرن وحلت صور الاحتلال الاقتصادي والسيطرة على الأسواق من خلال حركة الواردات ورؤوس الأموال محل القوة العسكرية.. وتجلت أعظم صور ذلك الاحتلال وآلياته فيما عرف مؤخراً بالعولمة والنظام العالمي الجديد ، وهو ما كان له آثاره المدمرة ونتائجه الخطيرة خاصة على الدول النامية.



وتتمثل نتائج الحرب الاقتصادية وآثارها في البطالة والهجرة وتغير معاني الثقافة وزيادة أعداد ما تحت خط الفقر ، وغيره كثير .  
والمقاطعة من أهم أدوات الحرب الاقتصادية ، وهي من منظور إسلامي واجب شرعي وعمل سياسي عادل ؛ وذلك إذا عمل غير المسلمين على إعلان عداوتهم للمسلمين ، وإعلان الحرب عليهم أو ارتكب ما يخالف قاعدة من القواعد المستقرة في العلاقات الدولية ويراد منها: حمل الطرف الآخر على الرجوع إلى الطريق القويم ، أو منعه من تحقيق أغراض غير مشروعة.

أما بقية أدوات الحرب الاقتصادية فقد أحاطها الإسلام بكثير من القيود والقيم الأخلاقية فهو لا يأمر بها كإجراء أولي لحسم النزاع ما لم يتمادى الطرف الآخر في الخصومة ، ويقف في طريق الدعوة الإسلامية. ومما يزيد من عظمة الإسلام في هذا الإطار أنه يأمر بالبر والقسط كأصلين أساسيين في بناء العلاقات الدولية ما لم يتأت من العدو ما يتنافى ومقتضى العزة والكرامة التي هي جوهر حياة المسلم ، ولا سبيل للعيش بغيرها.

ومما لا شك فيه أن الحرب الاقتصادية تؤثر كثيراً على اقتصاديات الخصم ، وهو مطلب شرعي من شأن العمل به حقن الدماء ، وقطع الطريق على التماذي في الظلم والاعتداء. كما أنه قد يؤثر في اقتصاديات الدولة صاحبة القرار بحرمانها من كثير من الإيرادات

المالية التي تعتمد عليها في تمويل النفقات العامة ، وغيره كثير مما سيتضح لنا من ثنايا البحث.

ومن الثابت أن المنازعات الحقيقية في تصور غير المسلمين - وبخاصة في العصر الحاضر - أغلبها ناشئ من الصراع على تحقيق المكاسب الاقتصادية وجمع الثروة ، والسيطرة على مصادرها ومفاتيحها في العالم ، وتحقيق الأطماع البشرية ، وهذا واضح في قاموس الاستعمار القديم والحديث.

أما التصور الإسلامي حول الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية ، فهو نابع من خلفية أو أرضية دينية ، وهي أن هذه الأوضاع تأتي في المرحلة الثانية أو التبعية لنشر الدعوة في أنحاء العالم والتي هي أحسن، وينبغي أن تدرس الأحوال الاقتصادية بحذر شديد من أجل الحفاظ على قوة المسلمين واستقلالهم في بلادهم وأحققتهم في ثرواتهم. ولا مانع شرعاً من الدخول في مبادلات اقتصادية تجارية وغيرها مع غير المسلمين استيراداً وتصديراً بحسب الضرورة أو الحاجة، على ألا يمس ذلك المصالح الإستراتيجية أو المنافع الأصلية للمسلمين.(١) .

---

(١) د. / وهبة الزحيلي - العلاقات الدولية في الإسلام - ص ١٩ - ط دار المكتبي

- ط أولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.



أما الإغراق فهو من أخطر القضايا التي تعترض طريق التجارة الدولية ، وترفع بشأنها العديد من القضايا في مختلف الدول ، وبصفة خاصة الدول النامية التي تسعى الدول المتقدمة إلى إغراق أسواقها بمنتجات قد تكون عالية الجودة ورخيصة التكاليف.

وأخطر ما في الإغراق هو الإضرار بالإنتاج الوطني المشابه للسلعة المغرقة ، والقضاء على المنافسة الحرة بين المنتجين الأجانب للسلع المشابهة للسلعة المغرقة ، والمستهلك المحلي في سوق الدولة المستوردة ، حيث يرتفع ثمن السلعة المغرقة ، وتتنخفض جودتها ، لاسيما بعد أن يحتكر المصدر (المُغرق) سوق هذه الدولة ، ويقع عبء هذا كله على المستهلك.

وبما أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إلهي الأصول ، بشري التطبيق ، يستجيب لكل تطور ، ويواكب كل تقدم ، ويجد الباحث فيه سياسة راشدة لكل قضية شائكة ، فسوف نحتكم في بحثنا هذا إلى كثير من أصول هذا الاقتصاد الراشد ، لاسيما دعوة الإسلام إلى المنافسة الشريفة البناءة التي لا يترتب عليها الإضرار بالغير ، عملاً بقوله ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار".<sup>(١)</sup>

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک من کتاب البيوع - ج ٢/٥٨ ، وقال: حديث صحيح

الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ورواه الطبراني في الكبير ج ٢/٦٨.

يضاف إلى ما تقدم دعوة الإسلام إلى التسعير العادل الذي لا وكس فيه ولا شطط، وتقرير حق ولي الأمر في التدخل بالتسعير العادل ، ومنع بيع السلعة بأقل من ثمنها ، وهذا شيء عظيم لا غنى للمعاملات عنه ، وغير ذلك من السياسات الاقتصادية الراشدة التي قررها الإسلام في مجال مواجهة "حرب الأسعار" ومن ذلك الإغراق. خطة الموضوع: يتكون هذا الموضوع من تمهيد وفصول أربعة: أما التمهيد ففيه مبحثان:

- المبحث الأول: في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.
  - المبحث الثاني: المنظور الإسلامي للتبادل التجاري الدولي
- وضوابطه
- الفصل الأول: الحرب الاقتصادية وخطط الحصار والمقاطعة وأثار ذلك على مالية الدولة دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. فيه أربعة مباحث:
  - المبحث الأول : التأصيل القانوني للحرب الاقتصادية والعلاقة بين الاقتصاد والسياسة.
  - المبحث الثاني: مقومات الحرب الاقتصادية. وخططها
  - المبحث الثالث: الأسلحة المستخدمة في الحرب الاقتصادية.
  - المبحث الرابع: المرجعية القانونية لمشروعية المقاطعة الاقتصادية.



- المبحث الخامس : آثار الحرب الاقتصادية على مالية الدولة.

الفصل الثاني: المنظور الإسلامي للحرب الاقتصادية

(خطط الحصار والمقاطعة) وآثارها على مالية

الدولة. وفيه مباحث ثلاثة:

- المبحث الأول: الآداب الشرعية المرعية في الحرب الاقتصادية.

- المبحث الثاني: الحصار الاقتصادي من منظور إسلامي.

- المبحث الثالث: المقاطعة الاقتصادية من منظور إسلامي.

الفصل الثالث: الجوانب القانونية والاقتصادية للإغراق الاتفاقية العامة

للتعريفات والتجارة، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. وفيه

مباحث ثلاثة:

- المبحث الأول: التحليل القانوني للإغراق في إطار الاتفاقية

العامة للتعريفات والتجارة.

- المبحث الثاني: تدابير مكافحة الإغراق.

- المبحث الثالث: تقييم اتفاق مكافحة الإغراق

- المبحث الرابع: التدابير الشرعية المقررة في شأن منع

الإغراق ومكافحته.

الفصل الرابع: سبل تجنب آثار الحرب الاقتصادية على مالية الدولة-

مع الإشارة إلى الإعصار المالي العالمي [٢٠٠٨]: وفيه مباحث ستة:

- المبحث الأول: تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية.
- المبحث الثاني: توظيف العائد النفطي بما فيه مصلحة الدول العربية والإسلامية.
- المبحث الثالث: الاعتماد على الذات في مختلف القطاعات الإنتاجية.
- المبحث الرابع: الاقتصاد في استعمال المتاح من الموارد.
- المبحث الخامس: جواز دفع مال لغير المسلمين اتقاءً لشرهم .
- المبحث السادس: الأزمة المالية العالمية [الإعصار المالي -

[٢٠٠٨م]

وحرب الله على الاقتصاديات الربوية

الخاتمة: وفيها بيان أهم النتائج والتوصيات.







## **الفصل التمهيدي**

وفيه مبحثان:

**الأول: في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.**

**الثاني: المنظور الإسلامي للتبادل التجاري  
الدولي وضوابطه.**





## فصل تمهيدي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.

المبحث الثاني: المنظور الإسلامي للتبادل التجاري الدولي وضوابطه.

### المبحث الأول

#### في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة

توجد علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة ، فالدولة المتقدمة اقتصادياً تتمتع بالاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي ، لاسيما في ظل العلاقة التكاملية بين الحكومة والشعب ، وصدق برامج الحكومة وقدرتها على احتواء المشكلات والأزمات الاقتصادية.

هذه العلاقة بين الاقتصاد والسياسة سلاح ذو حدين ، فالدول التي لا يهدأ لها بال لزعة الثقة بين الحكومة والشعب تتخذ من الاقتصاد وسيلة لتحقيق هذا الهدف ، فهي تفكر جيداً في كيفية إسقاط الحكومات من خلال السقوط الاقتصادي للدولة ، فيكثر بذلك التشييب واللد ، وقد يتحول الأمر إلى ثورات عسكرية مسلحة مردها الظروف الاقتصادية السيئة الراهنة ، لذلك رأينا المبادئ والمعتقدات التي تتصارع اليوم في عالمنا تلبس ثياباً اقتصادية وتبشر بالرخاء والحلول الاقتصادية للفرد والمجتمع ؛ ذلك لأنها أدركت أن إنسان العصر الحديث لا يمكن أن تصل إلى عقله إلا عن طريق فريد من



الإشباع لرغباته أولاً .. بل إن الحكومات أصبحت اليوم تبحث عن القوة الاقتصادية أولاً ، لأنها تستطيع بواسطتها أن تحصل على القوة العسكرية ، كما قال مستر "ماكميلان" رئيس وزراء إنجلترا السابق: "... من حسن الحظ أن النضال الحالي في العالم ليس نضالاً عسكرياً أساساً ، فالاختيار الحقيقي لن يكون في ميدان المعركة ، بل في الأسواق" (١) .

ولقد عبر عن ذلك "هليرونر" بقوله: إنه يرى لأول مرة في التاريخ تصبح القوة تسير في أعقاب الثروة بعد أن كانت الثروة تأتي دائماً في أعقاب القوة... (٢)

أي أن الدولة القوية اقتصادياً يمكنها أن تصبح قوية عسكرياً ، بعد أن كانت القوة العسكرية كفيلاً دائماً بتحقيق الثروة والاقتصاد القوي ، وهكذا أصبحت أهم مشاكل العالم المشاكل الاقتصادية ، وأكبر أهداف الأمم هو تحقيق اقتصاد قوي ، وتراجع الاستعمار العسكري ليحل محله الاستعمار الاقتصادي.

---

(١) خطاب لمستر ماكملان في معهد ماساتوش للتكنولوجيا في ٧ أبريل ١٩٦١ عن

كتاب "أمم قلقة - ترجمة سعاد محمد كامل - اخترنا لك - الدار القومية للطباعة

والنشر ص ١٤٦ .

(٢) (الاقتصاد في خدمة المجتمع روبرت هليرونر - ترجمة محمد ماهر - المكتبة

الاقتصادية (١٥) - دار الكرنك ١٩٦٥ ص ٥١ .

من العرض السابق نجد أن السياسة والاقتصاد عاملان متلازمان ، يتم كل منهما الآخر ، وهدفهما في النهاية واحد هو إخضاع شعب أو بلاد معينة لسيطرة خارجية ، وعلاقة السياسة والاقتصاد بالحرب قديمة ، وأخذت هذه العلاقة في التطور - في العصر الحاضر - حيث برز العامل الاقتصادي يتحكم بالسياسة وبالعلاقات الدول وبالحرروب ، وأخذت درجة صمود الشعوب أمام الضغوط السياسية والعسكرية تتوقف على متانة اقتصادها ومدى استقلالها الاقتصادي ، وأصبح صمود الدول المتحاربة واستمرارها بالحرب وبالتالي إحراز النصر - إن قدر لها - يتوقف على متانة اقتصادها. ولذا نرى أن الاقتصاد أصبح العامل الأول والحاسم في ازدهار الأمة ورخائها ، كما أنه العامل الأصلي في بقائها ووجودها واستمرار سيادتها واستقلالها ، وأصبح الفوز بالحرب رهيناً إلى حد ما بتحطيم قدرة العدو الاقتصادية ومن هنا نشأ مصطلح الحرب الاقتصادية.<sup>(١)</sup>

### المنافع الاقتصادية للسلام في الشرق الأوسط:

جرت العادة عند مناقشة العلاقة بين الاقتصاد والسلام على النظر إلى ما يطلق عليه من عوائد السلام الاقتصادية ، والمقصود

---

(١) د. / إسماعيل إبراهيم محمد أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية

- ص ٢٣١ - مكتبة الفلاح - ط أولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

بذلك هو دراسة آثار السلام العادل والشامل وقيام علاقات عادية بينهما.

ويتجه الرأي الغالب إلى أن السلام سوف يعود بالخير على معظم دول المنطقة لأسباب عديدة أهمها:

١- إعادة توجيه العديد من الموارد للأغراض المدنية بدلاً من تخصيصها للأغراض العسكرية.

٢- من شأن استقرار الأوضاع السياسية للمنطقة وزوال أسباب التوتر من شأنه أن يكون دافعاً لزيادة الاستثمارات ، سواء بتشجيع الاستثمارات الأجنبية على القدوم إلى هذه المنطقة ، أو حتى تشجيع الاستثمارات الوطنية وعودة الكثير من رؤوس الأموال العربية المهاجرة للإفادة من جو الاستقرار الجديد.

٣- من شأن استتباب الأمن إعادة النظر في الأوضاع الاستثنائية وظروف الطوارئ ، والاهتمام بالإصلاحات الداخلية والدستورية وتحقيق سيادة القانون وتدعيم أسباب الديمقراطية.

وهذه كلها من دواعي تحسين الأوضاع الاقتصادية لمختلف دول المنطقة، ويضيف البعض أن استقرار السلام في الشرق الأوسط سيكون مستنداً للمشاركة في تعمير وتمويل تنمية المنطقة حتى يشعر الجميع بفائدة السلام ، ويمثلون بذلك ضماناً لاستمراره واستقراره ، ومن هنا ظهرت الدعوات إلى مشروع عالمي للسلام في الشرق



الأوسط لتنمية المنطقة على غرار مشروع "مارشال" بحيث تساهم فيه الدول الكبرى.<sup>(١)</sup>

والسؤال الآن: هل تساعد القوى والمصالح الاقتصادية على دفع مسيرة السلام؟

"من الملاحظ أن هناك قطاعاً مهماً من المفكرين والفاعلين اقتصادياً غير مقتنعين بأهمية هذه المصالح الاقتصادية للسلام . فليس هناك ضغط كاف من أصحاب المصالح الاقتصادية للتأثير على السياسيين على دفع عملية السلام ، كما نراه مثلاً في الولايات المتحدة من ضغط على ضرورة التغطية في الصين عن مسائل حقوق الإنسان حرصاً على المصالح التجارية بين البلدين. وقد رأينا أن هناك على الجانب العربي من يشكك أصلاً في حقيقة هذه المصالح والمنافع ويرى فيهما وهماً أكثر من حقيقة.

وقد لا يقل غرابة أن هناك على الجانب الإسرائيلي من لا يرى في السلام أية منافع اقتصادية لإسرائيل ، بل إنه يرى أنه قد يترتب عليه أضرار لما حققته إسرائيل من مكاسب اقتصادية وخاصة خلال فترة التسعينات.<sup>(٢)</sup>

---

(١) د. / حازم الببلاوي - دور الدولة في الاقتصاد - ص ٢٣٥ وما بعدها - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ م.

(٢) المصدر السابق - ص ٢٣٦ ، ٢٣٧.

إسرائيل والمكاسب الاقتصادية للسلام:

نبدأ القول بأن الاقتصاد الإسرائيلي قد حقق منذ ١٩٩١ ، وخاصة بعد مؤتمر مدريد الكثير من المكاسب الاقتصادية للسلام مقدماً بمجرد عقد هذا المؤتمر ، وبصرف النظر عن مدى التقدم الحقيقي في مسيرة السلام ، ولذلك لم يكن غريباً أن حقق هذا الاقتصاد إنجازاً اقتصادياً كبيراً منذ ذلك التاريخ ، فبعد ربع قرن من النمو السريع (١٩٤٨-١٩٧٣) عرف الاقتصاد الإسرائيلي تراجعاً وتراجيحاً في معدلات أدائه عرف فيها أزمات متعددة من تضخم مخيف ، إلى تدهور في ميزان المدفوعات ، إلى زيادة في الدين الخارجي. وقد استمرت هذه الأحوال المتدهورة لأكثر من عشر سنوات بلغت أدها في ١٩٨٥ ، حين وصل معدل التضخم إلى حوالي ٥٠٠% رغم منحة أمريكية سخية (١,٥ بليون دولار) لتخفيف الأعباء.

وقد أخذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عدة إجراءات للإصلاح الاقتصادي والتخفيف من القيود مما ساعد الاقتصاد الإسرائيلي على تحقيق معدلات عالية من النمو في التسعينيات عندما ظهرت بوادر الاستقرار في المنطقة، وقد ساعد على ذلك إلى جانب الإصلاح الاقتصادي عدة اعتبارات: منها: وفود ما يقرب من مليون روسي بمؤهلات عالية ، فضلاً عن الحصول على قرض بضمان من الحكومية الأمريكية بمبلغ ١٠ بلايين دولار.

ومن الضروري الإشارة إلى أن نسبة غير قليلة من هذه الاستثمارات إنما جاءت في إثر مؤتمر (مدريد) للسلام ، ثم اتفاق (أوسلو) بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وفي نفس الوقت تراجعت المقاطعة العربية ، وخاصة المقاطعة من الدرجة الثانية حيث فتحت الأسواق العربية للمشروعات التي تفتح مشروعاتها في إسرائيل، مما أزال بعض العقبات أمام وفود الاستثمارات إلى إسرائيل.

كذلك عرفت هذه الفترة اعتراف الصين والهند بإسرائيل ، وإقامة علاقات اقتصادية معها ، ولا ننسى أن الصين تمثل واحدة من أكبر الأسواق العالمية ، وأن الهند تعرف أكبر طبقة متوسطة في العالم متطلعة إلى الاستهلاك ، وتلا ذلك استكمال الاعتراف بإسرائيل من باقي الدول التي ظلت مترددة قبل إيجاد حل نهائي للأزمة العربية الإسرائيلية. وفي نفس الوقت أقامت إسرائيل علاقات تجارية مع عدد من الدول العربية إثر المؤتمر الاقتصادي في الدار البيضاء (تونس ، المغرب ، عمان ، قطر) ويسود الانطباع بأن المنتجات الإسرائيلية تتداول في معظم الدول العربية حتى إن لم تقم علاقات دبلوماسية أو تجارية معلنة بينها.

وبذلك تحقق لإسرائيل بالفعل معظم ما تتوقعه من نتائج اقتصادية للسلام وهكذا عرفت إسرائيل معدلات نمو مرتفعة خلال التسعينيات بلغت حوالي ٨% وصل فيها متوسط نصيب الفرد إلى



حوالي ١٤ ألف دولار ، كما بلغ الناتج المحلي في إسرائيل حوالي ٧٨ بليون دولار ، وهو ما يمثل أكثر من ٩٠% من مجموع الناتج المحلي للدول العربية المحيطة مجتمعة (مصر ، سوريا ، الأردن ، الأراضي الفلسطينية).

وإزاء ما تحقق مقدماً من مكاسب للسلام فإن هناك تردداً - لدى بعض الفئات - حول ما يمكن أن يتوافر من منافع اقتصادية إضافية مع مزيد من إجراءات السلام والتقارب مع الدول العربية ، ولذلك فإنه قد لا يبدو غريباً أن تقوى الاتجاهات المتشددة في إسرائيل مع بداية التسعينيات ، وتراجع بعض الشيء الأصوات الداعية للإسراع بالتسوية السلمية ، بل ويرى عدد من المتشددين ليس فقط ضالة المكاسب الاقتصادية المترتبة على مزيد من السلام ، بل ربما تكون هناك مخاطر اقتصادية وضياع للفرص بالنسبة لإسرائيل نتيجة لمزيد من التعاون الاقتصادي مع الدول العربية المجاورة. (١) .



---

(١) د. / حازم الببلاوي - دور الدولة في الاقتصاد - ص ٢٣٥ وما بعدها - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م.

## المبحث الثاني

### المنظور الإسلامي للتبادل التجاري الدولي وضوابطه

للتجارة الدولية مزاياها العديدة مع العالم الخارجي بالنسبة للغالبية من دول العالم ، حيث أن قليلاً منها هي التي تستطيع أن تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتي.

ويمكن إجمال هذه المزايا فيما يلي: (١) .

١- تستطيع الدولة أن تستورد سلعاً يصعب عليها إنتاجها ، أو لا تستطيع إنتاجها إلا بتكلفة عالية ، وكثيراً ما تمر بعض الدول بظروف حرجة أو أزمات طارئة يتعذر فيها الإنتاج أو تصيبه خسائر كبيرة (الحروب أو الكوارث الطبيعية...) وهنا يكون الاستيراد وسيلة لمواجهة الأزمة الطارئة.

٢- تستطيع الدولة أن تتخلص من فائض الإنتاج في السوق الخارجية ، وذلك بتصديره وبيعه في الخارج بثمن أعلى من ذلك الذي يمكن البيع به في السوق المحلية.

---

(١) انظر: د. / محمد يحيى عويس - د. / ونيس أسعد : مبادئ الاقتصاد الحديث ص

٥٤٨ وما بعدها ، د. / أحمد أبو إسماعيل: أصول الاقتصاد ص ٥٣٩ - ط دار

النهضة العربية ١٩٦٦م د. / عبد المنعم راضي : مبادئ الاقتصاد ص ٥٣٣

مكتبة عين شمس ١٩٨٨ ، د. / محمد زكي المسير : مقدمة في الاقتصاديات

الدولية ص ١٥ ط دار النهضة العربية ١٩٨٣.

٣- إن التسويق في الخارج - إذا ما تحققت إمكانياته - يمكن الدولة من التوسع في الإنتاج فتستفيد من وفرات الضخامة ، وبخاصة في شكل انخفاض التكلفة النسبية ، مع ما يعنيه التوسع في الإنتاج من زيادة في تشغيل الموارد البشرية وغيرها.

٤- إن وجود فرصة التبادل التجاري العالمي تمكن الدولة من التخصص في إنتاج السلع التي تتميز فيها ميزة عالية ، وتستورد حاجتها من السلع الأخرى مع المناطق المتخصصة في إنتاجها ، ويمكن توريدها بتكلفة منخفضة نسبياً.

٥- إن التجارة الخارجية تمكننا من توسيع أنماطنا الاستهلاكية ، وكثيراً ما يتحسن المستوى المعيشي نتيجة استيراد سلع لم يكن لها وجود محلياً - وهذا هو الحال بالنسبة لكثير من المبتكرات والسلع الحضرية.

٦- إن التبادل التجاري بين الدول يعمل على انتشار الأفكار والآراء والثقافات فيسهل التعارف والتقارب بين الدول وتقل احتمالات التوتر.

٧- يعتقد الكثيرون أن التجارة الدولية من العوامل التي تساعد على استقرار العلاقات السياسية الدولية وانتشار السلام ؛ لأن ارتباط الدول والشعوب اقتصادياً يجعلها أكثر تقارباً وميلاً إلى تجنب ويلات الحرب وآثارها السيئة على اقتصاديات الدول التي تخوضها.



على أنه من المحتمل أن تكون للتجارة الدولية بعض الأضرار في حالات معينة، وذلك عندما تتصارع الدول من أجل كسب الأسواق الخارجية ، أو عندما تتبع بعضها سياسة الإغراق ، أو عندما تكون التجارة وسيلة من وسائل الضغط الاقتصادي أو تغلغل النفوذ الأجنبي داخل البلاد.(١)

إذا كان ذلك كذلك ، فما مدى مشروعية التبادل التجاري الدولي؟ وما هي ضوابطه؟  
أولاً: مدى مشروعية التبادل التجاري:  
التبادل التجاري الدولي مشروع بنص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة:

أ- من القرآن الكريم:

قوله تعالى: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ) (٢)

---

(١) المراجع السابقة.

(٢) سورة البقرة من الآية رقم ١٩٨.

فالذي عليه أهل التفسير في كثير من الروايات هو أن المراد بابتغاء الفضل في الآية هو التجارة. (١)

ويفسر ابن كثير قوله تعالى: (وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ) (٢) بقوله: "أي من زروع وثمار ولحوم وألبان ، من سائر أنواع الأطعمة والألوان المشتهاة اللذيذة والمناظر الحسنة والملابس الرفيعة، من سائر الأنواع على اختلاف أصنافها وألوانها وأشكالها، مما يصنعونه لأنفسهم ، ويجلبه إليهم غيرهم من أقطار الأقاليم والنواحي". (٣)

ب- من السنة النبوية المطهرة:

الإسلام لا يمنع التبادل التجاري أبداً ، بل يحض عليه ويأمر به ، وقد تواترت الأحاديث النبوية بهذا المعنى ، ومن بينها: قوله ﷺ

---

(١) انظر: تفسير الفخر الرازي ج ١/٧٠٤ ، ٧٠٥ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج

١٥٨/٢ ، تفسير ابن كثير ج ٤/٤١٩ ، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢/٦٩ ط

الحلبي القاهرة ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.

(٢) سورة الإسراء من الآية ٧٠.

(٣) تفسير ابن كثير ج ٣/٥١.

"من جلب طعاماً فباعه بسعر يومه فكأنما تصدق به" (١) ، وقوله ﷺ  
"الجالب مرزوق والمحتكر ملعون" (٢)

وفي الحديثين ما يدل على ترغيبه ﷺ في الجلب من خارج  
المصر أو المدينة لغمر الأسواق بالسلع ، وبيعها بأرخص الأسعار ،  
وعدم انتظار ساعة الغلاء ، وذلك باستيراد السلع ، كما أنه ﷺ بنهيه  
عن الاحتكار فهو يشجع الاستيراد ، وفي هذا كله دليل على أهمية  
التجارة الخارجية في غمر الأسواق بالسلع.

ج- ومن الآثار: ما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دخل السوق في  
خلافته فلم ير فيه في الغالب إلا النبط فاغتم بذلك ، فلما أن اجتمع  
الناس أخبرهم بذلك وعذلهم في ترك السوق ، فقالوا: "إن الله أغنانا

---

(١) إتحاف المتقين للزبيدي ٣٦١/٦ - ط دار الكتب العلمية - بيروت ، وقال الحافظ  
العراقي: رواه ابن مردويه في التفسير من حديث ابن مسعود بسند ضعيف.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه من كتاب التجارات باب الحكرة والجلب ٧٢٨/٢ رقم  
٢١٥٣ - ط دار إحياء التراث العربي ، والحاكم في المستدرک من کتاب البيوع  
١١/٢ - ط دار المعرفة - بيروت ، والدارمي في سننه من كتاب البيوع باب  
النهي عن الاحتكار ٢٤٩/٢ - ط دار الكتب العلمية - بيروت. وقال العجلوني:  
فيه ضعف. انظر: كشف الخفا ومزيل الإلباس للعجلوني - ٣٩٣/١ رقم ١٠٥٨  
- مكتبة التراث الإسلامي.



عن السوق بما فتح به علينا. فقال ﷺ "والله لئن فعلتم ليحتاج رجالكم إلى رجالهم ونساؤكم إلى نسائهم.." (١)

وتعليقاً على قول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه يقول الكتاني:

"صدقت فإساسة عمر في هذه الأمة ، فإنها لما تركت التجارة بطرقها المشروعة المرغوبة وأساليبها الناجحة تلقفها الغير ، فأصبحت الأمة عالة على غيرها ، رجالنا على رجالهم ، ونساؤنا على نسائهم في كل شيء من الإبرة والمخييط إلى أرفع شيء وأثمنه". (٢)

كذلك صح في الأثر أن تجار المسلمين من أمثال "حاطب بن أبي بلتعة" كانوا يدخلون دار الحرب بالتجارة في أيام الصحابة وعلى مرأى ومسمع منهم من غير ظهور الرد والإنكار عليهم ، مع أنه مما لا يسكت عن مثله الصحابة لو كان غير جائز ، فسكوتهم مع علمهم يعتبر إجماعاً سكوتياً.

د- من المعقول:

مما لا شك فيه أن ترك أمور التجارة الدولية في يد الأجانب أو الدول الأجنبية له مساؤه العديدة ، منها:

---

(١) نظام الحكومة الإسلامية المسمى بالتراتب الإدارية للشيخ عبد الحي الكتاني - ج

٢٠/٢ ، ٢١. وقد ذكر الكتاني ذلك تحت باب : "تشديد عمر على الصحابة في

تركهم الاتجار لغيرهم".

(٢) المرجع السابق.

أولاً: أنه يؤدي إلى تحكم الأجانب في اقتصاد الدولة الإسلامية.  
ثانياً: أنه يستنزف الاقتصاد الوطني عن طريق الأرباح - وهي كثيرة - التي يتم تصديرها إلى دولة الأجانب.  
ثالثاً: أنه يجعل الدول الإسلامية تحت رحمة الدول الأجنبية ورعاياها.

رابعاً: أنه مظهر من مظاهر الاحتكار الذي يحاربه الإسلام.  
ولقد أجمل ابن العربي القول في أهمية التجارة الدولية بقوله:  
"تجارة التاجر المسلم إذا أغنت المسلمين عن متاجر أعدائهم كانت قوة لهم" (١)

وترتيباً على ما تقدم فإن مذهب جمهور الفقهاء هو إباحة التجارة من وإلى دار الحرب ، وللإمام ابن العربي رأي صريح في هذا الخصوص: إذ بخصوص معاملة غير المسلمين رغم أنهم أفسدوا أموالهم بالربا وأكل المال بالباطل يقول: "والصحيح جواز معاملتهم رباهم واقتحامهم ما حرمه الله سبحانه عليهم ، فقد قام الدليل القاطع على ذلك قرآناً وسنة ، قال تعالى: (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ

---

(١) راجع: العواصم من القواصم لابن العربي ص ٧٥ - تحقيق محب الدين الخطيب - الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض

لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ) (١) وهذا نص في مخاطبتهم بفروع الشريعة ، وقد عامل النبي ﷺ اليهود ، ومات ودرعه مرهونة عند يهودي في شعير أخذه لعياله. (٢)

وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن أخذ ثمن الخمر من الجزية والتجارة ، فقال: "ولّوهم بيعها وخذوا منهم عشر أثمانها" ، والحاسم لدواء الشك والخلاف اتفاق الأئمة على جواز التجارة مع أهل الحرب ، وقد سافر النبي ﷺ إليهم تاجراً ، فإن قيل: كان ذلك قبل النبوة. قلنا: إنه لم يتدنس قبل النبوة بحرام ، ثبت ذلك تواتراً ، ولا اعتذر عنه إذ بعث ، ولا منع منه إذ نبئ ، ولا قطعه أحد من الصحابة في حياته ولا أحد من المسلمين بعد وفاته ، فقد كانوا يسافرون في فك الأسرى ، وذلك واجب ، وفي الصلح كما أرسل عثمان وغيره ، وقد يجب ، وقد يكون ندباً ، فأما السفر إليهم لمجرد التجارة فذلك مباح.

ويضيف ابن العربي: فإن قيل: فإذا قلت إنهم مخاطبون بفروع الشريعة ، كيف يجوز مبايعتهم بمحرم عليهم ، وذلك لا يجوز للمسلم مع المسلم؟

(١) سورة المائدة من الآية ٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب البيوع باب شراء النبي - ﷺ - بالنسيئة ٣/



قلنا: سامح الشرع في معاملتهم وفي طعامهم وفقاً بنا ، وشدد عليهم في المخاطبة تغليظاً عليهم ، فإنه ما جعل علينا في الدنيا من حرج إلا ونفاه ، ولا كانت في العقوبة شدة إلا وأثبتها عليهم. (١)

ثانياً: ضوابط التبادل التجاري الدولي من منظور إسلامي:

ظهر لنا مما تقدم إباحة التبادل التجاري الدولي مع غير المسلمين ، ولكن بشرط عدم الإضرار بالدولة الإسلامية ، وهذا ما أكد الفقهاء عليه في أكثر من موضع:

يقول القرطبي: "والحاسم لداء الشك والاختلاف اتفاق الأمة على جواز التجارة مع أهل الحرب". ويضيف: "فأما السفر إليهم لمجرد التجارة فمباح ، وشرط عدم الإضرار بالدولة الإسلامية يبدو واضحاً في التبادل التجاري فيما يتقوون به على المسلمين من سلاح وغيره. (٢)

ولا شك أن ذلك هو المطبق حالياً في العلاقات ، ذلك أن الدول - حتى ولو كانت متحاربة - تهتم فقط بحظر تصدير السلاح أو أي

---

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ج ١/٥١٤ ، ٥١٥.

(٢) الجامع الأحكام القرآن للقرطبي ج ٦/١٣.

شيء يتقوى به العدو على القتال ، أما أمور التجارة الأخرى فالتسامح فيها جرت به العادة.(١)

وقد أكد على ذلك الإمام الشيباني بقوله:

" القاعدة هي أنه "لا يستحب للمسلمين أن يدخلوا دار الحرب شيئاً مما فيه منعة أهل الحرب ؛ لأن ذلك يقويهم على عبادة غير الله تعالى ، فإن أدخلوا ذلك دارهم لم يمنعوا ما خلا الكراع والسلاح - ونعني بالكراع الخيل والبغال والحمير والدواب التي يحمل عليها المتاع - ونعني بالسلاح ما يكون معداً للقتال به ، وما يكون من جنس الحديد فإن ذلك يقويهم على قتالهم المسلمين ، وقد أمرنا بدفع قتالهم فمن ضرورة ذلك كراهة الاشتغال بما يقويهم على القتال".(٢)

ولا شك أن حمل التجارة إلى الأعداء - غير السلاح - فيه أيضاً تقوية لهم ، ولذلك يستحب عدم فعل ذلك؛ لأن "في حمل الأمتعة إليهم للتجارة نوع مقاربة معهم، فالأولى أن لا يفعل، ولأنهم يتقوون بما يحمل إليهم من متاع أو طعام، وينتفعون بذلك".(٣)

---

(١) انظر: د./ أحمد أبو الوفا - الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في

شريعة الإسلام - ج ١٤/١٤ ط دار النهضة العربية ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

(٢) شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن ج ٣/٢٧٣ ط حيدر آباد.

(٣) المرجع السابق ج ٣ ص ٢٧٧.

على أنه لما كان من شأن ذلك احتمال قيام الأعداء بتطبيق مبدأ  
المعاملة بالمثل نتيجة لهذا المسلك ، فإن الفقهاء يقررون إمكانية  
حملها إليهم، تلافياً لقيامهم بمنع ما قد يحتاج إليه المسلمون ، على  
نحو ما سيأتي بيانه.(١)



---

(١) انظر ص ٩٨ وما بعدها من هذا البحث.





## الفصل الأول

### الحرب الاقتصادية

وخطط الحصار والمقاطعة وأثر ذلك  
في مالية الدولة دراسة مقارنة بالفقه  
الإسلامي



### تمهيد:

الحرب الاقتصادية نوع من أنواع الحروب ، وهي عنصر من عناصر الحرب النفسية ، وقد برز هذا الاصطلاح وتطور إلى الاستخدام المألوف ، ولا سيما في بريطانيا ، في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية مباشرة. ولا يعني ذلك أنها لم تكن معروفة من قبل ولكن تشابك المصالح الاقتصادية ، وازدياد الوعي لدى الدول النامية ، وحرصها على الاستفادة من إمكانياتها الطبيعية التي استنزفها الاستعمار خلال قرون طويلة ، ومحاولة تثبيت استقلالها السياسي عن طريق السيطرة على مواردها واقتصادياتها ، أدى كل ذلك إلى ظهور الحرب الاقتصادية ، بمظهر لا يقل في قوته عن باقي أنواع الحروب.

ولقد قامت هذه الحرب عبر التاريخ ، وهي إن اختلفت الصور والأساليب التي اتخذتها نظراً للظروف المختلفة إلا أن الهدف واحد ، وهو تدمير التعبئة الاقتصادية التي يقوم بها العدو.<sup>(١)</sup>

ولتمة الفائدة لابد من بيان المقصود بالحرب الاقتصادية وأدواتها ومقوماتها وآثارها على مالية الدولة وذلك في مباحث خمسة:

---

(١) انظر: د. / إسماعيل إبراهيم محمد أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة

الإسلامية - ص ٢٣٢ وما بعدها ، صلاح نصر - الحرب الاقتصادية - ص ٣٦

- ط القاهرة ١٩٦٥ م.



- المبحث الأول : التأسيس القانوني للحرب الاقتصادية
- المبحث الثاني:مقومات الحرب الاقتصادية، وخططها.
- المبحث الثالث:الأسلحة المستخدمة في الحرب الاقتصادية.
- المبحث الرابع: .المرجعية القانونية لمشروعية المقاطعة

#### الاقتصادية

- المبحث الخامس: آثار الحرب الاقتصادية على مالية الدولة.

## المبحث الأول

### التأصيل القانوني للحرب الاقتصادية

لم يضع الشراح تعريفاً محدداً للحرب الاقتصادية ، فعرفها البعض على أساس التدابير المستخدمة فيها ، وعرفها البعض الآخر على أساس الجهود التي تبذل فيها لإدراك وتحقيق أهدافها.

يقول البروفيسور روبرت لورنج ألين<sup>(١)</sup> Robert Loring Alien في تعريفه للحرب الاقتصادية "إنها محاولة متعمدة لتقوية مركز الدولة النسبي من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية عن طريق العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ثم يوضح بعد ذلك أن هدف الحرب الاقتصادية يندر أن يكون واحداً إنما هو في الغالب يتكون من مزيج من الأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية.<sup>(٢)</sup>

وأما تعريف الحرب الاقتصادية لدى الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية لعام ١٩٥٦م فهو: "استعمال التدابير الاقتصادية للهجوم على الأهداف الاقتصادية".<sup>(٣)</sup>

(١) روبرت لورنج: عالم أمريكي متخصص في دراسة الاقتصاد السوفيتي والحرب الاقتصادية السوفيتية وما لها من أثر على الدول الغربية من جهة وعلى البلاد النامية والمتخلفة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من جهة أخرى.

(٢) د. / إسماعيل إبراهيم - نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية - ص ٢٣٣.

(٣) المصدر السابق ص ٢٣٤.

يتضح من هذا التعريف أنه لا يمنع ولا يحرم على وكالة الحرب الاقتصادية العمل في تعاون وثيق مع الوكالات الدبلوماسية والفكرية ووكالة الحرب النفسية لتخطيط أنواع أخرى من الهجوم على الأهداف الاقتصادية، فوكالة الحرب الاقتصادية هي التي تحدد الأولوية المطلوبة للأهداف التي تتعرض للهجوم الجوي المدمر ، وهي تحدد هذا في ضوء الحرب الاقتصادية، ولكن العملية في جملتها وإجراءاتها عملية من مسؤولية الوكالة العسكرية.

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين وضعت الحكومة الإنجليزية الخطط لإنشاء وزارة جديدة هي وزارة الحرب الاقتصادية لتحل مكان وزارة الحصار التي أنشئت إبان الحرب العالمية الأولى ، وبدلاً من أن تقتصر هذه الوزارة الجديدة في عملها على الأعمال التقليدية لحصار موانئ العدو، وإيقاف السفن في أعالي البحار ، فإنها استهدفت - تبعاً لتخطيط معني به - السيطرة على تجارة العدو في مصادرها ، وبذلك فإنها حولت اهتمامها من البحار إلى المرافئ .

وكان هدف الوزارة المقترح على ما توضح في الخطة "إرباك تنظيم اقتصاديات العدو لمنعه من الاستمرار في القيام بالحرب".<sup>(١)</sup> ولقد اعترف بالطابع العسكري الضروري للحرب الاقتصادية في بريطانيا وفي الولايات المتحدة ، وكانت العقيدة الإنجليزية على ما نقلها "مدليكوت" Medlicott في كتابه "الحصار الاقتصادي" الذي أصدرته دار المطبوعات الحكومية بلندن قائمة على أساس أن: "الحرب الاقتصادية عملية عسكرية يمكن أن تقارن بعمليات الأسلحة المقاتلة الثلاثة في أن غرضها هو هزيمة العدو ، ثم إنها تكملة لعمليات الأسلحة الثلاثة ، من ناحية أن وظيفتها حرمان العدو من الوسائل المادية للمقاومة ، ولكن على خلاف عمليات القوات المسلحة ، فإن نتائجها لا تتحقق بالهجوم المباشر على العدو فحسب ، بل تتعدى إلى الضغط على الدول المحايدة التي يحصل منها العدو على تموينه وإمداده".<sup>(٢)</sup>

---

(١) د/صبحي عبد الحميد - نظرات في الحرب الحديثة - ص ٣٨ ، ٣٩ - المكتبة العصرية ١٩٦٩ - صيدا - بيروت ، أ. صلاح نصر - الحرب الاقتصادية - ص ٣٧ ، ٣٨.

(٢) د./إسماعيل أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية - ص ٢٣٤ ، ٢٣٥.



ويجب أن تميز - الحرب الاقتصادية - عن التدابير الاضطرارية المناسبة التي تطبق في وقت السلم لتسوية الخلافات الدولية دون اللجوء إلى الحرب مثل: العقوبات الاقتصادية أو الحصار الاقتصادي ، أو الأخذ بالثأر الاقتصادي؛ وذلك لأنها على نقيض هذه التدابير إذ يتوافر لها التصديق الكامل لاستخدام جميع حقوق المحاربين.<sup>(١)</sup>



---

(١) المصدر السابق.

## المبحث الثاني مقومات الحرب الاقتصادية ، وخططها.

وفيه مطلبان :

### المطلب الأول مقومات الحرب الاقتصادية

يجب لأي دولة تدخل حربًا اقتصادية أن تتمتع بعدد من المميزات، وهي:

- ١ - قوة ميزان المدفوعات داخل الدولة وقدرته على عدم التأثير بالصدمات الخارجية أو امتصاص تلك الصدمات.
- ٢ - قوة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية وما تتمتع به هذه العملة من تاريخ وقيمة بين العملات الأخرى، وذلك من خلال أنظمة أسعار الصرف التي تخضع لآليات السوق.
- ٣ - قوة الجهاز الإنتاجي داخل الدولة وقدرته على سد الاحتياجات الداخلية والقدرة على إيجاد فائض قادر على المنافسة عند التصدير.
- ٤ - مرونة الجهاز الإنتاجي في إنتاج السلعة المختلفة، فعلى سبيل المثال شركة جنرال موتورز للسيارات بالولايات المتحدة يمكن أن تتحول لإنتاج الدبابات في ذات الوقت.

٥ - كبر حجم السوق الداخلي في الدولة واتساقه وتنوعه، بحيث يكون السوق الداخلي متوافقاً مع إمكانيات الدول الإنتاجية، ويمكنه استيعاب النشاط الإنتاجي والخدمي، وكل ما سبق يُعدُّ من قبل قوة الدولة لدخول الحروب الاقتصادية، وبمعنى آخر يقال إن تلك الدولة عندها الأدوات التي تمكنها من الهجوم الاقتصادي، وفي ذات الوقت لديها آليات الدفاع عن الاقتصاد القومي؛ وذلك لأن الاقتصاد القومي يتميز بالقوة والنمو المتواصل.



## المطلب الثاني خطط الحرب الاقتصادية

تتعدد صور وخطط الحروب الاقتصادية على النحو التالي:

١ - خطط لإغراق الدول المعنية بالديون والفوائد، حتى تمتنع عن السداد وتسوء سمعتها في العالم، وبالتالي تمنع من حرية الاقتراض من العالم الخارجي. وتتوقف بعدها برامج التنمية وربما يتهدد استقرارها الاجتماعي.

٢ - افتعال الأزمات بين دول الجوار المستهدفة بالحروب الاقتصادية؛ لتستفيد الدول الكبرى من عمليات بيع السلاح واستنزاف الموارد الطبيعية لتلك الدول، مثلما حدث بين اليمن وأثيوبيا، وسوريا وتركيا، والإمارات وإيران.

٣ - خطط لضمان التبعية الاقتصادية، وذلك عن طريق ربط اقتصاديات الدول المستهدفة باقتصاديات الدول الكبرى عن طريق إمدادها بالغذاء والأدوية وتقديم المساعدات الاقتصادية والمعونات السنوية إلى غير ذلك، مما يضمن ولاء تلك الدول للدول الكبرى من الناحية الاقتصادية والسياسية؛ لأن تلك الدول النامية أدمنت تلك المساعدات وأصبحت لا تستطيع الاستغناء عنها.



٤ - الحماية العسكرية، بمعنى أن الدول المتقدمة تضمن لعدد من الدول ذات الموارد الطبيعية، والتي لا تملك القوة للدفاع عن نفسها الحماية العسكرية الدائمة أو المؤقتة، نظير الحصول على أموال طائلة وعلى البترول وعلى الموارد الطبيعية النادرة.

## المبحث الثالث

### الأسلحة المستخدمة في الحرب الاقتصادية

تتعدد أسلحة الحرب الاقتصادية، وتتنوع فيما بينها، وإن اختلفت آثارها، إلا أن أخطرها المقاطعة والحصار، والإغراق، وبيانها كما يلي:

#### أولاً - المقاطعة الاقتصادية هي السلاح الأول:

تعتبر المقاطعة الاقتصادية من أهم أسلحة الحرب الاقتصادية وذلك من خلال مقاطعة كاملة لسلع إحدى الدول وعدم الاستيراد منها أو التصدير إليها على الإطلاق، ويتأتى ذلك باستخدام المنتجات المنافسة لمنتجات تلك الدولة وعدم إعطائها أي فرصة لترويج سلعها التصديرية.

وتعدُّ مقاطعة السلع الغذائية أكثر تأثيراً؛ لأنها أكثر سرعة في التلف، تليها بعد ذلك السلع المصنعة.

ونظراً لأهمية هذه الوسيلة وفعاليتها فسوف نفردها لها مبحثاً خاصاً، كما سيأتي.

#### ثانياً - الحصار الاقتصادي والعسكري:

ويمكن للمقاطعة الاقتصادية أن تدخل نطاقاً أوسع من ذلك لتشمل الحصار الاقتصادي ومنع دخول وخروج السلع للمنطقة الواقعة

داخل الحصار الاقتصادي، وذلك من خلال فرض حصار بحري وجوي وبري مثلما حدث مع العراق وليبيا وكوبا.

والحصار الاقتصادي أكثر أسلحة الحرب الاقتصادية فتكاً؛ لأنه يترتب عليه نقص في الأدوية والغذاء ومحدودية الاحتكاك بالعالم الخارجي، مما يترتب عليه نتائج اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى مثل المجاعات والأمراض.

### ثالثاً - اختراق الأسواق والاحتكار والإغراق:

يعتبر اختراق الأسواق الداخلية من الدول الكبرى القدرة على شن حرب اقتصادية من أهم الأسلحة المستخدمة في تلك الحرب، حيث يتم الاختراق للأسواق وعمل الإغراق في بعض السلع والمنتجات؛ وذلك لضرب الجهاز الإنتاجي الداخلي للدولة، وإضعافه، وعدم قدرته على المنافسة والمقاومة وذلك باستغلال الاتفاقيات الدولية التي تتيح حرية التجارة العالمية.

ومن زاوية أخرى يتم اختراق الأسواق عن طريق الاحتكار وتملك خطوط الإنتاج والصناعات الحيوية في الدول المراد تدميرها اقتصادياً.

والدليل على ذلك علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأوروبا من خلال تجارة الصويا، حيث تمتلك الولايات المتحدة الاحتكار العالمي لتجارة الصويا، وتصدر منها كل عام عشرة ملايين طن من

(الكسب) ؛ لتغذية الحيوانات التي يعتمد غذاء أوروبا من اللحوم بشدة عليها.

والولايات المتحدة شديدة اليقظة لحماية هذا الاحتكار، حيث نجحت في إغلاق مصنع Lavera في فرنسا ومنشأة Sardinia في إيطاليا؛ وذلك لمنع المنتجين الصناعيين من استخدام ابتكار جديد لعالم فرنسي يؤدي إلى إنتاج بديل أفضل للكسب الأمريكي.

وربما كان الشيء الوحيد الذي تستورده الولايات المتحدة من العالم هو العقول البشرية، حيث تعمل على استقطاب تلك العقول ورعايتها وتوفير كل مقومات النجاح لها، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً شديداً عليها.

#### رابعاً - صنع الأزمات الاقتصادية:

تمتلك الدول المتقدمة أجهزة لصنع الأزمات الاقتصادية في الدول الأخرى سواء الأزمات المالية أو الأزمات الخاصة بالبنوك وانهيار البورصات، وكذلك الأزمات التي تأخذ صبغة الدورة الاقتصادية مثل الركود.

وتمتلك تلك الأجهزة الخاصة بصنع الأزمات الاقتصادية من الأدوات التي تمكنها من تلك الوظيفة مثل التقنية الفائقة السرعة والتي تمكنها من العبث في مؤشرات البورصات العالمية أو الإقليمية، وكذلك نشر الإشاعات التي تهدف لأشياء معينة إلى غير



ذلك من أساليب التكنيك والتكتيك، ولقد كان لهذه الأجهزة الدور الأكبر في صنع الأزمات المالية العالمية والانهيئات الاقتصادية الدولية لما تحقّقه الدول صاحبة تلك الأجهزة من مصالح اقتصادية وسياسية على السواء. وليس أدل على ذلك من أزمة النمر الآسيوية التي وقعت في عام ١٩٩٧ م .

**خامساً:** إيقاف القروض والمساعدات التي تقدم من الدول المتقدمة اقتصادياً ، لتكوين ضغوط اقتصادية على الدول النامية أو المحتاجة لسياسة الدول الأخرى.

**سادساً:** تغلغل الشركات الاستعمارية العاملة في الدول النامية والمتخلفة اقتصادياً ، والتي تسيطر على الموارد الطبيعية والإستراتيجية في مختلف أنحاء العالم ، حيث تتحكم هذه الشركات في الأجور ، وفي تشغيل العمال ، وفي تحديد الإنتاج ، فيزداد نفوذها وسيطرتها ، وتتمكن من التحكم في سياسة الدولة عن طريق نفوذها الاقتصادي.

**سابعاً:** - إغراق الدول بالمساعدات والقروض في شكل سلع استهلاكية مما يؤدي إلى ظهور حالة من الرخاء المفتعل ، بحيث تصبح حياة الدولة والأفراد متوقفة على مدى استمرار هذه المساعدات ، فإذا انحرفت الحكومة عن سياستها ، قامت الدولة

الكبرى بقطع المعونة أو التهديد بقطعها كما يحدث الآن لكثير من

الدول التي تعيش على المعونة الأمريكية. (١)

إلى جانب ما تقدم تتعدد وسائل الحرب الاقتصادية التي تستخدم

عند اندلاع الحرب ، وأهمها:

١- الرقابة على التصدير والاستيراد.

٢- الحصار البحري.

٣- التدخل ضد تهريب البضائع الممنوعة.

٤- مراقبة الاتفاقات التجارية التي تعقد مع الدول المحايدة.

٥- السيطرة والرقابة على دوائر الأعمال.

٦- تدمير مصادر الطاقة الصناعية والزراعية للعدو ، وذلك عن

طريق القصف الجوي والصاروخي وعمليات التخريب التي تقوم

بها القوات المقاتلة والجواسيس وغيرهم.

---

(١) انظر: د. / صبحي عبد الحميد - الحرب الحديثة - ص ٣٨ : ٤٠ ، د. / صلاح

نصر - الحرب الاقتصادية - ص ٣٩ ، ٤١ ، د. / إسماعيل أبو شريعة - نظرية

الحرب في الشريعة الإسلامية - ص ٢٣٦ ، ٢٣٧.

## المبحث الرابع

### المرجعية القانونية لمشروعية المقاطعة الاقتصادية

جاء في دكريتو ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩١٤ م ، أنه من نتائج الحرب التي يسلم بها القانون الدولي العام من قديم التاريخ أنه يحرم كل تعامل قانوني واقتصادي مع الأعداء ، أي أنه بمجرد قيام الحرب تنقطع كل علاقة تجارية مع إقليم دولة العدو وذلك لاعتبارين:

أولهما: سياسي: وهو ألا يترتب على الاتصال التجاري تسرب الأسرار الحربية عن طريق المراسلات التجارية

ثانيهما: اقتصادي: وهو أنه يهم كل دولة أن تضغط اقتصادياً على دولة العدو ما وسعها ذلك ، حتى لا تتجدد موارده التي يستعين بها على الاستمرار في الحرب ، وتبطل جميع العقود المبرمة بعد بدء القتال ، والمتضمنة إنشاء علاقات تجارية أو مالية مع العدو باعتبارها منافية للنظام العام ، أو التي تكون قائمة وقت نشوب الحرب ، والتي يقتضي تنفيذها الاتصال بين هذين البلدين مثل عقود الشركات والتأمين البحري ومثل الكمبيالات وما شابهها من الأوراق التجارية.

وبهذا يقول أغلب الفقهاء وعليه يجرى العمل بين الدول ، وهي النظرية الأنجلوسكسونية.<sup>(١)</sup>

وعقوبة المقاطعة عقوبة يمكن أن توقعها الدولة فيما بينها وبين غيرها من الدول ، أو بالتطبيق لقرار صادر عن إحدى المنظمات الدولية ، مثال ذلك الإجراءات غير العسكرية التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والتي من بينها: "وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات البحرية والجوية والحديدية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً كلياً أو جزئياً".<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر: القانون الدولي العام - د. / ماجد أبو هيف - ص ٦٦٣ - ط القاهرة ١٩٥٩ م ، د. / حافظ غانم - ص ٥٩٦ - ط دار النهضة العربية - مصر ١٩٧٣ ، آثار الحرب في الفقه الإسلامي - د. / وهبة الزحيلي - ص ٥١٤ وما بعدها - ط دار الفكر - ط الثالثة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

(٢) انظر: الوسيط في القانون الدولي - د. / أحمد أبو الوفا - ص ٧٣٩ - هامش ٧٠٩ - ط دار النهضة العربية ١٩٩٤ ، وقد طبق هذا الإجراء في أكثر من دولة ، ومن ذلك ما جاء في القرار رقم ٧٤٨ لسنة ١٩٩٢ بخصوص حادثة "لوكيربي" ، والذي قرر فيه المجلس أن على ليبيا:

١- أن تستجيب بدون تأخير للطلبات التي قدمت إليها ، وخصوصاً تسليم المتهمين.

٢- أن تشجب كل صور الإرهاب.

ومن ذلك أيضاً المقاطعة التي تطبقها الدول العربية بالتطبيق لقرارات المقاطعة الصادرة عن جامعة الدول العربية ضد إسرائيل أو الدول الأخرى ، وتعتبر المقاطعة الاقتصادية التي تمارسها دولة ما

---

٣- يبدأ في ١٥ أبريل ١٩٩٢ تطبيق ما يلي من جانب كل الدولة: حظر هبوط أو إقلاع أو طيران أية طائرة تقلع من أو تذهب إلى ليبيا إلا تلك المخصصة لنواحي إنسانية ومنع مبيعات الأسلحة إلى ليبيا ، وسحب كل المستشارين العسكريين الموجودين لديها ، وإنقاص عدد ومستوى الممثلين في البعثات الدبلوماسية والقنصلية الليبية ومراقبة تحركات من يبقى منهم ، وعمل كل مكاتب الطيران الليبية " .. وقد جاء في قرار المجلس أنه ينصرف بالتطبيق للفصل السابع من الميثاق.

وهناك أمثلة أخرى طبق فيها المجلس جزاءات غير عسكرية ، منها ما قرره بخصوص روديسيا الجنوبية بعد إعلانها الاستقلال عام ١٩٦٥ ، إذ قرر المجلس نظاماً متكاملاً للجزاءات ، يشمل عدم الاعتراف بتلك الدولة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والتجارية معها وفرض حظر الأسلحة والمعدات الحربية وغيرها.

ومن ذلك أيضاً القرارات ٧٥٧ ، ٧٨٧ ، ٨٢٠ التي فرض فيها المجلس حصاراً اقتصادياً على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية (الصرب والجبل الأسود) بسبب موقفها من النزاع في دولة البوسنة والهرسك ١٩٩٣. انظر: الوسيط في قانون المنظمات الدولية ص ٣٧٣ - دار النهضة العربية ١٩٩٩.



أو يطبقها شعبها من الأعمال التي لا ترتب مسؤولية الدولة على الصعيد الدولي ، تلك قاعدة أساسية من القواعد المستقرة في القانون الدولي العرفي.<sup>(١)</sup>

وقد مارست الجماعات والشعوب والدول والأفراد المقاطعة الاقتصادية منذ القدم كوسيلة احتجاج ضد تصرف معين ، أو بسبب قيام الحرب ، أو نتيجة لقطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية ، وهو أمر تمت ممارسته أيضاً تجاه المسلمين ، بل إن مجمع (لاتران) قرر في عام ١١٧٩ تجريم التجارة بين كل مسيحي الغرب والمسلمين واستمر ذلك حتى منتصف القرن الرابع عشر.<sup>(٢)</sup>

وأصدر البابا "كلمنت الخامس" في خريف ١٣٠٨م منشورات مختلفة أشار فيها إلى أن تصدير جميع البضائع بغير استثناء إلى

---

(١) د./ أحمد أبو الوفا - الإعلام بقواعد القانون الدولي في شريعة الإسلام - ج ١٤ / ٣٣٨.

(٢) انظر: P. ١١، rcdi ١٩٧٣. A. Richid: L'Islam et el droit des gens، ٤٣٨، P ٣، nate ٤١٦.

أراضي السلطان ، يقع تحت طائلة المنع ، ومن يخرج على هذا القرار يعرض لمصادرة أمواله وفقد حريته.<sup>(١)</sup>

وفي أثناء الحروب الصليبية أيضاً كان البنادقة يمدون المسلمين بأنواع السلاح والأخشاب اللازمة لبناء أساطيلهم ، فأرسل الإمبراطور البيزنطي مبعوثيه إلى البندقية لمنع ذلك ، فأصدرت البندقية بياناً بشأن فرض قيود على التجارة بينها وبين المسلمين جاء فيه: "أنه من الآن فصاعداً لن يجسر أحد أن يحمل إلى بلاد المسلمين أسلحة لبيعها أو تقديمها كهدايا ، كما لن ينقل أحد أخشاباً لبناء السفن".<sup>(٢)</sup>

#### مشروعية المقاطعة العربية لإسرائيل:

المقاطعة العربية لإسرائيل إجراء شرعي يأتي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، الذي كفل حق الدفاع عن النفس ولكن الدولة الصهيونية أقامت خارج حدودها حملة ضارية بغية ظهور المقاطعة بأنها تشيد

---

(١) انظر: د. / محمد جمال الدين سرور - دولتي بني قلاوون في مصر - الحالة السياسية والاقتصادية في عهدها بوجه خاص - ص ٣٤٠ ، ٣٤١ - دار الفكر العربي - القاهرة.

(٢) انظر: د. / محمد ماهر حمادة - الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصور العباسية المتتابة - ص ٣١٩ - ط مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢

على أسس دينية وعنصرية ، أو أنها توجه سهامها تجاه اليهود فحسب ، وراحت تثير الشعوب حول المقاطعة وتصفها بأنها عمل عدواني لا يقره القانون الدولي ، ويتنافى مع مبدأ حرية التجارة ، وأخذت الدولة الصهيونية تناشد الدول الأوروبية لوضع التشريعات التي ترمي إلى منع المؤسسات والانصياح لقوانين المقاطعة العربية وعدم اتباع تعليماتها.

وقد ركزت تلك الحملة اهتمامها على ثلاثة موضوعات رئيسية:

١- تهديد الشركات والمؤسسات الأجنبية إذا سارت في ركاب المقاطعة أو انحازت إلى أحكامها ، بل وتحريضها على فرض عقوبات رادعة وإجراءات تعسفية ضد المقاطعة.

٢- نشر آراء كاذبة عن المقاطعة تفيد بأنها فشلت في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف ، وأنها لا تنتج إلا دخاناً سياسياً ، ولم يكن لها ناراَ اقتصادياً يؤثر ، وأنها لا ترهب إسرائيل ، ولا تهز اقتصادها ، وإنما هي مجرد وسيلة لا فائدة منها.

٣- إثارة الشكوك في نزاهة الغالبية من الدول بخصوص

المقاطعة، وتوجيه سهام النقد لسياستها والتجريح لمبادئها. (١)

---

(١) د. محمد عبد الحميد أبو زيد - السلم والحرب في الإسلام ص ٣١٠ ، ولذات

المؤلف - المقاطعة العربية لإسرائيل ص ١٦٥ ، د. هاني الهندي - المقاطعة

العربية لإسرائيل ص ١٦٥.

وفي مقابل ذلك كانت أجهزة المقاطعة تقوم بجهود مضنية لوضع الخطط والبرامج والمبادئ التي يكون من شأنها هز الكيان الصهيوني وهدم معنوياته ، واستنزاف مقدراته. وهي بمفهومها الجاد سياسة رفض الوجود الصهيوني ، لا مجرد وسيلة لإخفاق إسرائيل في المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية.(١)

كما أن الدول العربية توجد في حالة دفاع شرعي طبقاً للمادة ( ٥١ ) من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن حقها أن تتخذ سائر الإجراءات السياسية والقانونية والإقتصادية والعسكرية ضد إسرائيل والدول التي تساعد في اغتصابها للحقوق العربية سياسياً وعسكرياً. وليس من شك في شرعية المقاطعة العربية ؛ لأن أحكام القانون الدولي أجازت للدول المتحاربة قطع علاقاتها مع العدو ، واتخاذ جميع تدابير الحرب. كما يتعين على الدول التي وقفت على الحياد في حرب قائمة بين دولتين ألا تأتي بتصرفات من شأنها الإخلال بواجبات الحياد ، كدخولها في علاقات معينة مع غيرها ، كما أن الدولة يكون لها الحق في ممارسة أعمال المقاطعة ضد دولة أخرى سواء أكانت أعمالاً

---

(١) د./ هاني الهندي - المقاطعة العربية لإسرائيل ص ١٧٣ وما بعدها.

ودية أو من قبيل الدفاع الشرعي حيث لم تفرض أحكام القانون الدولي قيوداً على قرار المقاطعة الذي تعلنه الدولة في هذا الشأن.<sup>(١)</sup> وبتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٧٠ ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بعدم مشروعية أي عمل عسكري أو غير عسكري يهدف إلى القضاء على حركات التحرير التي تعاني من سيطرة استعمارية أو عنصرية أو أجنبية ، أو ترضخ تحت نير الاحتلال العسكري.

فهذا القرار قد أجرى مساواة بين الأعمال العسكرية أو غير العسكرية في عدم المشروعية التي تهدف إلى القضاء على حركات التحرير ، وبذلك تغدو مقاومة الاحتلال العسكري أو المقاطعة أعمالاً مشروعة طبقاً لقرار الجمعية العمومية المشار إليها ، والذي يكون له أهمية واضحة في شأن المركز القانوني لأعمال المقاطعة العربية لإسرائيل كإحدى أسلحة المقاومة في البلدان التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي.

وفي أول ديسمبر ١٩٧٠ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي للشعب الفلسطيني بالحق في تقرير مصيره بأي وسيلة ، وأن استيلاء إسرائيل على الأراضي بالقوة والاحتفاظ بها يعتبر

---

(١) المصدر السابق ص ٨٨ ، د. عبد المحسن القطيفي - مشروعية المقاطعة في

القانون الدولي - ص ٦٠ - ١٩٦٥ ، المقاطعة الاقتصادية في العلاقات الدولية -

مجلة السياسة الدولية - مجلد ٧ - يناير ١٩٧٤ ص ٦٠ وما بعدها.



اعتداءً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونقضاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة. وبذلك تغدو أعمال المقاطعة العربية لإسرائيل عملاً مشروعاً من قبيل الدفاع الشرعي إزاء تعنت الصهاينة ، وانتهاكهم لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. (١)

وحيث إن حق الدفاع الشرعي عن النفس يعتبر من الحقوق المعترف بها ؛ لأنه من مظاهر حق الإنسان في الحياة وقد كفلته شتى الأنظمة وآخرها المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، فإنه يكون للعرب الأساس القانوني في ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس وعن سلامتها ، ضد الدولة صاحبة الاعتداءات. (٢)



---

(١) د. محمد عبد الحميد أبو زيد - السلم والحرب في الإسلام ص ٣١٠ ، د. عبد العزيز سرحان - مشكلة الشرق الأوسط ص ٤٧٣ - ١٩٧١ م.

(٢) د. صلاح الدين عامر - المقاومة الشعبية المسلحة من القانون الدولي - مع الإشارة خاصة إلى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية - ص ٤٤٠ - ط دار النهضة العربية ١٩٧٦ م.

## المبحث الخامس آثار الحرب الاقتصادية على مالية الدولة

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول الآثار السلبية للحرب الاقتصادية على مالية الدولة

تشكل الحرب الاقتصادية أكبر أداة لإنهاك اقتصاد الدولة ،تجاوز في آثارها الأخطار المترتبة على المواجهة العسكرية، خصوصاً وأن السقوط الاقتصادي من أهم عوامل السقوط السياسي والعسكري.

أما ما يخص مالية الدولة فيمكن بيان آثارها كما يلي:

أولاً: آثار الحرب الاقتصادية على جانب النفقات العامة:

من شأن الحرب بصفة عامة ،والحرب الاقتصادية بصفة خاصة زيادة الإنفاق العام على متطلبات الحياة اليومية ، بقدر المتاح لدى الدولة من الموارد المالية ، خصوصاً النفقات العسكرية والأمنية والاجتماعية، وغيرها مما يضمن الاستقرار العام ،الذي لولاه لسرعان ما تهاوت أركان الدولة.

أما بخصوص زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية: فمرد ذلك إلى الارتفاع المتواصل في نفقات التسليح وأكبر مثال على ذلك ما حدث في أوروبا عند ظهور ألمانيا النازية كقوة عسكرية تهدد الدول الأوروبية ، فاضطرت هذه الدول إلى وضع برامج تسليح وتدريب ،

فازدادت نفقاتها عن إيراداتها مما أحدث العجز في موازاناتها واستمرت هذه العجوز قائمة حتى بعد الحرب العالمية حيث أعقبها الإنفاق من أجل التعمير. (١)

ومن الثابت أن الإنفاق الحربي ليس من قبيل الإنفاق العام غير المنتج، إذ هو يتبلور في حرمان الإنتاج المدني من بعض الموارد الإنتاجية عن طريق تخصيصها لأغراض الحرب، الأمر الذي يؤدي إلى رفع نفقة الإنتاج في الصناعات المدنية التي تتنافس مع الصناعات الحربية في طلبها على ما تستخدمه من موارد إنتاجية كمدخلات إنتاج، أو حتى إلى عرقلة قيامها بالإنتاج.

يضاف إلى ذلك أن الإنفاق الحربي قد يحث آثاراً تضخمية - يتوقف مداها على مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي - إذ هو يتمثل في إنفاق نقدي يخلق دخولاً نقدية لا يقابلها زيادة في إنتاج السلع، وخاصة السلع الاستهلاكية.

كما أن زيادة طلب الإدارة الحربية على عدد معين من المنتجات، وهو طلب يتنافس مع طلب الإدارة المدنية وطلب الأفراد والهيئات الخاصة على هذه المنتجات، قد يثير الاختلال في التوازن بين الطلب والعرض بالنسبة لعدد من هذه المنتجات، أي يثير عدداً من اختلالات جزئية، الأمر الذي قد يعمم ويولد عملية

(١) - انظر: د/ محمد قطب - الموازنة العامة للدولة، ص ٧٣

تضخمية ،بما للتضخم من آثار غير مواتية على الإنتاج وعلى نمط توزيع الدخل ، حيث يؤدي إلى نقص الدخل الحقيقية لذوي الدخل المنخفضة والدخل الثابتة.(١)

أما النفقات الاجتماعية: فمرد زيادتها إلى زيادة حاجة المواطنين إلى السلع والخدمات ،والأدوية وغيرها مما لا غنى للناس عنه،ونظراً لنقصان المعروض منها قد تضطر الدولة إلى فرض تسعيرة جبرية تشمل جميع السلع في أكثر الأحيان،وهذا معناه أن الدولة تتدخل في جهاز الأثمان بصورة غير علمية.

وكثيراً ما تلجأ الدولة إلى نظام التوزيع بالبطاقات التموينية ، من أجل الحصول على السلع ،ومن شأن هذه حدوث فوضى اجتماعية واقتصادية وانحراف عن العدالة إذا تمكن البعض من الشراء بفعل نفوذهم المادي والاجتماعي ،أو يؤدي إلى ظاهرة (الوقوف في الصف) والانتظار ساعات طويلة أملاً في أن يحظى المرء بنصيب من السلع الأساسية التي يتهافت الجميع عليها.(٢)

---

(١)- د/ محمد دويدار-الاقتصاد المالي - مرجع سابق ، ص ١٣٩-١٤٠

(٢) انظر:د/ محمد يحي عويس- محاضرات في النقود والبنوك - ص ٢٦١ وما

بعدها.تجارة عين شمس ط ١٩٧٩م

ثانياً: آثار الحرب الاقتصادية على جانب الإيرادات العامة:

وهي كثيرة، أهمها:

أولاً: قلة الإيرادات:

من شأن الحرب الاقتصادية قلة الإيرادات وانخفاضها ،ومرد ذلك إلى ما يلي:

١- انخفاض حصيللة الضريبة؛ وذلك لضعف الأنشطة الإنتاجية، وشيوع ظاهرة الركود الاقتصادي.

٢- عدم كفاية وفاعلية الجهات المسؤولة عن تحصيل المال العام.

٣- انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي ، مما يلزم منه التأثير على الاقتصاد سلباً؛ وذلك بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطلها.

فإذا ما بنت الدولة تقدير إيراداتها على أساس أن الحالة الاقتصادية ستكون خلال العام المعني مزدهرة ، مما يزيد من حجم وعاء الضريبة وبالتالي من حصيللة الضرائب ، ثم تفاجأ الدولة بكساد في الاقتصاد مما يحدث الخلل في الموازنة ؛ لأن الإيرادات الضريبية لا تغطي الحصيللة التي تم تقديرها عند إعداد الموازنة، ويبدو من الصعوبة تحقيق التوازن في نهاية السنة المالية حتى لو تحررت الحكومة الدقة في تقدير إيراداته في بداية السنة المالية ؛ لأن صحة التقديرات تعتمد إلى حد كبير على تطور الحالة الاقتصادية خلال



السنة المالية ، وذلك يؤثر على الإيرادات التي تعتمد على تطور أوعية الضريبة ومدى تأثرها بتطور الحالة الاقتصادية.<sup>(١)</sup>

٤- الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة ، مما يحدث الرغبة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب.<sup>(٢)</sup>

٥- التراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسب ضريبية عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضي على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار ، وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح.<sup>(٣)</sup>

ثانياً: فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الضرائب الموجودة: "وهو ما يعرف بالأثر الرافع للحرب"

من شأن الحرب الاقتصادية وغيرها من الظروف المشابهة-مثل الكوارث الطبيعية الفيضانات والزلازل والقحط وحوادث المجاعات وتضخم الدين العام-توسيع نطاق النظام الضريبي إما بفرض

---

(١)- د/ عصام بشور - توازن الموازنة العامة، ص ٨٤، مطبعة جامعة دمشق ، سوريا

، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤

٢ - د/ عبد المنعم عفر - الاقتصاد الكلي ، ص ٣٢٧

٣ - د/ عابدين احمد سلامة - الموارد المالية في الإسلام - بحث مقدم إلى ندوة موارد

الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية، ص ٣٦، القاهرة

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦، الناشر البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

ضرائب جديدة ،أو رفع أسعار الضرائب الموجودة أو عن طريقهما معاً .

أما فرض ضرائب استثنائية على ملكية رأس المال: فقد ظهرت هذه الضريبة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية نتيجة زيادة حاجة الدولة إلى المال في تلك الظروف الاستثنائية ، وتقوم على أساس أن رؤوس الأموال تكونت نتيجة الظروف الاستثنائية وليست نتيجة جهود أصحابها ، وحجة الذين ينادون بفرض هذه الضريبة هي أنه مادام من حق الدولة تجنيد الأفراد في حالة الحرب ، فمن حقها أيضاً إجبار الأغنياء على التضحية بجزء من أموالهم في تحمل أعباء هذه الحرب مقابل تضحية الجنود بأرواحهم ، خصوصاً وأن ثرواتهم ما وجدت غالباً إلا لظروف الحرب ذاتها . وغالباً ما تستخدم حصيلة هذه الضرائب لسداد الدين العام ، وخصوصاً عند تضخمه إلى درجة كبيرة حيث تصبح الضريبة العادية غير كافية لسداد الدين هذا الدين، خصوصاً في حالات الحرب التي تحتاج إلى نفقات ضخمة ولسداد العجز في الموازنة العامة ولسداد النفقات المتزايدة التي تواجهها الدول بعد الحرب. (١)

---

(١) - د/ محمد حسن الجمل -أصول المالية العامة ، ص ١١٩ ، ط نهضة مصر. د/

محمد سعيد فرهود -علم المالية العامة ، ص ، معهد الإدارة العامة ، السعودية

١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

وعندما تنتهي الحرب لا يعود العبء الضريبي إلى مستواه السابق على الحرب وإنما تستمر بعض الضرائب الجديدة والأسعار المرتفعة للضرائب القديمة في الوجود ، ويتم بذلك انتقال الإنفاق العام والإيراد العام إلى مستوى أعلى يظل قائماً حتى بعد انتهاء الحرب.<sup>(١)</sup>

ثالثاً: زيادة الاعتماد على القروض العامة:

من شأن الحرب الاقتصادية زيادة اعتماد الدولة على الاقتراض العام داخلياً كان أو خارجياً، سواء لمواجهة نفقات عامة تنموية أو عسكرية، خصوصاً إذا وصلت الضرائب إلى حد لا تتحمل معه أية زيادة.<sup>(٢)</sup> إلا أنه لا ينبغي المبالغة في الاقتراض زيادة عن حد

---

ويؤخذ على هذه الضريبة أنها تضعف المقدرة الإنتاجية للبلاد؛ لأنها تقتطع جزءاً من رأس المال وتؤدي إلى إحجام الأفراد عن الادخار ؛ لأنها تفرض بمعدل مرتفع مما يقلل الميل للاستثمار ، وكذلك تؤدي إلى تهرب أصحاب رؤوس الأموال منها ؛ وذلك لارتفاع معدلها ، وكذلك تؤدي إلى إسراع المكلفين ببيع عقاراتهم وأسهمهم مما يؤدي إلى تدهور أسعارها وانتشار الكساد والانكماش في البلاد. انظر: المرجع السابق ص ١٢١ وما بعدها

(١) - د/محمد دويدار-مبادئ الاقتصاد السياسي-الجزء الرابع: الاقتصاد المالي-

ص ١٣٠ منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠١م

(٢) - د/ محمد رضا العدل-دراسات في المالية العامة-ص ٣٠، ط دار الفكر

العربي بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

الكفاية في مثل هذه الظروف ؛لأنها ستؤدي إلى زيادة الأعباء العامة في المستقبل دون أن يكون لها فضل في زيادة الثروة.

ويعظم هذا الأمر ويشدد في حالة استخدام حصيلة القرض العام في شراء مواد، استهلاكية لا تضيف شيئاً إلى طاقتها الإنتاجية، ولا يعني ذلك حظر استيراد السلع الاستهلاكية، بل تقييد أو حظر استيراد ما يعد غير ضروري منها في غضون إشباع الحاجات العامة.

يضاف إلى ما تقدم أن الدولة قد تتعرض للتضخم إذا أنفقت الأموال المقترضة في تكوين رؤوس الأموال، أي في زيادة معدل تراكم رأس المال، حيث تقوم الدولة بدور إيجابي في التنمية الاقتصادية. وبالنظر إلى أن عملية التصنيع تحول الأيدي العاملة عن الزراعة وعن إنتاج سلع الاستهلاك، فيقل إنتاج السلع الاستهلاكية مع زيادة الطلب عليها ويرتفع مستوى الأسعار وعلى الأخص إذا أدخل في الاعتبار ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقة العاملة وهي منخفضة الدخل عادة. (١)

---

(١) - د/عادل أحمد حشيش-أصول المالية العامة ، ص ٢٨٨، ط مؤسسة الثقافة

أما بالنسبة لإنفاق حصيللة القروض الأجنبية: فإنها قد تستخدم في استيراد سلع استهلاكية تؤدي إلى زيادة المعروض منها وتحول بالتالي دون ارتفاع أسعارها في السوق المحلية.

غير أن استخدام حصيللة القرض الأجنبي في استيراد سلع استهلاكية لا تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من شأنه أن يبدد حصيلته في أغراض غير إنتاجية في وقت يلتزم فيه البلد المدين بتحويل جانب من دخله القومي لدائنيه لأداء أصل دينه وفوائده في مراحل لاحقة.

أما استخدم حصيللة القرض الأجنبي استخداماً رشيداً في استيراد سلع إنتاجية لأغراض التنمية الاقتصادية فيؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال وتنمية الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، وبالتالي زيادة العمالة والإنتاج ورفع مستوى الدخل القومي.(١)

---

(١) - د/ عبد الحميد القاضي - اقتصاديات المالية والنظام المالي الإسلامي - ص ٢٤٢ وما بعدها ، ط دار الجامعات المصرية ١٩٩٠. د/ زكريا محمد بيومي - المالية العامة ، ص ٥٥٩ ، ط دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٨ م، د/ السيد عبد المولى - المالية العامة - دراسة للاقتصاد العام ، ص ٤٣٥ ، ط جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ١٩٨٦



#### رابعاً: تزايد الاعتماد على المعونات الاقتصادية:

من شأن الحرب الاقتصادية تزايد اعتماد الدولة على المعونات الاقتصادية التي تكون في شكل قروض مما يؤدي إلى مزيد من الضغوط والعجز في ميزان المدفوعات لهذه الدول مما يجعل المعونات تأكل نفسها بنفسها ولا تساهم في التنمية التي عقدت من أجلها ، ولا تعدو في نفس الوقت إلا أن تمثل نقلاً عكسياً للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، وهذا يعني تعثر التنمية نتيجة لمشكلة المديونية ، إلى جانب تبعية الدولة المدينة للخارج وانعدام العلاقات الاقتصادية المتكافئة بينها وبين الدول الدائنة ، وما ينشأ عن ذلك من أن تكون النامية أسيرة التعامل مع دول مغيثة ومناطق معينة . (١)

ومن جانب آخر فإن المعونات النقدية التي تقدم للدولة تقيد أحياناً بإنفاق حصيلتها داخل إقليم الدولة المانحة ، أي تدفع كثر من لمشتريات معينة تنتجها الدولة المقدمة لمعونة ، واشتراط ترحيل السلع المشتراة على سفن الدول المانحة مما يدفع الدولة المانحة إلى رفع

---

(١) - انظر: د/ محمد الشحات الجندي - قواعد التنمية الاقتصادية ، ص ٢٤٨ ، ط

دار النهضة العربية ١٩٨٥ .

أثمان هذه السلع والخدمات بالنظر إلى مثيلاتها في السوق العالمية ، الأمر الذي يجعل حقيقة هذه المعونات مجرد عمل دعائي.<sup>(١)</sup> وزيادة على ما تقدم فإن المعونات -أيًا كانت- تقدم في الغالب لخدمة مصالح الدولة المانحة ، سواء كانت هذه المصالح اقتصادية كالرغبة في تنمية وضمان مصادر المواد الأولية أو توسيع الأسواق الخارجية لمنتجاتها الخاصة ، أو كانت هذه المصالح سياسية وعسكرية كالرغبة في ربط الدولة المعانة بإستراتيجية الحرب الباردة ، التي ظلت دائرة فترة زمنية كبيرة بين المعسكر الشرقي والغربي ، فمعظم المعونات البريطانية والفرنسية مثلاً تتجه -حتى الآن- بصورة إنسانية إلى مستعمراتها القديمة ؛ تقديرًا للروابط التاريخية وتدعيم المصالح الاقتصادية .

أما معونات الولايات المتحدة الأمريكية - والاتحاد السوفيتي من قبل- فكانت تستخدم كسلاح من أسلحة الحرب الباردة . فهذه المعونات والمنح تذهب دائماً على بعض البلدان التي تعتقد أن بقاءها قوية من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية هو الضمان

---

(١) - هذا المعنى أكده مستر (رونالد بروان) رئيس هيئة التنمية الأمريكية في حوار أجرته معه جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ١٩٨٠/٦/٨. ولمزيد من التفاصيل انظر : مجلة السياسة الدولية - دراسة البنك الدولي ، عدد يوليو ١٩٨٢ ص

الوحيد لتماسك هذه الدول وعدم ارتمائها في أحضان الدول الأخرى،  
أوالى الدول التي ترى في دعمها ضماناً لخدمة إستراتيجيتها في  
المدى البعيد ، ونتيجة لهذه الأسباب وغيرها وصفت هذه المعونات  
بأنها معونات "ملوثة" <sup>(١)</sup> بينما وصف البعض الآخر أغراض هذه  
المعونات بأنها أغراض غير مستقرة في كثير من الأحيان. (٢)  
المعونات الملوثة وأثرها في تدمير اقتصاد الأمة

المعونات الملوثة من أكثر العوامل تأثيراً في إرادة الدولة  
السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما تلك المعونات التي تعطي  
للدول وقت التخبط السياسي والاقتصادي، فثمارها دائماً مؤلمة  
وموجعة ، وأشد ما فيها أنها قد تنال من عقيدة الفرد الراسخة بأن الله  
تعالى هو الرزاق ذو القوة المتين.

ومما يزيد الأمر سوءاً شيوع الفقر والبؤس والتخلف والمرض  
في كثير من بلدان العالم الإسلامي. وبعض هذه الآثار جاء نتيجة  
لأخطاء الإدارة السياسية والاقتصادية.

---

(١) - د/ حمديّة زهران - مشكلات التمويل في البلاد المتخلفة ، ص ٧، رسالة دكتوراه

، حقوق القاهرة سنة ١٩٧٠م

(٢) - د/ محمد زكي شافعي - التنمية الاقتصادية - الكتاب الثاني ، ص ٧٣، معهد

البحوث والدراسات العربية ، ط ١٩٦٦

وفي هذا تقول أبحاث معهد الغذاء وسياسة التنمية - بالولايات المتحدة الأمريكية - " إن الانفجار السكاني ليس سببا لجوع الريف وفقره ، كما أن السبب ليس ندرة الموارد الزراعية ، أو الافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة ، بل السبب الجذري للجوع هو زيادة تركيز السيطرة على موارد إنتاج الطعام في قبضة حفنة قليلة." (١)

كذلك فإن الجانب الأكبر من معونات الغذاء الأمريكية يباع إلى الحكومات المتلقية التي تباع بدورها الطعام بعد ذلك لمواطنيها ، والأموال التي تتجمع نتيجة بيع المعونة الغذائية ، تستخدم في دعم الموازنة العامة بما في ذلك دعم الشرطة والجيش وهي أدوات ضرورية لنظم الحكم غير الشعبية لضمان بقائها في السلطة.

كما جاء في ذات التقرير أن الآثار السلبية للمعونات أكثر من الإيجابية ، ويمثل ذلك بما حدث في شيلي عام ١٩٧٨م ، عندما أوقفت المعونة الأمريكية عن حكومة شيلي المدينة المنتخبة ، بينما استؤنفت المعونة عام ١٩٧٣م عندما أطاح العسكريون بالسلطة ، وما حدث في تايلاند ونيكارجوا عام ١٩٨٠م شبيه بهذا. (٢)

---

(١) انظر كتاب: أمريكا وصناعة الجوع لفرنسيس مور لا بيه وآخرين ص ٤، ترجمة

د/ حسن أبو بكر - دار الفكر للنشر والدراسات ط أولى - القاهرة ١٩٨٥.

(٢) المصدر السابق ص ١٦٣.

وفي محيط العالم الإسلامي تبدو أكثر الدول فقيرة ، ولعل الأرقام الآتية خير دليل على ذلك:

| البلد    | نسبة الفقر من السكان | البلد     | نسبة الفقر من السكان |
|----------|----------------------|-----------|----------------------|
| نيجيريا  | ٥١%                  | أندونيسيا | ٨٠%                  |
| الصومال  | ٧٠%                  | ماليزيا   | ٥٥%                  |
| غانا     | أكثر من ٥٠%          | بنغلادش   | ٧٤% (١)              |
| سيراليون | ٥٥%                  | الهند     | ٥٦%                  |
| تنزانيا  | ٦٥%                  | الفلبين   | ٥٩%                  |
| كينيا    | ٤٠%                  | إيران     | ٣٨%                  |
| مصر      | ٢٨%                  |           |                      |

(١) تشير التقارير إلى أن أكثر من نصف سكان بنغلادش البالغ عددهم ٩٢ مليوناً من البشر يعيشون دون مستوى الكفاف ، وتقل وكالة رويتر للأخبار أن عشرة بالمائة من سكان العاصمة دكا والبالغ عددهم ٢,٥ مليون نسمة من الشحاذين الذين يسهمون بنصيب في الجريمة والدعارة ، وتمثل النساء ٣٤% منهم وتتراوح أعمار ١٢% منهن ما بين ١٧:١٢ سنة.

انظر: د/ نبيل صبحي الطويل - الحرمان والتخلف في ديار المسلمين - ص ٢٧: ٣٠



هذا عدا البلاد المعدومة في منطقة حزام الجفاف الشديد ، من الرأس الأخضر غربا إلى الصومال شرقا ، وهي جزر الرأس الأخضر ، وغينيا ، ومالي والنيجر ، وبوركينا فاسو ، وتشاد ، وموريتانيا ، وغينيا ، وغينية بيساو ، ونيجيريا ، والصومال ، والسودان ، والحبشة ، وكلها دول مسلمة معدمة. (١)

ومن يذهب إلى بعض هذه البلاد يجد عجباً ، "ومنتهى التناقض المخيف بين من يملكون الملايين ومن لا يملكون سوى نكير ، بين البيوت الفخمة والشوارع العريضة وبين الأكواخ الخشبية والطرق الضيقة ، بين الحقائق الغناء في الأحياء السكنية الراقية وبين أكوام القمامة والأوساخ وتجمعات المياه الراكدة والحفر والحشرات والفئران على حواشي الحواجز الكبرى هذه وفي أحيائها القديمة ، بين نظافة الثياب الأنيقة في الأماكن الموسرة والأجسام الممتلئة بل وربما المترهلة شحماً ودهناً من التخمّة.. وبين الأسماك والخرق البالية على الأجساد الضعيفة الهزيلة المريضة الجائعة ، بين الفنادق الضخمة ذات النجوم الخمسة ، وكثير منها للأجانب ، وبين المقعدين المعوقين

---

(١) د/ نبيل صبحي الطويل - الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، المصدر السابق

من الشحاذين الفقراء صغارا وكبارا... على أبواب هذه الأبنية الرائعة يحدث كل هذا في ديار المسلمين" (١)

إن الذي حمل هذه الدولة على نهج تلك السياسات مما لا شك فيه هو التخبط السياسي والخلل الاقتصادي لغياب مبادئ التوازن الاقتصادي التي يحض الإسلام عليها كثيرا ، وآثار هذه السياسة خطيرة جدا لا يفتن إليها أحد في ظل هذا الوضع السيئ.

يقول "مكنمارا" - رئيس البنك الدولي - في كتابه الصادر في عام ١٩٧٣م بعنوان "مائة دولة وألف مليون نسمة" : "وإن ما يقرب من ثلثي الجنس البشري يعيش الفرد فيهم بأقل من نصف دولار يوميا.. بينما تستهلك الدول الصناعية المتقدمة من موارد العالم بالنسبة للفرد بمعدل يزيد عشرين مرة عن مثيله في الدول النامية" ويقر بأنه حين يكون أصحاب المزايا قلة محدودة ، ومن يعانون من الفقر والحرمان كثرة غالبية ، وتتسع الهوة بين الفريقين بدل من أن تضيق ، فالقضية لا تعدوا إلا أن تكون قضية وقت ، يجب بعده اتخاذ خيار حاسم بين التكلفة السياسية للإصلاح والمخاطر السياسية للفقر... " (٢)

---

(١) المصدر السابق ص ٢٣.

(٢) انظر: د/ محمد شوقي الفنجري - المذهب الاقتصادي في الإسلام ص ٢٠٧ -

تعدد وجوه المعونات الملوثة:

- ١- تهدف المعونات الأجنبية كثيراً إلى تحقيق أهداف ربحية كبيرة جداً تفوق أضعاف قيمة المعونة ، بمعنى أن الدولار الواحد - كجزء من المعونة- قد يدر ربحاً قدره خمسة دولارات ، وذلك لأن المعونات الأجنبية لا تستهدف تنشيط اقتصاديات الدول المتلقية للمعونة ، وإنما تستهدف بالدرجة الأولى تنشيط مبيعات حفنة من الشركات العملاقة في الدول المانحة ، وتخليص أسواقها من الفوائض المحلية المنخفضة الأسعار، وضمان تأييد التدخلات العسكرية في العالم الثالث.(١)

ومما يؤكد القول بأن المعونات الخارجية للدول النامية تزيد العالم الإسلامي والنامي فقراً على فقر، وتهدف الابتزاز والكسب غير المشروع تحت ستار المساعدات ، ما جاء في خطبه رئيس إحدى الشركات الأمريكية بصدد الحديث عن سياسة الاحتكارات اليهودية الأمريكية والاستعمار الجديد بقوله: "لقد حصلنا مقابل كل دولار أنفقناه في السنوات الخمس الماضية على مختلف الأغراض خارج الولايات المتحدة الأمريكية على ٤,٦٧ دولاراً ، أي أن كل

---

(١) د/ عاشور عبد الجواد ، البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية ص ١٢٣ ط

دار النهضة - بني سويف مصر.

دولار ربح ٣,٦٧ دولار ، أي أن نسبة الربح بلغت ٣٦٧% وهي سرقة وابتزاز وليست عمليات اقتصادية سليمة. (١)

ويقول (جورج وودز) المدير السابق للبنك الدولي عن المعونات الاقتصادية:

"إذا استمر الحال على هذا المنوال تكون كمية رؤوس الأموال الخارجية من الدول النامية أكثر من المبالغ التي دخلتها في فترة خمسة عشر عاما، وذلك بسبب الفوائد المرتفعة" (٢)

ولعل أطرف الأمثلة عما تفعله المعونات الخارجية هو قصة صندوق النقد الدولي في مصر في اتفاق برامج التثبيت الاقتصادي الذي عقد مع البنك في جمهورية مصر العربية للفترة مابين ١٩٧٨-١٩٨١م وكان الهدف المعلن لهذا البرنامج هو إخراج مصر من أزمتها الاقتصادية ، وتقليل نسبة عجز ميزانها التجاري.

وفي الدراسة التي أجراها الدكتور رمزي زكي -الخبير الأول والسابق في معهد التخطيط القومي المصري- ظهر أن الصندوق دخل مصر عام ١٩٧٨م وهي مدينة ب ٨٠٠٠ مليون دولار... وخرج

---

(١) انظر: د/ مصطفى السعدني - الفكر الصهيوني والسياسة اليهودية - مطابع الأهرام التجارية - القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(٢) انظر لروبرت ولترز - المعونات الأمريكية والسوفيتية - ص ٨ ، ترجمة د/ صبحي الطويل - ط دار القلم ١٩٧٢م.

الصندوق إياه منها عام ١٩٨١م وهي مدينة بأكثر من ١٨,٠٠٠ مليون دولار أي أن كل مواطن مصري كان مديوناً بـ ٤٢٢ دولاراً للعالم ، والغريب أن دخل الفرد الواحد كان لا يتعدى ٤٦٠ دولاراً في السنة.

وتذكر دراسة أخرى ملخصاً لواقع الحياة الاقتصادية في مصر تحت عنوان: تضاعف أعباء الديون ٧ مرات في أقل من ست سنوات وزيادة العجز التجاري ٤٠ مرة (١) وهو ما يصلح مثلاً لمعظم أقطار العالم الإسلامي.

٢- المعونة الدولية لا تستهدف التنمية بقدر ما تستهدف سداد الديون المستحقة عن سنوات سابقة ، ففي عام ١٩٧٣م كان ما يزيد عن ٤٠% من المعونة الرسمية المقدمة من الدول الصناعية يستهلك في سداد ديون في شكل معونات. (٢)

٣- في تقرير الكونجرس الصادر في ١٩ مارس ١٩٦٤م ، ذكر الرئيس الأمريكي (جونسون): "أنه بفضل برامج المعونة الخارجية ، فإننا نقدم دعماً للشعوب الحرة ، وأيضا نحمي مصالحنا الخاصة

---

(١) جريدة الشرق الأوسط عدد ٢١ / نوفمبر ١٩٨٢ ص ٧ رسالة مكتب القاهرة بقلم

عصام رفعت ، مشار إليه بكتاب د/ جميل عبد الله المصري - مصدر سابق ص

٢٥٠ ١٩٨٢م.

(٢) كتاب أمريكا وصناعة الجوع - مصدر سابق ص ١٢٦ - ٢٦٥ - ٢٦٦.



، وأننا نساعد دولاً يتم اختيارها بعناية ، حيث يكون بقاء الحرية ضرورياً ، وحيث يكون سقوط تلك الدول من شأنه إتاحة الفرصة لتوسع الشيوعية ، وهذا هو هدف الغرب عموماً من مساعداته وقروضه ، وليس أمريكا وحدها" (١)

٤- أكد السيناتور الأمريكي (جوزيف بايدن) عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي: "أن الدول الإسلامية عليها أن تضع نصب أعينها أن الغرب لا يتحرك إلاً بوحى من مصالحه ، وإذا واجهت دولة مسلمة أزمة داخلية أو حرباً أهلية فإن الغرب سوف يستثمر حتماً هذا الصراع ، ويؤيد الجانب الذي يقدم له أكثر في الثروات التي يمتلكها هذا البلد ، بل إن الغرب قد يشجع هذه الحركات الانقسامية سراً، حتى يظل النظام الموجود مهدداً ويشتري أسلحة أكثر ، أو يستدعي قوات الغرب لحمايته ، أو يضع أمواله في بنوك الغرب ، خوفاً من الانقلاب" (٢)

٥- تستخدم المعونات الأجنبية كأداة للتصير - والعياذ بالله - ذلك لأن المرض يلزم الفقر ، ويزيد الفقير فقراً وجهلاً ، وانحداراً في الأخلاق ، وتحللاً من القيم ، ولقد أدرك المنصرون هذه الحقائق منذ زمن بعيد ، وأتقنوا اللعبة ، وتفننوا في استغلال الضعف

---

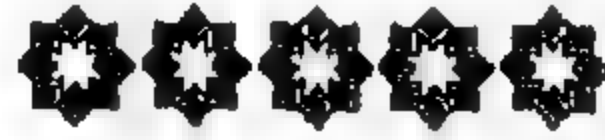
(١) د/ عاشور عبد الجواد - مرجع سابق ص ١٤٠.

(٢) جريدة أخبار اليوم عدد ١٩٩٣/٥/٢٩ ص ٦.

البشري الظاهر في كثير من ديار الإسلام ، وحولوا عن طريقة أعدادا كبيرة عن دينهم.

ففي أحد التقارير في إندونيسيا أنه خلال العقدين الأخيرين أي خلال عشرين عاما فقط - أنشأت الأقلية النصرانية هناك من المستشفيات ما فاق في عدده مؤسسات الأغلبية الساحقة من المسلمين ، حتى أن جمعية (الإنجيل الثانية) أعلنت عام ١٩٧٦م عن تنصير ٤٠٠,٠٠٠ شخص ، وتلا ذلك نبأ وكالة (اليونايتد برس) أن ٣,٥ مليوناً من المسلمين قد تنصروا خلال ثلاث سنوات.

وعمدت الجمعيات الأجنبية إلى استغلال هذا البؤس فتبنى الخواجا (أندريه سابيه البلجيكي) ٣٠٩٠٣ من أطفال المسلمين الصوماليين. ونشط جلب الصغار من أفريقيا إلى الغرب ، وتعليمهم وتدريبهم ثم عودتهم بعد سنوات إلى مواطنهم الأصلية وهم يحملون في داخلهم علاقات ذات صبغة رسمية وتعاقدية مع الغرب ليكونوا دعاة مخلصين ينشرون معلوماتهم المغلوطة وغير الصحيحة عن الإسلام" (١) ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



---

(١) انظر: د/ جميل عبد الله المصري - حاضِر العالم الإسلامي - مكتبة

العبيكان ، ط ٧ - ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م. ص ٢٤٨-٢٤٩.

## المطلب الثاني

### أهم الآثار الايجابية للحرب الاقتصادية على مالية الدولة

قد يقال إن المقاطعة الاقتصادية من شأنها أن تقلل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وبالتالي ستضرب بالاقتصاد الوطني ، في شكل ركود اقتصادي ، وتفاقم مشكلة البطالة نتيجة لتسريح العمال العاملين في هذه القطاعات ، وتوقف أو تعطل الإنتاج لاسيما بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل في النسيج الاستهلاكي الوطني.

ولكن هذه الحجج تبدو واهية ، إذ أنها تحصر تركيزها على الجانب الاقتصادي بالمدى القصير ، ولو أخذنا بالمدى الطويل ، بل بالمتوسط بعين الاعتبار لتبين لنا. إن المقاطعة تحقق العديد من الآثار الإيجابية ، وأهمها:

١- من شأن انخفاض الطلب على السلع المقاطعة ارتفاع الطلب الاستهلاكي على منتجات الشركات المحلية والعالمية ، وهو ما يعني ارتفاع العائدات والتوظيف لدى هذه الشركات ؛ لأن نجاح حملة المقاطعة يمثل تحولاً إلى سلع بديلة للسلع المقاطعة ، لا انخفاضاً في مجمل الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات ككل.

٢- إذا أضيف إلى ما تقدم أن الشركات المحلية بالتحديد ، تختلف عن الشركات الأجنبية من ناحية مهمة جداً ، وهي أنها لا تعيد أرباحها من مبيعاتها المحلية إلى الدول المعنية بالمقاطعة بل تحتفظ أو تعيد استثمار جزء أساسي من هذه الأرباح محلياً ،

وبالتالي تنعش الاقتصاد المحلي أكثر مما تنعش الشركات الأجنبية ، لو تحققت لها هذه الفوائض الربحية ، فإنه يصبح واضحاً أن توجيه الطلب الاستهلاكي يصبح حاجة تنموية وطنية ، بالإضافة إلى كونه ضرورة سياسية ملحة لدعم القضايا الوطنية ، فالمقاطعة تعني سوقاً أكبر للمنتجات المحلية.

٣- من شأن الدول المثقلة بالديون الخارجية - مثل مصر والأردن - أن تجني فوائد كبيرة على المدى البعيد إذا نجحت حملات المقاطعة ، حيث إن العجوزات السنوية المتراكمة في الميزان التجاري أساساً للديون الخارجية ؛ لأن زيادة الواردات على الصادرات لابد لها أن تنعكس بانخفاض مخزون الدولة من العملات الصعبة ، أو بتزايد الديون الخارجية لتغطية العجز في الميزان التجاري ، فإذا نجحت حملات المقاطعة ، وينتج عن ذلك ازدياد الطلب على منتجات الشركات المحلية ، فإن هذا يعني بالضرورة انخفاض الواردات ، وازدياد الصادرات البينية ، وبالتالي ازدياد المدخرات والمحلية ، وانخفاض العجز في الميزان التجاري.







## الفصل الثاني

### المنظور الإسلامي للحرب الاقتصادية وأثارها على مالية الدولة



### تمهيد:

من الثابت أن الإسلام لا يجيز قتل النفس لمجرد أنها تدين بغير الإسلام ، ولا يبيح للمسلمين قتال مخالفيهم لمخالفتهم في الدين ، وإنما يأذن في قتالهم ويوجبه إذا اعتدوا على المسلمين ، أو وقفوا عقبة في سبيل الدعوة الإسلامية ، ليحولوا دون بثها ، فحينئذٍ يجب القتال دفعاً للعدوان وحماية للدعوة ، حتى إذا لم يكن من المخالف في الدين عدوان على المسلمين ولا على دعوتهم فلا يحل قتاله ، ولا تحرم معاملته ومبادلته المنافع ، فلم يؤذن في القتال لأنه طريق الدعوة إلى الدين ، وإنما أذن فيه لحماية الدعوة من اعتداء المعتدين. (١)

قال ﷺ: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (٢) وقوله ﷺ: (أُذِنَ لِلَّذِينَ

---

(١) انظر: السياسة الشرعية للشيخ عبد الوهاب خلاف - ص ٧١-٧٩ بتصرف ، نظرية الحرب في الإسلام للشيخ محمد أبو زهرة ص ٤٠-٤١ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية العدد الخامس من سلسلة دراسات في الإسلام - صدر في ذي الحجة ١٣٨٠هـ ، العلاقات الدولية في الإسلام - المستشار علي منصور - مرجع سابق ص ٣٠٢.

(٢) سورة الأنفال الآية [ ٣٩ ]

يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ \* الَّذِينَ أُخْرِجُوا  
مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ. (١)

فالملاحظ أن الأمر بالقتال في هذه الآيات - وغيرها كثير - أن  
المشركين - وكذا أهل الكتاب - أمعنوا في إيذاء المسلمين بألوان  
العذاب فتنة لهم وابتلاء حتى يرجعوا من أسلم عن دينه ، ويثبطوا  
عزيمة من يريد الدخول في الإسلام ، وغايتهم من هذه الفتن والمحن  
أن يخمدوا الدعوة ، ويسدوا الطريق في وجه الدعوة ، فأوجب الله  
تعالى على المسلمين قتالهم حماية للدعوة ، وإذ ذاك يكون الدين لله.

ومن يستعرض أحداث التاريخ يجد أنه لم يحدث في عهد النبي  
ﷺ أو في عهد الخلافة الراشدة أن أنشأت حرباً ضد أعدائها ، وكان  
الدافع الأول إليها هو تحقيق مصالح مادية. نعم قد تجرى ملاحظة  
المنافع الاقتصادية باعتبارها ثمرة من ثمرات الجهاد ، لا باعتبارها  
الدافع الحقيقي الذي يفسر حركة الجهاد والفتح. (٢)

(١) سورة الحج الآيتان [ ٣٩ - ٤٠ ]

(٢) انظر: د. / محمد خير هيكل - الجهاد والقتال في السياسة الشرعية - ص ٥٦٤

، ٥٦٥ - ط دار البيان - بيروت - ط أولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

كما تجب ملاحظة المنافع الاقتصادية باعتبارها وسيلة من وسائل الضغط على العدو بما يسمى "بالحرب الاقتصادية" التي تخدم في النهاية الدافع الحقيقي للجهاد.

وحتى تكتمل الفائدة يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مباحث :

المبحث الأول: . نظرة الإسلام إلى الحرب الاقتصادية بصفة عامة .

المبحث الثاني: الحصار الاقتصادي من منظور إسلامي.

المبحث الثالث: المقاطعة الاقتصادية من منظور إسلامي.





## المبحث الأول

### نظرة الإسلام إلى الحرب الاقتصادية بصفة عامة

لا يختلف اثنان في أن الحرب في الإسلام تحكمها مكارم الأخلاق ، وأنها بعيدة عن المنافع الاقتصادية ، فقد كان الطراز العالي من المسلمين منيتهم أن يدخل أعداؤهم الإسلام ، ثم لا يحصلون بعد ذلك من وراء عناء الجهاد وتضحياته على أية غنيمة ، ومما يدل على هذا قول وفد المسلمين لـ "رستم" قبل القادسية: "والله لإسلامكم أحب إلينا من غنائمكم" (١)

والأصل فيه ما رواه عبد الرحمن بن عائد قال: "كان ﷺ إذا بعث قال: "تألفوا الناس وتأنوا بهم ، ولا تغيروا عليهم حتى تدعوهم فما على الأرض من أهل بيت من مدر ولا وبر إلا أن تأتوني مسلمين ، أحب إليّ من تأتوني بأبنائهم ونسائهم وتقتلوا رجالهم". (٢)

يقول محمد بن الحسن الشيباني في شرح السير الكبير: "وإذا لقي المسلمون المشركين ، فإن كانوا قوماً لم يبلغهم الإسلام ، فليس ينبغي لهم أن يقاتلوهم حتى يدعوهم ، لقوله تعالى: (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى

(١) تاريخ الطبري ج ٣/ ٥٢٨.

(٢) أخرجه ابن حجر في المطالب العالية، من كتاب الجهاد ، باب الدعوة إلى القتال

برقم ١٠١٩ ط دار العاصمة/ دار الغيث - السعودية - ١٤١٩ هـ، الطبعة:

الأولى، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري.

نَبَّهَتْ رَسُولًا (١) وبه أوصى رسول الله ﷺ أمراء الجيوش: "فادعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله"، ولأنهم ربما يظنون أننا نقاتلهم طمعاً في أموالهم ، وسبي ذراريهم ، ولو علموا أننا نقاتلهم على الدين ربما أجابوا إلى ذلك من غير أن تقع حاجة إلى القتال. وفي تقدم عرض الإسلام عليهم دعاء إلى سبيل الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة ، فيجب البداية به" (٢) وفي ضوء ما تقدم يتحدد موقف الإسلام من أدوات الحرب الاقتصادية كما يؤمن بها أعداء الإسلام وخصومه، ويتجلى ذلك بوضوح فيما يلي:

أولاً: المحافظة على الموارد الاقتصادية للدولة المحاربة واجب شرعي:

من الثابت أن ولاية أمر المسلمين كانوا يوصون قواد الجيش وجنوده بضرورة المحافظة على الموارد الاقتصادية للدولة المتحاربة ، لا سيما الضرورية منها، فمن وصايا الرسول ﷺ : "انطلقوا باسم الله وعلى بركة رسوله: لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً صغيراً ، ولا امرأة ، ولا تغلوا - أي لا تخونوا - وأصلحوا وأحسنوا ، إن الله يحب المحسنين". (٣)

(١) سورة الإسراء الآية [ ١٥ ]

(٢) شرح كتاب السير لمحمد بن الحسن ج ١/٧٥-٧٦.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٥/٣٥٨ - ط دار الفكر.

وفي وصية أبي بكر الصديق رضي الله عنه إلى أسامة بن زيد رضي الله عنهما : "أيها الناس ، قفوا ، أوصكم بعشر فاحفظوها عني: لا تخونوا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ، ولا شيخاً كبيراً ، ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلاً ، ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ، ولا تذبحوا شاة ، ولا بقرة ، ولا بعيراً إلاً لمأكلة ....."<sup>(١)</sup> وغيره كثير.

#### ثانياً حماية أموال رعايا الدولة المتحاربة:

من شأن الحرب الاقتصادية أن تعطي للدولة المعتدية الحق في فعل كل شيء، دون مراعاة للعهود والمواثيق التي قطعتها الدولة على نفسها.

ومن ذلك أن أموال الخصم تكون ملكاً لها، أو تتخذ من الإجراءات ما يحول بينها وبين العودة لأصحابها.

ومن منظور إسلامي فإن هذه الرغبة في تملك أموال الخصم تكاد تكون منعقدة، حتى ولو على سبيل المعاملة بالمثل، فإن الخيانة لا تبرر الخيانة، وإنما شأن المسلم أن يقابل الغدر بالوفاء، وهذا ما أكدته النصوص، ومنها:

(١) د./ محمد حسين هيكل - الصديق أبو بكر - ص ٩٨ ، ٩٩ - ط مطبعة مصر

- ط أولى ١٣٦١هـ.

١- قوله ﷺ: "أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك" (١)  
وفي موضع آخر بين النبي ﷺ أن الخيانة منشؤها ذهاب الحياء ،  
الذي هو خلق إسلامي أصيل، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن  
النبي ﷺ قال إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ عَبْدًا نَزَعَ مِنْهُ  
الْحَيَاءَ، فَإِذَا نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءَ لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا مَقِيَّتًا مُمَقَّتًا، فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا  
مَقِيَّتًا مُمَقَّتًا نَزَعَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةَ، فَإِذَا نَزَعَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةَ لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا خَائِنًا  
مُخَوَّنًا، فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا خَائِنًا مُخَوَّنًا نَزَعَتْ مِنْهُ الرَّحْمَةَ، فَإِذَا نَزَعَتْ  
مِنْهُ الرَّحْمَةَ لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا رَجِيمًا مُلْعَنًا، فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا رَجِيمًا مُلْعَنًا  
نَزَعَتْ مِنْهُ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ." (٢)

٢- وصية "علي بن أبي طالب عليه السلام" لواليه "الأشتر النخعي" التي  
جاء فيها: إن عقدت بينك وبين عدو عقداً ، أو ألبسته منكم ذمة فحط  
عهدك بالوفاء ، وارع ذمتك بالأمانة ، واجعل نفسك جنة دون ما

(١) - سنن الترمذي ، كتاب البيوع ، باب ٣٨ ، ج ٣/ص ٥٦٤-قال أبو عيسى : هذا  
حديث حسن غريب. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث وقالوا : إذا كان  
للرجل على آخر شيء فذهب به فوق له عنده شيء فليس له أن يحبس عنه بقدر ما  
ذهب له عليه. ورخص فيه بعض أهل العلم من التابعين وهو قول الثوري وقال : إن  
كان له عليه دراهم فوق له عنده دينار فليس له أن يحبس بمكان دراهمه إلا أن يقع  
عنده له دراهم فله حينئذ أن يحبس من دراهمه بقدر ما له عليه. المرجع السابق.

(٢) - سنن ابن ماجه ، كتاب الفتن ، باب ذهاب الأمانة ، ج ٢/ص ١٣٤٧

أعطيت ، فإنه ليس من فرائض الله شيء الناس أشد اجتماعاً عليه مع  
تفرق أهوائهم من تعظيم الوفاء بالعهود ، فلا تغدرن بذمتك ولا  
تخيسن بعهدك" (١)

٣- المعاهدة التي عقدها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه مع  
البيزنطيين ، ولما غدروا به أعاد الرهائن إلى دولتهم وقال: "إن  
مقابلة الغدر بالوفاء خير من مقابلة الغدر بالغدر". (٢)

كما أوجب الإسلام المحافظة على أموال المستأمنين (٣) فيجب  
ألا تصدر ، وإنما تظل تجارتهم قائمة يباشرونها بأنفسهم ، دون أن  
يحد نشاطهم أو يقيد سعيهم ، بل تبقى ملكيتهم لأموالهم حتى ولو

---

(١) انظر: نهج البلاغة للشريف الرضي ج ٣/ ١١٧ تحقيق الإمام محمد عبده ط دار  
النهضة - بغداد ١٩٧٨ م.

(٢) انظر: الإسلام والعلاقات الدولية د./ حسني محمد جابر - مرجع سابق - ص  
٥٢.

(٣) - الأمان في اللغة ضد الخوف ، وهو نوع من المواعدة كما يقول ابن الهمام  
صاحب كتاب فتح القدير - ج ٥/ ٤٦٢. واصطلاحاً: هو نوع من المواعدة يراد به  
ترك القتل مدة من الزمن . أو هو الأمان الممنوح المتبادل من طرف لآخر سواء  
من المسلمين أو من غير المسلمين .



عادوا إلى دار الحرب وحاربوا المسلمين ؛ لأن أموالهم صارت مصونة بحكم الأمان ، فلا يمكن أخذها بحكم الإباحة.(١)

يقول ابن قدامة: "إذا دخل حربي دار الإسلام بأمان فأودع ماله مسلماً أو ذمياً أو أقرضهما إياه ، ثم عاد إلى دار الحرب نظرنا ، فإن دخل تاجراً ، أو رسولاً ، أو متنزهاً ، أو لحاجة يقضيها ثم يعود إلى دار الإسلام ، فأشبهه الذمي إذا دخل كذلك ، وإن دخل مستوطناً بطل الأمان في نفسه ، وبقي في ماله ؛ لأنه بدخوله دار الحرب بقي في ماله ؛ لاختصاص المبطل بنفسه فيخص البطلان به".(٢)

ومما يدل على سماحة الإسلام وعدالته إزاء المستأمنين ، ومحافظة على أموالهم قول للسرخسي: "وإذا بعث الحربي عبداً له تاجراً إلى دار الإسلام بأمان فأسلم العبد فيها بيع وكان ثمنه للحربي".(٣)

ثالثاً: النهي عن التجويع أو حجب الدواء ولو كان لحيوان:  
من شأن الحرب الاقتصادية تجويع الشعوب المعنية بالأمر ، لإجبارهم على الرضوخ لما يريده المعتدي، ولو لزم من ذلك ذهاب

---

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ج ١٠/٩٢.

(٢) المغني لابن قدامة ج ١٠٨٤٣٧.

(٣) المبسوط للسرخسي ج ١٠/٩٢.

أرواحهم ، بلا تفرقة بين صغير وكبير ، وبين رجل وامرأة وهلاك أموالهم ، وحرمانهم من الأدوية ، وغيرها من صور الانتفاع بالمرافق العامة.

ومن منظور إسلامي فإن الحرب أيًا كانت تحكمها قواعد مثالية، كانت في كثير من الأحيان سببًا للدخول في دين الله تعالى عن طواعية واختيار، وإجلال تعاليم الإسلام ، وإكبار أهله.

ومن النصوص الدالة على ذلك:

١- ما أخرجه البخاري وغيره من حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ قال: " وَدَنْتُ مِنِّْي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ :أَيُّ رَبٍّ وَأَنَا مَعَهُمْ فَإِذَا امْرَأَةٌ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ . قُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا لَّا أَطْعَمْتُهَا وَلَا أَرْسَلْتُهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ " (١) وزاد الإمام أحمد في مسنده: " وَغُفِرَ لِرَجُلٍ نَحَى غُصْنًا شَوْكٍ عَنِ الطَّرِيقِ " .(٢)

---

(١) -أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب الصلاة ، باب في صلاة الكسوف ج١/ ٧١٢ ومسلم في صحيحه من كتاب الصلاة، باب ما عُرِضَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ مِنْ أَمْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ج٢/ص ٦٢٢ ، وابن ماجه في سننه ،من كتاب الصلاة ، باب ما جاء في صلاة الكسوف ،ج١/ص ٤٠٢ ، والإمام أحمد بن حنبل ج٦/ص ٣٥١ رقم ٢٧٠٠٩ ، مؤسسة قرطبة .

(٢) - مسند أحمد بن حنبل ج٢/ص ٥١٩

وقال الحافظ الهيثمي: وفيه تفخيم الذنب ولو صغيراً وأن تعذيب الحيوان حرام، وأنه يسلط يوم القيامة على ظالمه وحل اتخاذ الهر ورباطها بشرط إطعامها وسقيها، وألحق بها غيرها في معناها. (١)  
قال ابن حجر في الفتح: "وظاهر هذا الحديث أن المرأة عذبت بسبب قتل هذه الهرة بالحبس. قال القاضي عياض: يحتمل أن تكون المرأة كافرة فعذبت بالنار حقيقة أو بالحساب؛ لأن من نوقش الحساب عذب؛ ثم يحتمل أن تكون المرأة كافرة فعذبت بكفرها، وزيدت عذاباً بسبب ذلك أو مسلمة وعذبت". (٢)

قال القرطبي: "هل كانت كافرة أو مسلمة؟ كل محتمل، فإن كانت كافرة ففيه أن الكفار مخاطبون بالفروع ومعاقبون على تركها، وإلا فقد تلخص أن سبب تعذيبها حبس الهرة، ففيه أن الهر لا يملك وأنه لا يجب إطعامه إلا على من حبسه، وكأنهم لم يروا فيه شيئاً وهو عجيب، فقد ورد النص الصريح الصحيح بكفرها، فعن علقمة قال كنا عند عائشة فدخل أبو هريرة فقالت: أنت الذي تحدث أن امرأة عذبت في هرة لها ربطتها فلم تطعمها ولم تسقها؟ فقال: سمعته منه يعني النبي ﷺ قال عبد الله: كذا قال أبي. فقالت: هل تدري ما كانت المرأة أن المرأة مع ما فعلت كانت كافرة وإن المؤمن أكرم على الله

(١) - فيض القدير ج ٣/ص ٥٢٣

(٢) - فتح الباري ج ٦/٣٥٧-٣٥٨

عز وجل من أَنْ يُعَذَّبَهُ فِي هَرَّةٍ فَإِذَا حَدَّثَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْظُرْ كَيْفَ تُحَدِّثُ". (١)

والحديث واضح الدلالة في أن الإنسان هو المخاطب بتكليف الرحمة، مسلماً كان أو كافراً.

٢- ومن وصاياه ﷺ "إياكم والمثلة ولو بالكلب العقور" (٢)

وأساس هذه الأحكام أن الإسلام ما قصد من تشريع القتال إزهاق الأرواح وتعذيب عباد الله ، وإنما أراد دفع الشر وحماية المسلمين ودعوتهم من العدوان ، فهو وسيلة لا يلجأ إليها إلا للضرورة ولا يتجاوز فيها أدنى حدودها ، وصدق الله العظيم إذ يقول: (أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ) (٣)

يقول البارون ميشيل دي توب - أستاذ القانون الدولي بلاهاي: إن إعلان الحرب مبدأ إسلامي ، وإنه الرحمة بالمحاربين ، وتجنيب غير المحاربين ويلات الحرب من النساء ، والزراع ، والشيوخ والأطفال

---

(١) - أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٢/ص ٢٨٦، رقم ١٠٧٣٨ وانظر: - فيض القدير ج ٣/ص ٥٢٣.

(٢) - أخرج أبو داود نحوه في كتاب الجهاد باب النهي عن المثلة ج ٣/٥٣ رقم

٢٦٦٧ عن عمران بن حصين بلفظ "كان رسول الله - ﷺ - يحثنا على الصدقة

وينهانا عن المثلة" ، وأحمد في مسنده ج ٤/٢٤٦.

(٣) سورة الحج الآية [ ٣٩ ]

، وعدم تخريب أملاك العدو، كل هذه قواعد إسلامية أثرت في القانون الدولي. (١)

ويقول جوستاف لوبون: "إن العالم لم يعرف فاتحاً أرحم من المسلمين"، ثم وازن بين معاملة "ريتشارد قلب الأسد" ومعاملة "صلاح الدين الأيوبي" في الحروب الصليبية فقال: "كان أول ما بدأ به 'ريتشارد قلب الأسد' الإنجليزي أنه قتل أمام معسكر المسلمين ثلاثة آلاف أسير مسلم سلموا أنفسهم إليه، بعد أن قطع على نفسه العهد بحقن دمائهم، ثم أطلق لنفسه العنان باقتراف القتل والسلب، مما أثار حفيظة صلاح الدين الأيوبي النبيل الذي رحم نصارى القدس، فلم يمسه بأذى،

والذي أمد فيليب وقلب الأسد بالمرطبات والأزواد والأدوية أثناء مرضهما". (٢)

---

(١) انظر: علم الدولة د./ أحمد وفيق ج ٣٤٦/٩ وما بعدها ط القاهرة ١٩٣٧، اختصاصات السلطة التنفيذية د./ إسماعيل البدوي ص ١١٧.

(٢) انظر: حضارة العرب لجوستاف لوبون ص ٤٠٧ ترجمة أ. عادل زعيتر ط الحلبي.

ونذكر "يورجا المؤرخ": أن الصليبيين ابتدءوا سيرهم على بيت المقدس أسوأ طالع، فكان فريق من أعداء المسلمين يسفكون الدماء في القصور التي استولوا عليها، وقد أسرفوا في الفسوق، فكانوا يبقرون البطون ويبحثون عن الدنانير في الأمعاء.



والسيرة النبوية حافلة بالمواقف الإيمانية التي لو أحسن أعداء الإسلام فهمها لدخلوا في دين الله أفواجا ، ولكنها الأحقاد الموروثة التي جعلت أدعياء الشر يلغون في دماء المسلمين ، بينما كان المسلم يقدم أطيب طعامه للأسير ، بل يؤثر الأسير بطعامه على أولاده ، قال تعالى: (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا) (\*) إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا (١)

---

أما صلاح الدين الأيوبي - طيب الله ثراه - فقد بذل الأمان للصليبيين عندما استرد بيت المقدس ، ووفى لهم بجميع عهوده ، وجاء المسلمون على أعدائهم وأوطأوهم مهادرأفتهم حتى إن "الملك العادل" شقيق السلطان أطلق ألف رقيق من الأسرى ، ومن على جميع الأرمن ، وأذن للبطريرك بحمل الصليب وزينة الكنيسة ، وأبيح للأميرات والملكة بزيارة أزواجهن. وقد شهد - أيضاً - بمثل هذه الشهادة أحد الصليبيين الذين حضروا الموقعة فقال عن المسلمين: "هؤلاء الذين قتلنا آباءهم وأبناءهم ونساءهم بشتى الطرق وسلبناهم أموالهم ، وأخرجناهم من منازلهم عراة ، تداركونا وسدوا خلقتنا وأطعمونا بعد أن أهلكنا الجوع ، وما زالوا يحسنون إلينا ، حتى غمرونا ببرهم وإحسانهم لما كنا أسرى في ديارهم ، وفي قبضة أيديهم ، فلو ضاع لأحدنا شيء لما أبطأ أن رد إلى صاحبه. المرجع السابق.

(١) سورة الإنسان الآية [ ٨-٩ ]

بل نهى الإسلام أشد النهي عن التفريق بين الوالدة وولدها في السبي ، فقال ﷺ "من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة". (١)

رابعاً: النهي عن مؤاخذه البريء بجريرة المذنب:  
من شأن الحرب الاقتصادية معاقبة الجميع من أبناء الدولة الخصم ، بلا تفرقة بين متهم أو بريء ، وهذه خطيئة كبرى في حق الأبرياء ، لاسيما إذا أمكن تمييز المتهم من البريء ، ولعل ذلك مرده إلى أن الحرب بعيداً عن شريعة الإسلام حرب مجردة من الأخلاق.  
أما من منظور إسلامي فإن العقوبة شخصية ، وعلى قدر الجرم ؛ لأن أمر الله ﷻ مبني على العدل ، فلا يؤخذ أحد بجريرة أحد . أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: نَزَلَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَلَدَغَتْهُ نَمْلَةٌ فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأَخْرَجَ مِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ أَمَرَ بِبَيْتِهَا فَأَحْرَقَ بِالنَّارِ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ فَهَلَّا نَمْلَةٌ وَاحِدَةً". (٢).

(١) أخرجه الترمذي في سننه من كتاب الجهاد باب في كراهة التفريق بين السبي ج ٣

١٤٠/ رقم ١٥٧٠٠.

(٢) - صحيح البخاري ، كتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في

الحرم ج ٣/ص ١٢٠٤

قال ابن حجر في الفتح: " قوله " فهلا أحرقت نملة واحدة" وهي التي آذتك بخلاف غيرها فلم يصدر منها جناية " (١)  
وقال النووي: " هذا الحديث محمول على أنه كان جائزاً في شرع ذلك النبي جواز قتل النمل وجواز التعذيب بالنار ، فإنه لم يقع عليه العتب في أصل القتل ولا في الإحراق بل في الزيادة على النملة الواحدة، وأما في شرعنا فلا يجوز إحراق الحيوان بالنار إلا في القصاص بشرطه " (٢)

قال ابن حجر: ويقال إن لهذه القصة سبباً، وهو أن هذا النبي مر على قرية أهلكها الله تعالى بذنوب أهلها فوقف متعجباً فقال: يا رب قد كان فيهم صبيان ودواب، ومن لم يقترب ذنباً. ثم نزل تحت شجرة فجرت له هذه القصة فنبهه الله وَعَلَى على أن الجنس المؤذي يقتل، وأن لم يؤذ وتقتل أولاده وأن لم تبلغ الأذى، انتهى وهذا هو الظاهر

---

قال ابن حجر: قيل هو العزيز، وروى الحكيم الترمذي في النوادر أنه موسى عليه السلام .

(١) - فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٦/ ٣٥٧ ، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب

(٢) - شرح النووي على صحيح مسلم ، ج ١٤/ ص ٢٣٨ رقم ٢٢٤١ ، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢، الطبعة الثانية.

، وأن ثبتت هذه القصة تعين المصير إليه. والحاصل أنه لم يعاتب إنكاراً لما فعل بل جواباً له وإيضاحاً لحكمة شمول الهلاك لجميع أهل تلك القرية ، فضرب له المثل بذلك، أي إذا اختلط من يستحق الإهلاك بغيره وتعين إهلاك الجميع طريقاً إلى إهلاك المستحق جاز إهلاك الجميع، ولهذا نظائر كتترس (١) الكفار بالمسلمين وغير ذلك والله سبحانه أعلم" (٢)

إلا أن هذا الرأي الذي قال به ابن حجر لا يسلم به على إطلاقه ، بل هو معارض بكثير من النصوص التي تنهى عن قتل الشيوخ الفانين والنساء والولدان ، فمن وصايا ﷺ "انطلقوا باسم الله وعلى بركة رسوله: لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً صغيراً ، ولا امرأة، ولا تغلوا - أي لا تخونوا - وأصلحوا ، وأحسنوا ، إن الله يحب المحسنين". (٣)

---

(١) - التترس هو أن يحتمي العدو بمن لا يجوز قتله عرفاً أو شرعاً وهي مكيدة معروفة قديمة وحديثاً

(٢) - فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ٦/ص ٣٥٨.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٣٥٨/٥ ، ونحوه في مجمع الزوائد للهيثمى ج ٥/

وجاء في وصية أبي بكر الصديق رضي الله عنه لجيش أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - نحو هذا وفيها: "أيها الناس قفوا ، أوصكم بعشر فاحفظوها عني: لا تخونوا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ، ولا شيخاً كبيراً ، ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلاً ، ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاة ، ولا بقرة ، ولا بعيراً ، إلا لمأكلة ....."(١)

ومن وصايا الفاروق عمر رضي الله عنه لأمرأه جندة وقواد جيشه: "انطلقوا باسم الله ، وعلى عون الله ، وامضوا بتأييد الله بالنصر ، وبلزوم الحرب والصبر فقاتلوا في سبيل الله من كفر بالله ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ، ولا تجبنوا عند اللقاء ، ولا تمثلوا عند القدرة ، ولا تسرفوا عند الظهور ، ولا تقتلوا هرماً ، ولا امرأة ، ولا وليداً ، وتوقفوا قتلهم إذا التقى الزحفان ، وفي شن الغارات ، ولا تغلوا عند الغنائم ، ونزهوا الجهاد عن عرض الدنيا ، وابشروا بالرباح في البيع الذي بايعتم به ، وذلك هو الفوز العظيم".(٢)

وترتيباً على هذه القواعد رأى الأوزاعي أنه لا يحل للمسلمين أن يفعلوا شيئاً مما يرجع إلى التخريب في دار الحرب ؛ لأن ذلك فساد ،

(١) انظر: الصديق أبو بكر د./ محمد حسين هيكل ص ٩٨-٩٩.

(٢) انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة ص ١٠٨-١٠٩ ط دار الكتب المصرية - كتاب

الحرب - المجلد الأول.



والله لا يحب الفساد ، واستدل بقوله تعالى: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) (١)  
ورأى الإمام مالك أنه: لا يجوز أبداً قتل النساء والصبيان من الأعداء ، ولو تترس بهم أهل الحرب" (٢)

هذه هي مبادئ الإسلام وتعاليمه شاهدة على أنه دين الحق والعدل والإنصاف والمساواة، بحمي الإنسان - ما لم يكن محارباً - والحيوان ومجمل المرافق العامة ، فلا تقتل ولا تبديد للموارد ، ولا تخريب لل عمران ، لأن هذا كله فساد ، والله لا يحب الفساد، فالحمد لله الذي جعلنا مسلمين.



---

(١) سورة البقرة الآية [ ٢٠٥ ] ، وانظر: شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن ج ١ / ٤٣.

(٢) انظر: منح الجليل للشيخ عlish ج ١ / ٧١٦ ، والتاج والإكليل للمواق ج ٣ / ٣٥١ ، مختصر ابن الحاجب ص ٣٩٧.

## المبحث الثاني الحصار الاقتصادي من منظور إسلامي

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول أدلة مشروعية الحصار الاقتصادي

من الثابت - كما سبق - أن الحصار الاقتصادي وسيلة من الوسائل التي تتيحها وسائل الضغط في نطاق العلاقات الدولية ، وذلك بغرض التضييق على الدولة لإجبارها على اتخاذ موقف معين ، أو التنازل عن شيء ما ، وقد أشار القرآن الكريم والسنة النبوية إلى جواز ذلك:

١- قوله ﷺ في شأن الإحصار: (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)<sup>(١)</sup> فهذه الآية نزلت عام الحديبية حين حال المشركون بين رسول الله ﷺ وبين الوصول إلى البيت ، فهذا مثال لحصر قام به العدو ضد المسلمين بشأن مسألة دينية.<sup>(٢)</sup>

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٩٦. والحصر معناه: الحبس. قال الأخفش: حصرت الرجل فهو محصور أي حبسته. وقال الزجاج: الإحصار عند جميع أهل اللغة إنما هو في المرض ، فأما من العدو فلا يقال فيه إلا حصر.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ج ٢/١١٥ - تحقيق إبراهيم محمد الجمل.

٢- قوله ﷺ: (فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصِرُوا لَهُمْ وَلَهُمْ كُلٌّ مَرْصِدٌ) <sup>(١)</sup> فكلمة "احصروهم" تدل على الحصار الاقتصادي وغيره ، باعتبارها تبين التضييق على الطرف الآخر ، وحصاره في معاقله وحصونه (حصار مكاني) وكذلك منع الإمدادات العسكرية والاقتصادية عنه "حصار موضوعي".

يقول ابن العربي: "قال بعض علمائنا: امنعوه من التصرف إلى بلادكم والدخول إلا للقليل إليكم ، إلا أن تأذنوا لهم في ذلك ، فيدخلوا إليكم بأمان عنكم - فإن المحبوس تحت سلطان الإذن من الجانبين ، ولولا ذلك لم يكن حبس ولا حصر فإن ذلك حقيقة". <sup>(٢)</sup>

وذكر القرطبي في تفسير قوله ﷺ: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)\* وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَالِمُونَ\* فَكُلُوا مِنْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ) <sup>(٣)</sup> أن هذه

(١) سورة التوبة من الآية ٥.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي - ج ٢/٩٠٣ ، ونحوه في القرطبي ج ٨/٧٣.

(٣) سورة النحل الآيات ١١٢ : ١١٤.

الآيات نزلت في المشركين ، لأن النبي ﷺ بعث إليهم بطعام رقة عليهم ، وذلك أنهم لما ابتلوا بالجوع سبع سنين وقطع العرب عنهم الميرة بأمر النبي ﷺ أكلوا العظام المحرقة ، والجيفة ، والكلاب الميتة ، والجلود ، والعليز - وهو الوبر يعالج بالدم - ، ثم إن رؤساء مكة كلموا رسول الله ﷺ حين جُهدوا ، وقالوا: هذا عذاب الرجال فما بال النساء والصبيان. وقال له أبو سفيان: يا محمد ، إنك جئت تأمر بصلة الرحم والعفو ، وإن قومك قد هلكوا ، فادعوا الله لهم. فدعا لهم رسول الله ﷺ ، وأذن للناس بحمل الطعام إليهم ، وهم بعد مشركون. (١)

ومن السنة النبوية المطهرة: ما ثبت من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السلاح في الفتنة. (٢) والفتنة: الحروب الداخلية ، وفتنة غير المسلمين أشد عليهم فكان أولى بألا يباع لهم ، ولا يشتري منهم ، لاسيما إذا كانت مقومات اقتصادياتهم تقوم على تجارة السلاح وتغذية الصراعات الداخلية.



---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ج ٢٢٦/٦ - تحقيق إبراهيم محمد الجمل.

(٢) نصب الراية للزيلعي - ج ٣/٣٩١.

## المطلب الثاني

### المنافع المرجوة من وراء الحصار الاقتصادي كما طبقه النبي ﷺ

من الثابت تاريخياً أن الحصار الاقتصادي الذي ضربه النبي ﷺ على قريش ، كان مقصده شريفاً ، فلم يحاول المسلمون ابتزاز أموال الشعوب ظلماً وبهتاناً ، وإنما كانوا يحاربون من أخذ واستلب أموالهم قهراً وظلماً وطردهم من ديارهم وأوطانهم؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله محمد رسول الله. هذا من جانب.

ومن جانب ثان: فإن الهدف الأول من الحصار الاقتصادي على قريش ، هو التأثير المادي والمعنوي عليها ، لتعيد النظر في موقفها من المسلمين ، وما غزوات الرسول ﷺ للقبائل في هذه الفترة إلا للتخلص من تهديدها ولتأمين هدف الرسول ﷺ من ضرب الحصار الاقتصادي على قريش. (١)

ومن تلك الدوريات والغزوات والسرايا الاستطلاعية:

١- سرية حمزة بن عبد المطلب ، في شهر رمضان من السنة الأولى للهجرة.

٢- سرية عبيدة بن الحارث ، في شوال من السنة الأولى للهجرة.

---

(١) د./ إسماعيل أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية - ص ٢٤٦ ،



٣- سرية سعد بن أبي وقاص في ذي القعدة من السنة الأولى للهجرة.

٤- سرية عبد الله بن جحش في شهر رجب من السنة الثانية للهجرة. (١) وغيرها كثير.

ومن يطالع الدروس المستفادة من هذه الدوريات يجد أنها حققت الحصار الاقتصادي من جانب. ومن جانب ثان هدد المسلمون أهم طريق تجاري بين مكة والشام ، كانت ترتاده قريش ، فأصبحت قوافلها غير آمنة حين تسلك هذا الطريق مما أثر على تجارة قريش التي تعتمد عليها في حياتها ومعاشها ، بحرمانها من سلوك طريق مكة والشام.

أما بالنسبة لغزوة بدر - وهي أعظم معارك الإسلام أثراً ومصابرة - فقد كانت نموذجاً آخر للحصار الاقتصادي على قريش ومحاربتها اقتصادياً ، فقد خرج رسول الله ﷺ ومعه ثلاثمائة وأربعة عشر رجلاً من المسلمين للاستيلاء على عير قريش التي تحمل

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام - ج ١/٥٩٥ ، ٦٠٠ وما بعدها ، طبقات ابن سعد - ج ٣/

٩ ، ٥١ جوامع السيرة لابن حزم - ص ١٠٠ وما بعدها - ط دار المعارف -

القاهرة ، تاريخ الإسلام السياسي - د. حسن إبراهيم - ج ١/١٤٢ وما بعدها -

ط مكتبة النهضة = المصرية ١٩٤٦ ، رسول العرب والإسلام - د. عمر أبو

النصر - ج ٢/٧٦ وما بعدها - ط، بيروت ١٩٧٠م.

تجارتها من الشام إلى مكة ، والتي قدرها بعض المؤرخين بخمسين ألف دينار ، يحملها ألف رجل علماً أن قريشاً كانت جماعة معادية لرسول الله ﷺ وأنصاره ، آذت المسلمين وأخرجتهم من ديارهم ، وصادرت أموالهم ، وما تركوه في مكة بعد هجرتهم إلى المدينة من مال وممتع ، وكان رسول الله ﷺ يعلم أن اقتياد قريش وإخضاعها للإسلام ضروري لذيوع الدعوة في الجزيرة ؛ لأن قريشاً قلب العرب ومرمى أنظارهم ، والناس تبعاً لهم ، فمتى استقاموا وانقادوا استقامت العرب وانقادت ، لذلك ضرب الرسول ﷺ نوعاً من الحصار الاقتصادي على قريش ، وأخذ يصادر تجارتها التي تذهب إلى الشام وتأتي منها ، استرداداً لأموال المسلمين التي أخذتها قريش كرهاً ، وأرسل ﷺ السرية إثر السرية تعترض غير قريش وتجارها ، إنعاشاً للمسلمين وتشجيعاً لهم ، وتمريناً على القتال ، وإرهاباً لعدوهم ، حتى يؤمن بقوتهم وجلدهم.(١)

ومن الثابت تاريخياً أن هدف المسلمين من غزواتهم بعد غزوة بدر هو حرمان قريش من الاستفادة من الطرق التجارية التي تربط كلاً من العراق والشام بمكة موطن قريش ، وقضى بذلك على أهم مورد لتجارة قريش بفرض هذا الحصار الاقتصادي عليها.

---

(١) انظر: د. / عمر أبو النصر - رسول العرب والإسلام - ج ٢/ ٧٦.

وهذا الطريق يعرف بـ "قرقة الكدر" وكانت المعلومات لدى المسلمين أن قبائل غطفان وسليم ، قد كونت اتحاداً فيما بينها ، وأخذت في الحشد لغزو المدينة وفعلاً وصل رسول الله ﷺ بقواته إلى الكدر ، فأقام فيه ثلاث ليال ثم رجع إلى المدينة ولم يلق كيداً. (١)

وبعد سيطرة المسلمين على هذا الطريق قرر القرشيون البحث عن طريق آخر أكثر أمناً ، حتى قال صفوان بن أمية لقريش في مؤتمر عقد بمكة: "إن محمداً وأصحابه قد عوروا علينا متجرنا - يعني سيطرتهم على الطريق الغربية - فما ندري كيف نصنع بأصحابه ، وهم لا يبرحون الساحل ، وأهل الساحل قد وادعهم ودخل عامتهم معه ، فما ندري أين نسلك؟ وإن أقمنا في دارنا هذه أكلنا رؤوس أموالنا فلم يكن بها بقاء ، وإنما حياتنا بمكة على التجارة إلى الشام في الصيف وإلى الحبشة في الشتاء". (٢)

وبعد مناقشات ومداولات ، تم الاتفاق بين زعماء قريش على أن تكون الطريق التجارية إلى الشام عبر الطريق الشرقية ، وهي طريق طويلة جداً تمر بأرض نجد ثم العراق حتى الشام ، وهي أطول وأكثر

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام ج ٢/٤٣ ، الرسول القائد لمحمود شيت خطاب - ص ٩٤

- ط النهضة ومكتبة المثلى - ١٩٦٠ بغداد.

(٢) انظر: تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس لحسين الديار بكري - ج ١/٤١٦ -

ط بيروت.

صعوبة من الطريق الغربية، ولكنهم قرروا سلوكها ظناً منهم أنها أكثر أمناً وأضمن سلامة من الطريق القديمة التي سيطر عليها المسلمون. (١)

ولما كانت قريش تجهل هذه الطريق الجديدة كل الجهل ، استأجرت رجلاً نجدياً من بني بكر بن وائل - اسمه فرات بن حبان - وانطلقت أول قافلة قرشية إلى الشام عبر هذا الطريق الجديد ، بقيادة صفوان بن أمية وكانت مجهزة بالفضة والبضائع بما قيمته مائة ألف درهم.

وكان بمكة حين تدبير قريش خروج تجارتها رجل من يثرب هو - نعيم بن مسعود - فقدم إلى المدينة يحمل أنباء القافلة وطريق سيرها ، وتم الإعلان عند اجتماعه بمجلس الشرب - قبل تحريم الخمر - بسليط بن النعمان ، فباح له بخبر القافلة ، فأسرع سليط إلى الرسول ﷺ يروي له القصة ، وما لبث النبي ﷺ أن بعث زيد بن حارثة بمائة راكب ليتعرضوا لهذه القافلة ، فلقوها زيد عند ماء يقال له القردة (٢) وهو ماء من مياه نجد ، ففر المشركون مذعورين

---

(١) انظر : تاريخ الخميس - ج ١/٤١٦.

(٢) القردة : ماء أسفل مياه التلبوت بنجد في الرمة لبني نعام. انظر: معجم البلدان

وأصاب المسلمون القافلة ، وأسروا دليلها فرات بن حبان فلما جئ به إلى المدينة دخل في الإسلام. (١)

وهكذا حرّم المشركون من طريق مكة -العراق ، كما حرموا من قبل من طريق مكة -الشام ، فأصبح الحصار الاقتصادي مطبقاً عليهم من كافة الطرق المؤدية إلى الشام والعراق ، ولم يبق أمامهم إلا محاولة القضاء على المسلمين لتفتح أمامهم الطرق التجارية المقطوعة أو الاستسلام قبل أن تموت قريش جوعاً.



---

(١) انظر: الرسول القائد ص ٩٨ ، ٩٩ ، سيرة ابن هشام ج ٢/٥٠ : ٥٥ ، نظرية

الحرب في الشريعة الإسلامية - د. / إسماعيل أبو شريعة ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .



## المبحث الثالث المقاطعة الاقتصادية من منظور إسلامي

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول التكليف الشرعي للمقاطعة الاقتصادية.

أولاً: معنى المقاطعة وأدلة مشروعيتها:

تأتي المقاطعة بمعنى الهجر ، كما دلت عليه الكثير من الآيات  
القرآنية ، وجاءت به تأويلات أهل اللغة:

يقول الراغب الأصفهاني: "الهجر والهجران مفارقة الإنسان غيره إما  
بالسبب أو باللسان ، أو بالقلب. قال عنه: (وَاهْجُرُوهُنَّ فِي  
الْمَضَاجِعِ)<sup>(١)</sup> كناية عن قربها. وقوله عنه: (وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا)<sup>(٢)</sup>  
يحتمل الثلاثة مدعو إلى أن يتحرى أي الثلاثة إن أمكن. وقوله عنه:  
(وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ)<sup>(٣)</sup> ،

---

(١) سورة النساء من الآية ٣٤.

(٢) سورة المزمل الآية ١٠.

(٣) سورة المدثر الآية رقم ٥.

وحدث على المفارقة بالوجوه كلها. والمهاجرة في الأصل مفارقة الغير ومتاركته من قوله ﷺ: (وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا) (١)، (٢)(٣) وعلى هذا فالمقاطعة هي مجانية المعتدي أو المتعدي منعاً لضرره ، ولحملة على الحق ونبذ سبيل الاعتداء وهي حق مشروع لدفع الضرر ومنع التعدي مستفاد من قصة الثلاثة المخلفين والذين ورد ذكرهم في القرآن الكريم - وهم كعب ابن مالك ومرارة بن الربيع العامري ، وهلال بن أمية الواقفي ، وكلهم من الأنصار قال ﷺ: (وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَّفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ

(١) سورة البقرة من الآية ٢١٨.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم للأصفهاني ص ٥٦٨ - ط دار الكتب العلمية - بيروت - تحقيق إبراهيم شمس الدين - ط أولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

(٣) يقول ابن منظور في اللسان: "الهجر ضد الوصل ، هجره يهجره هجراً ، وهجراً ، وهجراناً حرمة ، وهما يهتجران ، ويتهاجران ، والاسم الهجرة ، وفي الحديث "لا هجرة بهد ثلاث" يريد = = بالهجرة ضد الوصل ، يعني فيما يكون بين المسلمين من عتب وموجدة ، أو تقصير يقع في حقوق العشرة والصحبة دون ما كان من ذلك في جانب الدين ، فإن هجرة أهل الأهواء والبدع دائمة على مر الأوقات ما لم تظهر منهم التوبة والرجوع إلى الحق". لسان العرب لابن منظور - ج ٦/٤٦١٦ "مادة هجر" - ط دار المعارف.

عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ<sup>(١)</sup> ، فقوله ﷺ: "وضاقت عليهم الأرض بما رحبت" أي بما اتسعت ، والمعنى ضاقت عليهم الأرض بـرحبتها ؛ لأنهم كانوا مهجورين لا يعاملون ولا يكلمون ، وفي هذا دليل على هجران أهل المعاصي حتى يتوبوا.<sup>(٢)</sup>

(١) سورة التوبة الآية ١١٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣٠٣/٥ ، وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ومسلم من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه : ونهى رسول الله ﷺ المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة من بين من تخلف عنه. قال - أي كعب بن مالك - فاجتنبنا الناس ، وقال: تغيروا لنا ، حتى تنكرت لي في نفسي الأرض ، فلبسنا على ذلك خمسين ليلة ، فأما صاحباي فاستكانا وقعدوا في بيوتهم يبكيان ، وأما أنا فكنت أشب القوم وأجلدهم ، فكنت أخرج فأشهد الصلاة وأطوف في الأسواق ولا يكلمني أحد ، وآتي رسول الله ﷺ فأسلم عليه وهو في مجلسه وبعد الصلاة ، فأقول في نفسي: هل حرك شفتيه برد السلام أم لا ثم أصلي قريباً منه وأسارقه النظر ، فإذا أقبلت على صلاتي نظر إليّ وإذا التفت نحوه أعرض عني...." =الحديث. أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب التفسير - باب تفسير قوله تعالى: (وعلى الثلاثة الذين خلفوا...) ج ٢٤٨/٨ ، ومسلم في صحيحه من كتاب التوبة - باب توبة كعب ابن مالك وصاحبيه ج ٤٤٦/٤ ، وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢٨٢/٨ ، والطبري ج ٤١/١١ والآلوسي ج ٤٣/١١.

وفي الاصطلاح: هي وسيلة ضغط على الطرف الآخر لحمله على الرجوع إلى الطريق القويم ، وذلك إذا ارتكب ما يخالف قاعدة من القواعد المستقرة في العلاقات الدولية ، أو لمنعه من تحقيق أغراض غير مشروعة.<sup>(١)</sup>

### ثانياً: التكيف الشرعي للمقاطعة الاقتصادية:

المقاطعة الاقتصادية تدبير من تدابير الحرب تستوجبه الضرورة ، وهو شبيه بالحصار الاقتصادي الذي فرضه النبي ﷺ على أهل قريش لحرمانها من الاستفادة من الطرق التجارية التي تربط كل من العراق والشام بمكة موطن قريش ، فقضى بذلك على أهم مورد لتجارة قريش بفرض هذا الحصار الاقتصادي عليها.

والضرر النازل بالمسلمين من جراء الحرب مانع من العلاقات، فإن وجد مقتضى كحاجة مثلاً ، فالمانع يقدم على المقتضي. وفي هذه الناحية يتفق الإسلام مع المقرر للدولة اليوم في أن لها كامل الحرية في إطلاق تحريم التعامل مع رعايا العدو ، أو تقييده حسب ما تمليه عليها مصالحها ، وليس هناك من القواعد القانونية ما يفرض عليها أن تتجه اتجاهًا معينًا في هذا الشأن.<sup>(٢)</sup>

(١) د./ أحمد أبو الوفا - الإعلام بقواعد القانون الدولي في شريعة الإسلام - ج ١٤ /

(٢) د./ وهبة الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الإسلامي - ص ٥١٧، ٥١٨.

وتجدر الإشارة أن النزعة الأخلاقية في الإسلام تنطبق حتى وقت الحرب بخصوص المقاطعة الاقتصادية وهو ما يتضح من قصة ثمامة ، فقد أمره عليه الصلاة والسلام "أن يميز أهل مكة وهم حرب عليه".

وملخص هذه القصة أن ثمامة بعد أن أسلم قال له أهل مكة: أصبوت؟ فقال: إني والله ما صبوت ولكني أسلمت.. وأيم الذي نفس ثمامة بيده ، لا تأتكم حبة من اليمامة ما بقيت حتى يأذن فيها محمد ﷺ ، وانصرف إلى يلداه ومنع الحمل إلى مكة حتى جهدت قريش ، فكتبوا إلى رسول الله ﷺ يسألونه بأرحامهم أن يكتب إلى ثمامة يحمل إليهم الطعام ، ففعل رسول الله ﷺ ، وكتب إليه أن يخلي بينهم وبين الحمل رغم أن أهل مكة كانوا يومئذ حرباً لرسول الله ﷺ. (١)

وقد كان من حق ثمامة أن يفعل ذلك ؛ لأن قريشاً مع المسلمين في حرب متصلة ؛ ولأنها استباححت لنفسها من قبل أن تقاطع المسلمين وأن تحصرهم في شعب بني هاشم بمكة ، وأن تتعاهد على تجويعهم ومقاطعتهم ، وهي ما تزال جادة في إنزال الضرر بهم ما وجدت للإضرار سبيلاً.

ولكن رحمة النبي ﷺ كانت أعلى من الخصومة ، وأرفع من العداوة ، وأعظم من مقابلة التجويع بمثله.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي في سننه ج ٦/٣١٩.



فهل لبعض الدول المعاصرة التي تدعي العلم والتقدم والحضارة آذان تسمع؟ إنها تتخذ القمح والمال والدواء والسلاح وغيرها حبال لاقتناص المحتاجين ، وأغلاً في رقاب الطالبين ، ووسائل لإغراء المتطلعين. (١)

وحري بالذكر أن تلك المقاطعة التي فعلها ثمامة ترجع إلى أنه حينما أُسر ، خرج رسول الله ﷺ فقال: ما وراءك يا ثمامة؟ فقال: إن عاقبت عاقبت ذا ذنب ، وإن مننت مننت على شاكِر ، وإن أردت المال فعندي من المال ما شئت ، فمنّ عليه رسول الله ﷺ بشرط "أن يقطع الميرة عن أهل مكة ففعل ذلك حتى قحطوا". (٢)

وبهذا يكون الرسول ﷺ:

أولاً: قد طبق - منذ ما يزيد على أربعة عشر قرناً - ما أخذ به البرتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ ، والملحق باتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ ، والذي نص على أنه : لا يجوز تجويع السكان المدنيين

---

(١) انظر: د./ أحمد الحوفي - الجهاد - ص ١١٢ ، ١٨٣ - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٩هـ ، د./ محمد عبد الله دراز - القانون الدولي العام والإسلام - ص ٨ ، ٩ المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٤٩م.

(٢) شرح كتاب السير الكبير للشيباني - ج ٤/١٠٣١ - تحقيق صلاح الدين المنجد - ط معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ١٩٧١م.

كأسلوب من أساليب القتال أو تدمير أو تعطيل المواد التي لا غنى لبقائهم على قيد الحياة (م ٧ - ١٧).

ثانياً: قد أكد على ما استقر عليه القانون الدولي حديثاً بخصوص الحق في المساعدة الإنسانية Droit al'assistance humanitaire right ta humanitarian assistance وهو حق بدأت تبرز أهميته منذ وقت قصير ، ويهدف إلى تجنب السكان المدنيين الآثار السلبية المترتبة على توقيع الجزاءات الدولية خصوصاً جزاء المقاطعة الاقتصادية.<sup>(١)</sup>

والمقاطعة الاقتصادية أو منع التعامل مع المسلمين تم ممارستها مع الرسول ﷺ والمسلمين ، فقد عقد المشركون معاهدة تعتبر من يرضى بالمسلمين أو يعطف عليهم أو يتعامل معهم أو يحمي أحداً منهم حزباً واحداً ، وكذلك اتفقوا على ألا يبيعوهم أو يبتاعوا منهم شيئاً ، وألا يزوجهم أو يتزوجوا منهم ، وكتبوا ذلك في صحيفة ، وعلقوها في جوف الكعبة لتوثيق وتأکید نصوصها ، وقد ضيق هذا الحصار الخناق على المسلمين حتى بلغ بهم الجوع أقصاه. فعن سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه أنه خرج ذات ليلة ليبول فيسمع قعقة تحت البول فإذا

(١) انظر: د. أحمد أبو الوفا - الإعلام بقواعد القانون الدولي في شريعة الإسلام -

ج ٣٤١/١٤ ط دار النهضة العربية ٢٠٠١ ، الحماية الدولية لحقوق الإنسان -

لذات المؤلف - ص ٧٠ - دار النهضة العربية - القاهرة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

قطعة من جلد بعير يابسة فأخذها وغسلها ثم أحرقها وسفها بالماء وتقوى بها ثلاثاً.

يقول ابن عبد البر: "فلما رأت قريش أن الإسلام يفشو وينتشر اجتمعوا فتعاقدوا على بني هاشم ، وأدخلوا معهم بني عبد المطلب أن لا يكلموهم ولا يجالسوهم ولا يناكحوهم ولا يبايعوهم. واجتمع على ذلك ملوهم. وكتبوا بذلك صحيفة ، وعلقوها في الكعبة فانحاز بنو هاشم وبني المطلب كلهم كافرهم ومؤمنهم ، فصاروا في شعب أبي طالب محصورين مبعدين مجتنبين ، حاشا أبا لهب وولده فإنهم صاروا مع قريش على قومهم ، فبقوا كذلك ثلاث سنين إلى أن جمع الله قلوب قوم من قريش على نقض ما كانت قريش تعاقدت فيه على بني هاشم وبني عبد المطلب. (١)

(١) انظر: الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر ص ٥٥ - ط المجلس

الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.

وقد مكث النبي ﷺ ومن معه محصورين لمدة ثلاث سنوات في شعب بني هاشم حتى أنفقوا أموالهم وصاروا إلى حد الضر والفاقة.<sup>(١)</sup> وترتيباً على ما تقدم يمكن القول: بأن مقاطعة الرسول ﷺ كانت لأجل الدفاع الشرعي سواء عن النفس أو الوطن أو المال، وليس في ذلك شيء من الاعتداء ؛ لأن القتال كان في سبيل رفع راية الإسلام.

وقد عاهد الرسول ﷺ اليهود أثر قدومه إلى المدينة بغية التعاون على دفع عدو مشترك والحصول على ما يصبو إلى تحقيق مصالحهم ، حيث يقول ﷺ "ستصالحون الروم صلحاً تغزون أنتم وهم عدواً من

(١) وتجدر الإشارة أن نقض الصحيفة تم نتيجة مجهود كبير قام به هشام بن عمرو: فقد ذهب إلى زهير بن أبي أمية وقال له: يا زهير ، أقد رضيت أن تأكل الطعام ، وتلبس الثياب ، وتكح النساء ، وأخوالك حيث قد علمت ، لا يباعون ولا يبتاعون منهم ، ولا ينكحون ولا ينكح إليهم، ثم ذهب إلى المطعم بن عدي وقال له: "يا مطعم أقد رضيت أن يهلك بطنان من عبد مناف ، وأنت شاهد على ذلك ، موافق لقريش فيه ، ثم ذهب إلى البخثري بن هشام وقال له نحواً من ذلك. وهو ما فعله أيضاً مع زمعة بن الأسود ، وذهبوا جميعاً واتفقوا على نقض الصحيفة ، وأقبل زهير فطاف بالبيت ثم أقبل على الناس فقال: يا أهل مكة ، أناكل الطعام ونلبس الثياب ، وبنو هاشم هلكت لا يباع ولا يبتاع منهم ، والله لا أقعد حتى تشق هذه الصحيفة القاطعة الظالمة، ففعلاً تم نقض الصحيفة وتمزيقها وبطل ما فيها. راجع: السيرة النبوية لابن هشام ج ١/٣٧٤.

ورائكم". وكانت هذه اللجنة الأولى في تشييد صرح الدولة الإسلامية بقيادة الرسول ﷺ ، وعندما نقض اليهود عهودهم ونكثوا أيمانهم وقاطعوا المسلمين أوجب الله عز وجل قتلهم وعدم إقامة أي علائق معهم. (١)

فالإسلام لم يشهر سلاح المقاطعة لسفك الدماء أو الإرهاب أو التخريب أو إكراه القوم على قبوله ، وإنما رد الاعتداء بالمثل ، أو مبادرة لاتقاء الهجوم الواقع على المسلمين ، وبذلك تستند شرعيتها إلى مبادئ واضحة وأغراض محدودة ، قال ﷺ (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) (٢)

وعلى هدي تلك المبادئ يبني الإسلام سياسته الإصلاحية فيما بين المسلمين وغيرهم من الأمم والشعوب المحتلة ، فإذا احتفظ غير المسلمين بحالة السلم وعدم المقاطعة ، فالجميع أخوان في نظر الإسلام والإنسانية ، لكل دين يدعو إليه بالحكمة والموعظة الحسنة دون ضرر ولا ضرار. وإذا نشر دعاة السوء أمام الإسلام العراقيل

---

(١) الشيخ محمود شلتوت - الإسلام عقيدة وشريعة - ص ٤٥١ ، فقه السيرة للشيخ محمد الغزالي ص ٣٤٦ - مطابع محمد علي صبيح ، الجهاد في الإسلام للشيخ محمد أبي زهرة ص ١٦٣ - مجلة لواء الإسلام - مجلد ٣/١٤ ذو القعدة ١٣٧٩ هـ.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٩٤.



التي تقف حجر عثرة في وجه معتقيه، والمقاطعة والحصار الاقتصادي في هذه الحالة يوجب الحق تعالى على المسلمين رد العدوان بالعدوان، والمقاطعة بمثلها.<sup>(١)</sup>

هذا وقد تعرض فقهاء المسلمين للمقاطعة الاقتصادية كوسيلة فعالة لمواجهة الانحرافات الإنتاجية والاستهلاكية على الصعيد الداخلي كترك الشراء من شخص لا يلتزم بالآداب الشرعية، أو لكون موضوع التعامل معه لا تقره الشريعة.

وبخصوص فاعلية المقاطعة يقول ابن الحاج: "ولعل قائلًا يقول إن الهجران - المقاطعة - لا يفيد من واحد ولا في اثنين حتى يتركه سائر المشتريين، فالجواب إن الواحد والاثنين ومن هذا: حذوهما لهم في ذلك الأجر العظيم؛ لأنهم قاموا بوظيفة تعينت عليهم وجمع من المسلمين.. ولو كان الواحد والاثنان لا يغيران حتى يجتمع الناس معهما على التغيير لأدى ذلك إلى ترك الإنكار مرة واحدة؛ لأن غيرهما يقول كمقالتهما، ثم كذلك، ثم كذلك، فيؤدي هذا إلى عدم التغيير بالكلية".<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر: د. محمد عبد الحميد أبو زيد - السلم والحرب في الإسلام ص ٣٠٧ -

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

(٢) المدخل لابن الحاج - ج ٤/٧٥ - ط دار المعرفة - بيروت.

كذلك قيل أنه إذا عمل غير المسلمين على إعلان عداوتهم للمسلمين، وإعلان الحرب عليهم ، فتكون المقاطعة أمراً دينياً وواجباً إسلامياً ، فضلاً عن أنها عمل سياسي عادل ، فهي معاملة بالمثل.<sup>(١)</sup>



---

(١) فقه السنة للسيد سابق - ج ٣/ ١١٢ - مكتبة الخدمات الحديثة - جدة.

## المطلب الثاني

### مذاهب الفقهاء في المقاطعة الاقتصادية

تسامحت الأنظمة الإسلامية كثيراً مع التجار غير المسلمين في بلادها ، ولكن وضعت قيوداً طبيعية على الصادرات والواردات اقتضتها حاجات الدفاع عن كيان المسلمين ، كمنع تصدير الأسلحة وكافة وسائل الحرب المادية ، أو أمثلتها الأحكام الشرعية كحظر شراء واستيراد الخمر والخنزير والمخدرات وسائر المنكرات . وقد فرق الفقهاء بين تصدير الأسلحة وما في حكمها ، وبين الأطعمة والثياب وسائر الأقوات والثياب وغيرها ، وذلك كما يأتي:

أولاً: حكم تصدير السلاح وما في حكمه:

ذهب جمهور فقهاء المسلمين ، - بما فيهم الشيعة الإمامية والزيدية -  
(١) إلى القول بعدم مشروعية تصدير السلاح ، وما في حكمه مما يتقوى به العدو على المسلمين ، فشمّل السلاح بكل أنواعه حتى الدروع لقوله ﷺ (فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ....)(٢)

(١) انظر: الخراج لأبي يوسف ص ١٩٩ ، المدونة للإمام مالك ١٠/١٠٢ ، المغني

والشرح الكبير لابن قدامة ١٠/٤٠٨ ، مفتاح الكرامة ٤/٣٥ ، البحر الزخار ٣/

(٢) سورة محمد الآية ٣٥.

بل إن شراح الكنز في المذهب الحنفي صرحوا بأكثر من هذا فقالوا: إن الممنوع كل ما فيه تقويتهم على الحرب ، سواء أكان سلاحاً أم لا ، فيدخل فيه سائر أدوات النقل والحرب ، وهذا هو ظاهر الرواية.(١)

ويحرم بيع السلاح ولو كان صغيراً كالإبرة والحديد؛ لأنه أصل السلاح ، وكل ما هو في حكم ذلك كالحرير والديباج ، فإن تملكه مكروه ؛ لأنه يصنع منه رايات الحرب.

جاء في الفتاوى الهندية: "ولا يباع كل ما هو أصل من آلات الحرب"(٢)

وقد استدل الفقهاء لمذهبهم بما يأتي:

١- عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السلاح في الفتنة.(٣) والفتنة - وكما سبق - هي الحروب الداخلية ، وفتنة غير المسلمين أشد عليهم ، فكان أولى ألا يباع لهم.

---

(١) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ٨٠/٥.

(٢) الفتاوى الهندية ١٩٧/٢ ، ١٩٨.

(٣) نصب الراية للزيلعي - ج ٣/٣٩١

٢- قال الحسن: "لا يحل لمسلم أن يحمل إلى غير المسلمين سلاحاً يقويهم به على المسلمين ولا كراعاً".<sup>(١)</sup> ولا ما يستعان به على السلاح والكراع.<sup>(٢)</sup>

٣- إن في بيع السلاح للأعداء تقوية لهم على قتال المسلمين ، وباعث لهم على شن الحروب ومواصلة القتال لاستعانتهم به ، ولا يفعل ذلك إلا كل من كان سيء النية مزعزع العقيدة خال الضمير يتهاون في حقوق بلاده.<sup>(٣)</sup>

هذا هو حكم منع تصدير الأسلحة ونحوها للعدو ، أما إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان ومعه ما يحتاج إليه من سلاح لحماية نفسه دون قصد البيع فيجوز له الدخول إذا علم أن الحربيين لا يتعرضون له ، وإلا فيمنع منه.<sup>(٤)</sup>

وكذلك يسمح للمستأمن أن يعود لبلاده بالأشياء التي جاء بها معه أو بسلاحه الذي دخل به دار الإسلام ، أو ببديل له من نوعه دونه في الجودة ، إذ ليس فيه زيادة قوة لهم وجنس المنفعة واحد ، فإن أبدله

---

(١) الكراع: الخيل والبغال والحمير والإبل وسائر دواب الحمل.

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ١٩٠.

(٣) د./ وهبة الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الإسلامي - ص ٥١٩.

(٤) حاشية ابن عابدين ج ١٢/٣.



بما هو أجود منه أو مثيل له أو من نوع آخر لم يسمح له بذلك ؛ لأن الجودة زيادة في القوة والاستبدال به نوعاً آخر لتعويضهم ما ينقصهم من مختلف الأسلحة.<sup>(١)</sup>

والمعاملات السابقة محظورة مع الحربيين ولو بعد الصلح ؛ لأنه على شرف الانقضاء أو النقض ، ولأنه ﷺ نهى عن ذلك مطلقاً ، قال الإمام مالك: "أما كل ما هو قوة على أهل الإسلام مما يتقون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو خرثي<sup>(٢)</sup> أو شيء مما يعلم أنه قوة في الحروب من نحاس أو غيره ، فإنهم لا يباعون ذلك.<sup>(٣)</sup>

ثانياً: حكم تصدير الأطعمة وسائر الأقوات وغيرها:

اتفق الفقهاء بدون قيد على جواز تصدير الأطعمة، والأقوات ، والثياب ، والقماش ، والأخشاب ، والمواد الخام غير المعدنية ، والمواد الكيميائية غير الجرثومية ، وسائر المنتجات الزراعية ، والصناعية غير الحربية.

---

(١) انظر: شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن ٣ / ٢٧٦.

(٢) الخرثى: متاع البيت ، وعند الفقهاء سقط المتاع ، وقيل هو الرديء من الأشياء.

انظر: المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح الطرزي ١ / ١٥٣.

(٣) المدونة الكبرى ١٠٢ / ٣.

يقول السرخسي: "ولا يمنع التجار من حمل التجارات إليهم إلا الكراع والسلاح والحديد ؛ لأنهم أهل حرب ، وإن كانوا موادعين ، ألا ترى أنهم بعد مضي المدة يعودون حرباً على المسلمين .

ولا يمنع التجار من دخول دار الحرب بالتجارات ما خلا الكراع والسلاح فإنهم يتقون بذلك على قتال المسلمين فيمنعون من حمله إليهم ، وكذلك الحديد فإنه أصل السلاح ، قال عَنْكَ (وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ) <sup>(١)</sup>.

ويقول ابن تيمية: "إن الرجل لو سافر إلى دار الحرب ليشترى منها جاز عندنا، كما دل عليه حديث تجارة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حياة رسول الله ﷺ إلى أرض الشام ، وهي حينذاك دار الحرب ، وحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٢)</sup>.

وذهب الإمام الشافعي رحمه الله إلى جواز التجارة الدولية لأهل الحرب إلى دار الإسلام بشرط وجود صلح مبرم معهم ، ولا شك أنه يقوم مقام الصلح أي اتفاق دولي يقضي بإباحة التجارة معهم ، فقال: "أهل الحرب يمنعون الإتيان إلى بلاد المسلمين بتجارة بكل مال إلا بصلح فما صالحوا عليه جاز لمن أخذه ، وإن دخلوا بأمان وغير

(١) سورة الحديد الآية ٣٥ ، انظر: المبسوط للسرخسي ٨٨/١٠ ، ٨٩ .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم - ص ٢٢٧ - مكتبة المدني ومطبعها - جدة.

صلح مقرين به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم ، وردوا إلى مأمَنهم ،  
إلا أن يقول إنما دخلنا على أن يؤخذ منا ، فيؤخذ منهم".<sup>(١)</sup>  
وأجاز الإمام مالك وابن حزم<sup>(٢)</sup> الاستيراد ومتاجرة الحربيين في  
بلاد المسلمين.

أما التصدير ومتاجرة المسلمين في دار الحرب فإنهما يمنعهما إذا  
كانت أحكام الحربيين تجري على التجار ، وحجتهما في ذلك أن في  
تصدير أي شيء إلى غير المسلمين - الأعداء - تقوية لهم على  
المسلمين ، وأن المسلم ممنوع من الإقامة الدائمة في دار الشرك ،  
لقوله ﷺ "أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين".<sup>(٣)</sup>

أما اليوم حيث تكون حرية الأديان مكفولة عملاً بنصوص ميثاق  
الأمم المتحدة ، ويتمكن المسلم من ممارسة شعائر دينه في مكان

---

(١) الأم للإمام الشافعي ١٢٥/٤.

(٢) انظر: المدونة ١٠٢/١٠ ، المقدمات الممهدة ٢٨٥/٢ ، المحلى لابن حزم ٧/٣٤٩.

(٣) رواه أبو داود في سننه من أول كتاب الجهاد ، باب النهي عن قتل من اعتصم  
بالسجود ، سنن أبي داود ج ٣/ص ٤٥ ، رقم ٢٦٤٥ ، والترمذي في سننه بإسناد  
حسن ، من كتاب السير ، باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين ج ٤  
ص ١٥٥ رقم ١٦٠٤

إقامته ؛ لأن أحكام الإسلام تسري على المسلم حيث كان<sup>(١)</sup> فلا مانع من الاتجار والإقامة المؤقتة ، وتبادل التجارة استيراداً وتصديراً في غير الممنوع شرعاً.

وقال الحنفية: القياس منع بيع الحربيين هذه الأشياء ؛ لأن به التقوي على كل شيء ، والمقصود إضعاف الأعداء بكل الوسائل ، إلا أنه يجوز البيع استحساناً بالنص عن الرسول ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وأدلة جواز حركة تصدير هذه الأشياء كثيرة منها:  
أولاً: حديث ثمانية وقصة إسلامه المشار إليها سابقاً<sup>(٣)</sup> ، ففيها دليل على جواز تصدير الأطعمة ونحوها إلى الأعداء حتى ولو كانت حالة الحرب قائمة معهم.

ثانياً: في قوله ﷺ: (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا\* إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا)<sup>(٤)</sup> قال الحسن: كان رسول ﷺ يؤتى بالأسير ، فيدفعه إلى بعض المسلمين فيقول: "أحسن إليه فيكون عنده اليومين والثلاثة فيؤثره على

(١) انظر: شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن ١٢٨/٤.

(٢) شرح السير الكبير - ١٧٧/٣ ، حاشية الطحطاوي ٤٤٥/٢.

(٣) انظر: [٨٨] من هذا البحث

(٤) سورة الإنسان الآيات ٨-١٠.

نفسه" ، وعند عامة العلماء: يجوز الإحسان إلى الكفار في دار الإسلام ، وعن قتادة: كان أسيرهم يومئذ المشرك. (١).

ثالثاً: ثبت في السيرة أن الرسول ﷺ أهدى إلى أبي سفيان تمر عجوة حين كان بمكة محارباً واستهداه أدماً ، وبعث خمسمائة دينار إلى أهل مكة حين قحطوا لتوزع بين فقرائهم ومساكينهم. (٢)

رابعاً: حاجة البلاد إلى استيراد حاجياتها ومبادلة منتجاتها أمر طبيعي أقره الإسلام لدفع الضرر ، فإذا منعنا تجار المسلمين من تصدير ما عدا السلاح امتنع غير المسلمين من تصدير ما نحتاجه نحن فيقع الضرر.

وفي هذا المعنى ، وبعد أن ذكر الأشياء التي لا يمكن تصديرها إلى العدو - وهي السلاح والكراع والحديد والرقيق - يقول السرخسي: "إن للحربي أن يخرج بما شاء من الأمتعة الأخرى".

ويرد السرخسي على قول الشافعي الذي يمنع ذلك أيضاً ؛ لأنهم - في نظر الشافعي - يزدادون أيضاً قوة بما يحمل "طعاماً أو ثياباً أو سلاحاً". يقول السرخسي: "بعض ما يحتاج إليه المسلمون من الأدوية وغيرها يحمل من دار الحرب ، فإذا منع تجار المسلمين من أن

(١) تفسير الكشاف للزمخشري ٢٩٦/٣.

(٢) المبسوط ٩٢/١٠ ، شرح السير الكبير ٧٠/١.



يحملوا إليهم سوى السلاح فهم يمنعون ذلك أيضاً: وفيه من الضرر ما لا يخفى".<sup>(١)</sup>

وجاء في السير الكبير: "وهذا لأن المسلمين يحتاجون إلى بعض ما في ديارهم من الأدوية والأمتعة ، فإذا منعناهم ما في ديارنا فهم يمنعون ذلك أيضاً ما في ديارهم ، وإذا دخل التاجر إليهم ليأتي المسلمين بما ينتفعون به في ديارهم ، فإنه لا يجد بداً من أن يحمل إليهم بعض ما يوجد في ديارنا ، فلهذا رخصنا للمسلمين في ذلك".<sup>(٢)</sup>

خامساً: روى البخاري ومسلم عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها- قالت: "قدمت أُمِّي وهي مشركة في عهد قريش إذ غاهدوا رسول الله ﷺ يوم الحديبية ، ومدتهم مع أبيها ، فاستفت رسول الله ﷺ فقالت: "يا رسول الله إن أُمِّي قدمت علي وهي راغبة (في أن تأخذ بعض المال) أفصلها ؟ قال: صليها".<sup>(٣)</sup>

ففي هذا الحديث جواز صلة الكافر ، وهو وإن كان في شأن جواز التصدق على الأقارب غير المسلمين إلا أنه يستدل به في الجملة على جواز استمرار العلاقات المالية مع الحربيين. ومن المقرر عرفاً أن

(١) المبسوط للسرخسي ٩١/١٠ ، ٩٢.

(٢) شرح السير الكبير ١٧٧/٣

(٣) نصب الرأية للزيلعي - ج ٣/٣٩١

صلة الرحم أمر محمود عند كل عاقل وفي كل دين ، والإهداء إلى الناس من مكارم الأخلاق ، وجواز الوصية للحربي جائز قياساً على جواز الهبة له ، هو قول أكثر أصحاب الشافعي والحنابلة وقد أخذ بذلك قانون الأحوال الشخصية في مصر. (١)

من كل ما سبق يظهر أن العلاقات التجارية تظل مستمرة مع غير المسلمين، حتى ولو كانت حالة الحرب قائمة بينهم وبين غيرهم ، إلا أنه إذا أدى التصدير إلى إضرار بالمسلمين ، أو خيف أن يضيق الحال عليهم ، فللحاكم المسلم أن يمنع ذلك. قال الحنفية: "ولو أفتى مفت بما هو القياس - أي في منع التجارة مع الحربيين - لم يبعد أن يكون صواباً". (٢)



---

(١) ويرى الحنفية والمالكية أنه لا تجوز الوصية للحربي من مسلم أو ذمي ؛ لأن التبرع بتمليك المال لهم إعانة على محاربتنا. راجع: الوصايا في الفقه الإسلامي د./ محمد سلام مذكور ص ٣٣٥ ، ٣٣٦.

(٢) راجع ذلك في: فتح القدير ٣٥١/٤.

## الفصل الثالث

الجوانب القانونية والاقتصادية للإغراق  
في ضوء الاتفاقية العامة للتعريفات  
والتجارة  
دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي



## تمهيد :

من الثابت بيقين أن الإغراق من أخطر القضايا التي تعترض طريق التجارة الدولية ، وترفع بشأنها العديد من القضايا في مختلف الدول ، وبصفة خاصة الدول النامية التي تسعى الدول المتقدمة إلى إغراق أسواقها بمنتجات قد تكون عالية الجودة ورخيصة التكاليف. وفوق هذا فهو أداة من أدوات الحرب الاقتصادية ، تعتمد عيه كثير من الدول المحاربة في إنهاك الاقتصاد الوطني للدول المعنية بالأمر.

والآثار السلبية الناتجة عن هذه الأداة على مالية الدولة من الخطورة بمكان، فقد تكون هذه السياسة نقطة بداية السقوط الاقتصادي للدولة، فضلاً عما تقدمه الدولة من معونات بقصد حماية اقتصادها من الانهيار.

ونتيجة لذلك حظيت هذه القضية باهتمام عالمي تبلور في وضع تشريعات خاصة لمكافحة الإغراق وحماية اقتصاد الدولة من آثاره السيئة.

وحتى تكتمل الفائدة يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مباحث ستة:

- المبحث الأول: التأصيل القانوني للإغراق
- المبحث الثاني: التحليل القانوني للإغراق في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.



- المبحث الثالث: تدابير مكافحة الإغراق.
- المبحث الرابع: تقييم اتفاق مكافحة الإغراق
- المبحث الخامس: التدابير الشرعية المقررة في شأن منع الإغراق ومكافحته
- المبحث السادس: تحقيق وموازنة.

## المبحث الأول التأصيل القانوني للإغراق

وفيه مطالب أربعة:

### المطلب الأول الإغراق في مفهوم العلاقات التجارية الدولية

الإغراق في مفهوم العلاقات التجارية الدولية هو: قيام المنتج الأجنبي المصدّر للسلعة ببيعها في سوق الدولة المستوردة بسعر أقل عن سعر بيعها في سوق إنتاجها المحلي ، أو بسعر أقل من سعر بيع المنتجين المحليين في الدولة المستوردة لنفس السلعة أو لسلعة من نفس النوع ، أو بسعر أقل عن سعر بيع المنتجين الأجانب الآخرين لنفس السلعة أو لسلع من نفس النوع في سوق الدولة المستوردة ، لا لسبب يرجع إلى كفاءة المصدر المغرق ، أو أي عامل آخر مؤثر في حالة المقارنة بين الأسعار "ظروف البيع" ، "الضرائب" ، "النولون" وغيرها ، وإنما يهدف إلى انفرادة بسوق الدولة المستوردة والتخلص من منافسة الغير له ، وصولاً إلى احتكار سوق هذه الدولة.<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر: د. / زين العابدين بدوي ناصر - د. / صفوت عبد السلام - الاقتصاد

الدولي ص ١٩٤ - ط: دار الثقافة الجامعية ١٩٩٦م. د. / عبد الفتاح مراد -

شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية - ص ٦٧

وعرفته المادة ٣٦ من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بقولها: نقل سلعة منشؤها دولة عضو إلى دولة أخرى لبيعها هناك:

أ- بسعر أقل من السعر المعتاد الذي تباع به سلع مماثلة في الدولة العضو التي وردت منها هذه السلع ، مع المراعاة الواجبة للفروق في ظروف البيع والضرائب ، وتكاليف النقل أو أي عامل آخر مؤثر في حالة المقارنة بين الأسعار.

ب- في ظروف يمكن أن تضر بإنتاج السلع المماثلة في هذه الدولة العضو.

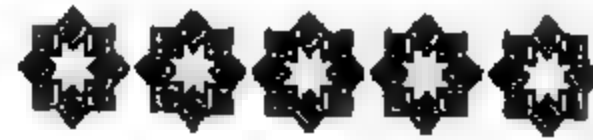
إلا أننا ينبغي أن نلاحظ أن التمييز السعري الذي ينطوي عليه الإغراق لا يعني دائماً البيع بخسارة ، على الرغم من أن الانطباع الأول لمفهوم الإغراق يوحي به ، حيث يتعارض ذلك مع مصلحة المنتج ولا يحدث عملياً إلا في حالات نادرة ، ويمكن أن تتحقق الخسارة هنا ، عندما تعتمد المشروعات التي تسعى للاحتكار إلى البيع في السوق الأجنبي المعين بأثمان أقل من تكلفة إنتاج السلعة ذاتها.

ومما يساعد كثيراً على ممارسة سياسة الإغراق في نطاق العلاقات التجارية الدولية هو مرونة الطلب في الأسواق المختلفة ، حيث يتحمل المستهلك في بلد المنتج المحتكر سعراً مرتفعاً نسبياً ، نتيجة لوقوعه تحت عاملين هما:

أ- أن المنتج المغرق قد احتكر السوق المحلي بالفعل ، وبالتالي فإن مرونة الطلب بالنسبة للمستهلك تكون منخفضة نسبياً.

ب- وبالتالي فإنه ليس في حاجة إلى ممارسة سياسة الإغراق في أسواقه المحلية ومن ثم يخرج الإغراق عن نطاق عوامل تحديد السعر بالنسبة لهذا المنتج المحتكر.

هذا في حين أن المستهلك الأجنبي يتمتع بقدر أكبر من المرونة في الطلب بسبب وجود بدائل للسلعة أو السلع المغرقة ، ومع ذلك فإن المصدر المغرق قد يكون من مصلحته ممارسة سياسة الإغراق في أحد الأسواق العالمية وصولاً إلى احتكارها بعد فترة الإغراق اللازمة لطرد المنافسين له منها إلا أنه ينبغي عند تحديد وجود الإغراق أو هامش الإغراق التفرقة بين عدم التماثل في الطلب في الأسواق العالمية ، الذي يرجع إلى اختلاف الأثمان وبين عدم التماثل ، الذي يرجع إلى تغير الأنماط أو الأذواق الاستهلاكية والعادات والتقاليد القومية ، ومستويات الدخل ودرجات المنافسة في كل سوق على حده ، حيث لا يعتبر الأخير من العوامل المشار إليها ، خلافاً للأول.<sup>(١)</sup>



---

(١) د. / عطية عبد الحليم صقر - الإغراق ..... - ص ٨.

## المطلب الثاني أنواع الإغراق

يفرق الفكر الاقتصادي بين أنواع ثلاثة من الإغراق هي: (١)

١- الإغراق الزاحف أو المستمر: وهو إغراق يتم تطبيقه من خلال سياسة مستديمة للتمييز السعري بنسب بسيطة على فترات زمنية قصيرة ومتعاقبة ، وذلك وفقاً للطاقة الاستيعابية لكل سوق.

٢- الإغراق المنقطع أو العارض: وهو إغراق مؤقت ينتج أساساً عن تراكم المخزون السلعي لدى منتج ما ، حيث يكون هذا المنتج على استعداد لتصديره بأسعار أقل من الأسعار المحلية تخلصاً منه ، وحفاظاً على سوقه المحلية الرئيسة ، على أن يتعادل السعر ثانية بعد التخلص من هذا المخزون ، وهو في هذه الصورة يشبه تصفية المبيعات التي تجريها المحلات التجارية في نهاية فصول السنة ، ونظراً للطبيعة المؤقتة لهذا

---

(١) انظر: د. / جودة عبد الخالق - الاقتصاد الدولي - ص ١٥٧ وما بعدها -

ط: دار النهضة العربية ١٩٨٦ ، د. / عطية عبد الحليم صقر - الإغراق

..... ص ١٢ وما بعدها ، د. / إبراهيم محمد الفار - اتفاقيات منظمة التجارة

العالمية - ص ٢٥٢ وما بعدها.



النوع ، فإنه ينتهي قبل أن يجذب الانتباه إليه ، كما أن أثره غالباً يكون محدوداً.

٣- الإغراق الهدام: وهو بيع السلعة بسعر ما دون متوسط تكلفة إنتاجها ، بقصد طرد المنتجين المنافسين إلى خارج مجال إنتاج هذه السلعة ، ليبدأ المنتج الممارس لهذا النوع من الإغراق بعد ذلك في رفع الأسعار إلى مستويات جديدة تفوق ما كانت عليه من قبل ، وتمكنه من تعويض ما لحق به من خسارة أو ما فاتته من كسب في سنوات ممارسته للإغراق.

وهذا النوع من الإغراق يعد نوعاً من الحروب التجارية غير المشروعة التي لا تلقى التأييد ، سواء مارسها المنتج المغرق في عملياته التجارية الداخلية أو الخارجية ، حيث يسهم مباشرة في تدمير وهدم الصناعات الوطنية ذات الكفاءة الأقل - سواء في بلد المنشأ أو في الدول المستوردة للسلعة المغرقة - وفي الحد من درجة المنافسة الحرة بين المنتجين للسلع المغرقة أو السلع المشابهة.<sup>(١)</sup>



(١) د/جودة عبد الخالق - الاقتصاد الدولي - مرجع سابق ص ١٥٨ ، د/عطية عبد

الحليم صقر - الإغراق... - مرجع سابق ص ١٢

## المطلب الثالث

### أهم الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على الإغراق

من شأن الإغراق إلحاق الضرر ، وذلك متحقق من وجوه ثلاثة: (١)  
الأول: الإضرار بالمنتج الوطني المشابه للسلعة المغرقة  
والمستوردة ، وبصفة خاصة إذا كانت كمية الواردات من  
السلعة المغرقة كبيرة ، وكان التمييز السعري مرتفعاً،  
وكانت هناك بدائل للسلعة المغرقة ذات أسعار مرتفعة  
نسبياً.

ثانياً: الإضرار بالمنافسة الحرة بين المنتجين الأجانب  
المصدرين للسلع المشابهة المغرقة في أسواق الدولة أو  
الدولة المستوردة لهذه السلع.

فالسعر في ظل سياسة المنافسة الحرة يتجدد في ظل معايير  
التكلفة الفعلية للإنتاج في بلد المنشأ ، مضافاً إليها مبلغاً معقولاً مقابل

---

(١) انظر: د./ زين العابدين ناصر - د./ صفوت عبد السلام - الاقتصاد الدولي

- مرجع سابق - ص ١٩٥ ، د./ عطية عبد الحليم صقر - الإغراق ....

مرجع سابق - ص ٨، ٩ ، د./ علي إبراهيم - منظمة التجارة العالمية - ص

٢٢٣ ، د./ محمد عبد الحميد القاضي - الملامح الرئيسية لمكافحة الدعم

والإغراق - ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاقتصادي بكلية التجارة جامعة بنها

في ١٠/١١/١٩٩٨م.

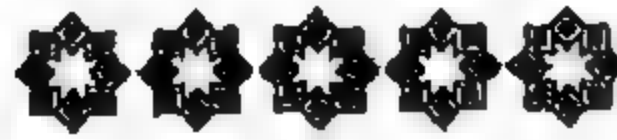
تكاليف الإدارة والبيع ، والتكاليف العامة من نولون وضرائب ورسوم ، وقدر معقول من الأرباح ، بحيث يكون السعر معبراً عن الواقع ، ولا ينطوي على أي تمييز إلا بقدر تفاوت المنتجين في كفاءة الإنتاج، أما ضوابط السعر في حالة الإغراق فإنها لا تراعي هذه المعايير ، وإنما يعتمد على معايير أخرى يحددها كل منتج مغرق بما يحقق احتكار سوق دولة ما في المدى الذي يحدده.

الثالث: الإضرار بالمستهلك المحلي في سوق الدولة المستوردة التي تعرضت للإغراق، وذلك على المدى البعيد ، وهو ضرر متمثل في رفع سعر السلعة المغرقة ، وخفض جودتها ، إذ بعد أن يتحقق للمنتج (المصدر) المغرق احتكار سوق هذه الدولة وطرد كافة المنتجين المنافسين له ، فإنه يبدأ في رفع الأسعار تعويضاً لما فاتته من كسب ، خلال مدة ممارسته على احتكاره للسوق ، والمتضرر الرئيس في هذه الممارسات الاحتكارية هو المستهلك.

الرابع: تزايد إعانات الاستغلال: Les subventions d'exploitation

وهي إعانات يقصد بها الإبقاء على ثمن بعض المنتجات أقل من ثمن التكلفة، وذلك بغرض تحقيق استقرار الأثمان، ولتفادي مخاطر التضخم، ولتحقيق ذلك تمنح الإعانة في مرحلة معينة من مراحل الدورة الإنتاجية وذلك بقصد تمكين المستهلك من شراء السلعة في

المرحلة النهائية من مراحل تداولها بثمان أقل من ثمن التكلفة، ومن ثم فهي تعد من قبيل الإعانة المباشرة لمستهلكي هذه السلع، ولذا يطلق عليها الدعم السلعي، حيث يرتبط حجمها بحجم السلع المستهلكة وتؤدي إلى ظهور تباين السعر الاقتصادي للسلعة والسعر الاجتماعي (السعر المدعوم) وقد تمنح هذه الإعانات بغرض الإبقاء على ثمن المنتجات منخفضاً، حتى تتمكن صناعة معينة من مقاومة سياسة الإغراق التي تواجهها في داخل السوق المحلية، كذلك قد تمنح هذه الإعانات لبعض المنتجين بغرض المحافظة على مستوى معين من الدخل، فتعطي الإعانة في كل حالة يكون فيها ثمن السلعة في السوق أقل من ثمن معين يسمى *Prix de reference*، وتقوم الدولة بدفع الفرق بين ثمن السوق المنخفض والثمان المحدد الذي تضمنه، ومثل هذا النوع من الإعانات التي تعطى لمنتجات السلع الزراعية في غالبية الدول الأوروبية .



## المطلب الرابع كيفية تحديد الإغراق

تختلف طريقة تحديد الإغراق ، بحسب ما إذا كانت الشركة أو المشروع الخاص هي التي قامت به منفردة أو تم ذلك بمعرفة ومعاونة الدولة ، ويمكن إجمال القول في هذه المسألة وفق ما يأتي:  
الطريقة الأولى: الإغراق الذي يتم بمعرفة الشركة أو المشروع الخاص :

وله ثلاث صور:

الصورة الأولى: قيام الشركة أو المشروع الخاص من تلقاء نفسه بتصديره السلع دون أرباح إلى الأسواق الأجنبية ، أو بنسبة معينة من الخسائر تعادل الفرق بين التكلفة الفعلية للسلعة وبين سعرها المنخفض الذي تباع به إلى حين ، وفي هذه الحالة يتم تحديد الإغراق عن طريق المقارنة بين سعر التصدير والسعر الذي تباع به السلعة في موطنها أو موطن ثالث قريب من بلد التصدير.

الصورة الثانية: قد تلجأ الشركات إلى نوع من التحايل لإخفاء الإغراق أو ممارسة إغراق خفي حيث تثبت الشركة المصدرة في فواتير المشتري السعر الحقيقي الذي تباع به السلعة في موطنها ، وتطلب من المستورد في اتفاق ودي بينهما ، أن يبيع السلعة بسعر أقل ، ولا يدفع المستورد بالطبع إلا سعراً أقل من السعر الذي تباع به السلعة في البلد المستورد.



الصورة الثالثة: وهذه الصورة لا دخل للشركة فيها ، ولكن ترجع إلى ظروف اجتماعية أو اقتصادية في بلد الإنتاج حيث يكثر عدد السكان ، وتكون الأجور قليلة ، ولا توجد أعباء اجتماعية على الشركة مثل: التأمين على العمال أو الرعاية الصحية، الأمر الذي يجعل الشركة تحقق إنتاجاً هائلاً وبأسعار أو تكلفة أقل من تكلفة السلع المشابهة في دولة المشروعات المنافسة الأجنبية ، ومما لا شك فيه أن أجور العمال في دول شرق آسيا أقل بكثير من أجور العمال في أوروبا ، ومن هنا فإن السلع المتشابهة التي تنتجها هذه الدولة ستباع بأسعار أقل بكثير من مثيلاتها الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية ، وهذا نوع من الإغراق قد لا تكون الشركات متعمدة في تطبيقه ولكنه جاء عرضاً بسبب الظروف الاجتماعية وانخفاض مستوى المعيشة وقلة الأجور ، إلا أنه إغراق تجب مقاومته.<sup>(١)</sup>

الطريقة الثانية: الإغراق بمساعدة الدول:

أحياناً تشارك السلطات العامة في الدولة المصدرة في ممارسة الإغراق وذلك باللجوء إلى أحد أسلوبين:

الأسلوب الأول: خفض قيمة العملة الوطنية:

ومن شأن هذه الطريقة خفض أسعار السلع ، ومن ثم سهولة عملية التصدير ، فالمستورد الأجنبي في هذه الصورة سوف يدفع

(١) د. علي إبراهيم - منظمة التجارة العالمية - مصدر سابق - ص ٢٢٦.

نقوداً أقل في مقابل السلع المصدرة ، ولكنه في المقابل تكون واردات الدولة باهظة السعر وترتفع تكاليف الحياة في الدولة ، وارتفاع الأسعار يلغي تلقائياً المزايا التي تحققت من تخفيض قيمة العملة.

وإذا ما أضيف إلى هذا العيب عيب آخر وهو فقدان الثقة في العملة ، فإنه يمكن القول بأن هذا الأسلوب غير مفيد ، وغير فعال كإجراء من إجراءات الإغراق لاكتساب الأسواق ، ومع ذلك إذا لجأت الدولة إلى أسعار صرف متعددة بقصد تسهيل التصدير فإن الإغراق يحدث لا محالة.(١)

### الأسلوب الثاني:

قيام السلطات العامة بدعم شركة أو مؤسسة وطنية بواسطة إعطائها مساعدة مالية وفقاً لأساليب متعددة ، سواء في صورة مبالغ نقدية لها تمكّنها من التصدير بأسعار قليلة ، أو عن طريق استرداد الشركة المصدرة لكل النفقات والتكاليف التي تكبدتها في النقل والتأمين أو استرداد مبلغ أعلى من قيمة الضرائب التي دفعتها الشركة إذا كانت هناك ضرائب على التصدير ذاته ، أي أن استرداد الضريبة يكون إعانة مباشرة من الدولة لصالح الشركات المصدرة ، سواء

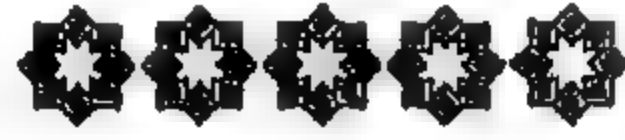
(١) د. علي إبراهيم - المصدر السابق - ص ٢٧٧ ، د. السيد عبد المولى -

المالية العامة - دراسة للاقتصاد العام - ص ٨٧ ، ٨٨ - ط دار الفكر العربي

١٩٨٦م - القاهرة.

كانت الضريبة على المواد الخام التي استخدمت في الإنتاج ، إذ كانت هناك ضرائب على الصادرات نفسها.<sup>(١)</sup>

وزيادة على ما تقدم فقد تقدم الدولة الإعانة في شكل قروض حكومية ميسرة للصناعات التصديرية ، وبفائدة منخفضة ، أو في شكل نقل البضائع بأجر زهيد إلى الأسواق الأجنبية.



---

(١) د. / علي إبراهيم -منظمة التجارة العالمية-مصدر سابق - ص ٢٧٧.

## المبحث الثاني التأصيل القانوني للإغراق

في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات ١٩٩٤)  
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإغراق بين جات ١٩٤٧م وجات ١٩٩٤م.  
المطلب الثاني: معالجة الإغراق في إطار اتفاق تطبيق المادة السادسة  
في جات ١٩٩٤م.

### المطلب الأول الإغراق بين جات ١٩٤٧م وجات ١٩٩٤م

من المتفق عليه أن الإغراق - كنوع من التصرفات الاحتكارية  
لبعض المنتجين في الأسواق الدولية - في ظل اتفاقية إنشاء منظمة  
التجارة العالمية ، والاتفاقات الملحقة بها تحكمه النصوص التالية:  
أ- نص المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة  
الأهلية المعروفة باسم جات ١٩٩٤ علاوة على ما تم إقراره  
من الدول الأعضاء فيها من قواعد جديدة ، ومن تنقيحات لهذه  
القواعد في جولتي مفاوضات كينيدي وطوكيو عامي ١٩٦٧ ،  
١٩٧٩م التي صارت فيما بعد نص المادة السادسة من  
الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في شأن التجارة في السلع  
والمشهورة باسم "جات ١٩٩٤".

ب- الاتفاق المبرم بشأن تطبيق المادة السادسة المشار إليها ،  
الذي تضمنه الملحق رقم ( ١ ) ( أ ) المرفق باتفاقية إنشاء منظمة  
التجارة العالمية.

ج- وفي حالة التعارض بين نص المادة السادسة المشار إليها ،  
ونص الاتفاق اللاحق بشأن تطبيقها تكون الحجة للحكم الوارد  
في الاتفاق اللاحق في حدود التعارض بين النصين. (١)  
هذا وقد عرفت الإغراق المادة الثانية من الاتفاق المبرم بشأن  
تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، الوارد  
بالملاحق رقم ١/أ المرفق باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية بقولها:  
"في مفهوم هذا الاتفاق يعتبر منتج ما ، منتج يغرق أي أنه أدخل في  
تجارة بلد ما ، بأقل من قيمته العادية ، إذا كان سعر تصدير المنتج ،  
المصدر من بلد إلى بلد آخر ، أقل من السعر المماثل في مجرى

---

(١) في تفصيل هذا الموضوع انظر: د. / عطية عبد الحليم صقر - الإغراق بين

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة .. والسياسات التجارية في مصر - مرجع

سابق - ص ١٥ : ٢٠ د. / عبد الفتاح مراد: موسوعة الجمارك والاستيراد

والتصدير في مصر والدول العربية - ص ١٧٥٦



التجارة العادية للمنتج المشابه ، حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر". (١)

ويجد المتأمل في المادة السادسة المشار إليها وما ألحق بها من قواعد مكافحة الإغراق في جولتي مفاوضات كيندي وطوكيو ، مشكلة الإغراق من حيث مفهومه وشروط وجوده وإجراءات مكافحته على النحو التالي:

١- ألفت على عاتق الدولة التي تدعي وجود حالة إغراق لأسواقها عبء إقامة الدليل أو إثبات دعواها وفقاً لإجراءات تشريعها الداخلي ولمفهوم الإغراق كما حددته قواعد جولتي كيندي وطوكيو من حيث كونه عبارة عن انخفاض سعر تصدير السلعة المغرقة إلى سوق الدولة المدعية عن أسعار التصدير إلى أسواق الدول الأخرى أو عن نفقة إنتاجها.

٢- كما ألفت كذلك على عاتق الدولة المدعية عبء إثبات أن الإغراق قد أحدث ضرراً، أو هدد بحدوث ضرر جسيم لأحد فروع الإنتاج الوطني لديها في أحد مجالات الإنتاج بها ، وذلك

---

(١) انظر: د./ أحمد جامع - العلاقات الاقتصادية الدولية - ص ١١٣ ، د./ علي

إبراهيم - منظمة التجارة العالمية - ص ١٢٣ ، د./ إبراهيم محمد الفار -

اتفاقيات منظمة التجارة العالمية - ص ٢٤٨.

بما من شأنه انتفاء هذا الشرط فيما لو اقتصر الضرر على مشروع واحد معين في أحد مجالات الإنتاج.

٣- اشترطت ضرورة وجود علاقة سببية بين الإغراق والضرر الذي لحق بإنتاج الدولة المدعية وذلك بما لا يقتضي أن يكون الإغراق هو السبب الرئيسي ، بل يكفي أن يكون من بين أسبابه المعتمدة.

٤- عدم السماح للدولة المدعية بأن تتخذ أية وسائل لمكافحة الإغراق المدعى به بمفردها ، قبل اللجوء إلى سلطات "الجات" المختصة وإجراء هذه السلطات للتحقيقات اللازمة بما تستوجبه من النظر في أدلة إثبات الإغراق المدعى به ودفع ودفاع المنتج المغرق ، ومن التحقق من جود علاقة السببية بين الإغراق في حالة تحقق وجوده ، والضرر الناشئ عنه ، وتقدير مقدار الضرر ثم إصدار تقرير في مدة لا تتجاوز السنة من بدء التحقيق إما برفض سلطات الجات المختصة ، التي باشرت التحقيق لدعوى الإغراق ، أو بأحقية الدولة المدعية فيما ادعته ومن ثم أحقيتها في اتخاذ إجراءات لمكافحتها. (١) .

---

(١) د./ عطية عبد الحليم - الإغراق - مرجع سابق - ص ١٧ : ١٨ ، د./

إبراهيم محمد الفار - مرجع سابق - ص ٢٥٤ وما بعدها. د./ عبد الفتاح

مراد - موسوعة الجمارك والاستيراد.... ص ١٧٦٩

## المطلب الثاني

### معالجة الإغراق في إطار اتفاق تطبيق المادة

السادسة من جات ١٩٩٤م

يحتوي الاتفاق المائل على ثماني عشرة مادة موزعة على ثلاثة أجزاء ، وعلى ملحقين. وفي هذا المطلب سوف نعى بتقديم أهم بنود الاتفاق لاستخلاص ما اشتملت عليه من قواعد وأحكام في شأن الإغراق ، وذلك كما يلي:

### الفرع الأول

شروط تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق التي أوردتها المادة المائلة ١- ألا تطبق إجراءات مكافحة الإغراق إلا في الظروف المنصوص عليها في المادة السادسة من اتفاقية جات ١٩٩٤م ، ولقد سبق أن هذه المادة حددت مدلول الإغراق وألقت على عاتق الدولة المدعية لممارسته في أسواقها عبء إثباته وفقاً لهذا المفهوم ، وعبء إثبات الضرر الناشئ عنه ، وقيام علاقة السببية بينه وبين الضرر الناتج عنه ، كما عنيّت كذلك بإبراز نوع الضرر المقصود ، ويهنا هنا أن نذكر مفهوم الإغراق ونوع الضرر ، أما مفهومه فهو انخفاض سعر تصدير السلعة المخرقة إلى سوق الدولة المدعية عن أسعار التصدير إلى أسواق الدول الأخرى أو عن نفقة إنتاجها.

وأما الضرر المقصود فهو الضرر الجسيم الذي يلحق بأحد فروع الإنتاج الوطني للدولة المدعية ، دون ذلك الضرر الذي يقتصر

على أحد مشروعات الإنتاج فيها أو الضرر غير الجسيم الذي قد ينتج عن الانخفاض البسيط لسعر السلعة المستوردة عن مثيلتها الوطنية والناشئ عن كفاءة المنتج الأجنبي عن الوطن.<sup>(١)</sup>

٢- كما يشترط كذلك: ألا تطبق إجراءات مكافحة الإغراق إلا بعد بدء التحقيقات بشأنه ، بما تستوجبه هذه التحقيقات من سماع دفاع ودفع الطرف المتضرر والطرف المغرق وأي طرف ثالث إن وجد.

ومن الواضح من نصوص الاتفاق المائل بشأن تطبيق المادة السادسة أنه لا يوجد ما يمنع الدولة المدعية من بدء إجراءات التحقيق وفقاً لتشريعاتها الوطنية شريطة عدم مخالفة أحكام الاتفاق المائل

٣- يشترط أن تتم التحقيقات المشار إليها وفقاً لأحكام الاتفاق المائل.



---

(١) د. عطية عبد الحليم - مرجع سابق ص ٢٣ ، د. إبراهيم محمد الفار - اتفاقيات منظمة العالمية ص ٢٤٨ ، د. علي إبراهيم - منظمة التجارة العالمية - مرجع سابق ص ٢٤٢.

## الفرع الثاني

تحديد وجود الإغراق بمقتضى المادة الثانية من الاتفاق المائل  
عنيت المادة الثانية من الاتفاق وهي في سبيل تحديدها لوجود  
الإغراق بخمسة أمور جوهرية هي:

- ١- تحديد مفهوم الإغراق في ظروف التجارة العادية.
- ٢- طريق تحديد هامش الإغراق في ظروف التجارة العادية.
- ٣- أسس حساب تكلفة السلعة المغرقة.
- ٤- تحديد الإغراق عند تصدير السلعة من طرف وسيط ،  
خلاف بلد المنشأ.

وفيما يلي إطلالة على هذه الأمور:

أولاً: تحديد مفهوم الإغراق في ظروف التجارة العادية: حيث  
حددت المادة الماثلة بكونه "إدخال المنتج المغرق في تجارة  
بلد ما ، بأقل من قيمته العادية إذا كان سعر تصديره أقل  
من السعر المماثل في ظروف التجارة العادية للمنتج  
المشابه ، حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر" ،  
ويستفاد من هذا المفهوم في:

- ١- القيمة العادية - العادلة - للمنتج المغرق وفقاً للمفهوم  
المتقدم للإغراق هي سعر المنتج المغرق حين يوجه  
للاستهلاك في ظروف التجارة العادية في بلد المنشأ.



٢- ظروف التجارة العادية هي الأحوال التي لا تعوق التجارة فيها أية إجراءات أو ظروف استثنائية مثل الحروب والكوارث الطبيعية ، انهيار الأسواق المالية ، التحديد الجبري للأسعار ، وبالجمله كل ما يمكن من قيام المنافسة الحرة.

٢- المنتج المشابه هو المنتج المطابق أو المماثل من كل النواحي للمنتج المغرق أو الذي تكون مواصفاته وثيقة الشبه بمواصفات المنتج موضع النظر "المغرق".<sup>(١)</sup>  
ثانياً: طريقة تحديد هامش الإغراق في ظروف التجارة غير العادية:

وفي سبيل ذلك حصرت الفقرة الثانية من المادة المماثلة ظروف التجارة غير العادية في:

- ١- انعدام المبيعات المشابهة للمنتج المغرق في مجرى التجارة العادية في السوق المحلي للبلد المصدر .
- ٢- استحالة المقارنة الصحيحة بين أسعار بيع المنتج المغرق والمنتج المشابه في السوق المحلي للبلد المصدر (بلد المنشأ) بسبب الوضع الخاص لهذه السلع أو انخفاض حجم

---

(١) د. / عطية عبد الحليم - مرجع سابق - ص ٢٧.

المبيعات منها في بلد المنشأ ، بحيث لا يعبر السعر في بلد المنشأ عن حقيقة السعر العادل للمنتج المغرق.

وفي هاتين الحالتين يتحدد هامش الإغراق عن طريق المقارنة بسعر منتج مقابل لمنتج مشابه ، عند تصديره لبلد ثالث مناسب ، وعندئذ يشترط أن يكون هذا السعر معبراً عن الواقع أي شاملاً تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ بالإضافة إلى قدر معقول مقابل تكاليف الإدارة والبيع والتكاليف العامة ونسبة من الأرباح.<sup>(١)</sup>

ثالثاً: أسس حساب تكلفة السلعة المغرقة: حددت المادة الثانية من الاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من جات ١٩٩٤ ثلاثة أسس لحساب تكلفة السلع المغرقة على النحو التالي:

- ١- على أساس السجلات التي يحتفظ بها المصدر أو المنتج المغرق. بشرط أن تكون هذه السجلات متفقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في البلد المصدرة للسلعة وأن تعكس بشكل معقول التكاليف المرتبطة بإنتاج وبيع السلعة.
- ٢- بالنسبة لمقدار تكاليف الإدارة والبيع والتكاليف العامة ونسبة الأرباح فإن المادة الثانية في الاتفاق المائل قد فرقت في احتسابها بين ما إذا كان الممكن تحديدها أم لا.

---

(١) الاتفاق العام بشأن تطبيق المادة السادسة في جات ١٩٩٤ الوارد بالملحق

رقم ١/أ المرفق باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وفي الحالة الأولى تحسب على أساس البيانات الفعلية المتعلقة بالإنتاج والمبيعات في مجرى التجارة العادية ، للمنتج المشابه في جانب المصدر أو المنتج طرف التحقيق، أما إذا كان من غير الممكن تحديد مقدار هذه التكاليف على الأساس السابق فإنه يمكن تحديدها وفقاً لأسس فرعية ثلاثة هي:

أ- المبالغ الفعلية التي تحملها المصدر ، أو حصل عليها المنتج المعني بالنسبة للإنتاج والبيع في السوق المحلي لبلد المنشأ في نفس الفئة العامة من المنتجات.

ب- المتوسط المرجح للمبالغ الفعلية التي يتحملها المصدرون أو المنتجون الآخرون الخاضعون للتحقيق ، بالنسبة لإنتاج وبيع منتج مشابه في السوق المحلي لبلد المنشأ.

ج- أي أسلوب معقول بشرط ألا يتجاوز مبلغ الربح المتحقق بهذه الطريقة الأرباح التي يحققها عادة المصدرون أو المنتجون الآخرون من بيع منتجات من نفس الفئة العامة في السوق المحلي لبلد المنشأ.

٣- أما الأساس الثالث فإنه حيثما لا يكون هناك سعر تصدير أو حيثما يبدو للسلطات المعنية بالتحقيق أن سعر التصدير لا يوثق فيه بسبب ترتيب مشاركة أو ترتيب تعويضي بين المصدر والمستورد أو طرف ثالث ، فإنه يجوز استتباط سعر التصدير على أساس السعر المبني على جميع

المنتجات المستوردة لأول مرة إلى مشتر مستقل ، فإذا لم تكن المنتجات قد أعيد بيعها إلى مشتر مستقل أو لم يعد بيعها بالشروط التي استوردت بها ، يتم تحديد التكلفة على أساس معقول تحدده السلطات التي تباشر التحقيق.<sup>(١)</sup>

رابعاً: تحديد الإغراق عند تصدير السلعة المصدرة من طرف وسيط خلاف بلد المنشأ:

أوضحت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من الاتفاق المائل أنه حيثما لا تكون السلع المغرقة مستوردة مباشرة من بلد المنشأ ، وإنما صدرها بلد وسيط إلى العضو المستورد ، فإن تحديد هامش الإغراق في هذه الحالة يتم عن طريق مقارنة السعر الذي تباع به نفس السلعة في البلد الوسيط المصدر إلى العضو المستورد بسعرها في بلد المنشأ.<sup>(٢)</sup>



---

(١) الاتفاق العام بشأن تطبيق المادة السادسة في جات ١٩٩٤ المصدر السابق.

(٢) الاتفاق العام بشأن تطبيق المادة السادسة من جات ١٩٩٤ - مرجع السابق.

## المبحث الثالث تدابير مكافحة الإغراق

في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات ١٩٩٤)  
وتتمثل هذه التدابير في أدوات ثلاث نظمتها المواد (٧ ، ٨ ، ٩)  
من الاتفاق وهي على الترتيب:

١- الإجراءات المؤقتة.

٢- التعهدات السعرية.

٣- رسوم مكافحة الإغراق.

وفيما يلي كلمة موجزة عن كل تدبير ، وذلك في مطالب ثلاثة:

### المطلب الأول الإجراءات المؤقتة

نظمت المادة السابعة من الاتفاق المائل هذه الإجراءات ، سواء  
من حيث التمثيل لأشكال هذه الإجراءات ، أو الشروط العامة لتطبيقها  
أو الموعد المحدد أو مدة تطبيق هذه الإجراءات ، وذلك كما يلي: (١)  
أولاً: أجازت الفقرة الثانية من المادة السابعة المشار إليها أن تتخذ هذه  
الإجراءات الأشكال الآتية:

١- رسم مؤقت بشرط ألا يزيد مقداره عن هامش الإغراق المقدر مؤقتاً.

---

(١) د./ عطية عبد الحليم صقر - الإغراق - مرجع سابق - ص ٤٣ : ٤٥

د./ عبد الفتاح مراد- شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات-مرجع

سابق-ص-٦٨



٢- ضمان مؤقت بموجب وديعة أو سند ، ويشترط فيه شرطان:

أ- معادله مع مقدار الرسم المؤقت.

ب- ألا يزيد مقداره عن هامش الإغراق المقدّر مؤقتاً.

٣- وقف التقييم في الجمرك ، وذلك لقيمة السلعة موضع

التحقيق ، ومن ثم لقيمة الجمارك المستحقة عليها ،

ويشترط لصحة هذا الإجراء شرطان:

أ- بيان الرسم الجمركي العادي والمبلغ المقدّر كرسم

مكافحة الإغراق.

ب- خضوع هذا الإجراء لنفس الشروط التي تخضع

لها التدابير المؤقتة الأخرى.

ثانياً: وضعت الفقرة الأولى من المادة السابعة الماثلة ، ثلاثة

شروط لتطبيق الإجراءات المؤقتة هي:

١- لا يجوز تطبيق الإجراءات المؤقتة لمكافحة الإغراق إلا إذا

كان التحقيق في وجود الإغراق المدعى به قد بدأ ،

وصدر إخطار عام بهذا الشأن في سلطات التحقيق ،

وأتيحت للأطراف ذات المصلحة فرصاً كافية لتقديم

المعلومات والتعليقات والدفع.

٢- كما لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات إلا إذا تم لسلطات

التحقيق التوصل إلى تحديد قرار إيجابي بوجود الإغراق ،

والأضرار التي أصابت الصناعة المحلية بسببه.

٣- كما لا يجوز تطبيقها إلا إذا رأت السلطات المعنية في الدولة التي تعرضت أسواقها للإغراق أن هذه الإجراءات لازمة لمنع حدوث الضرر أثناء فترة التحقيق.<sup>(١)</sup>

ثالثاً: فيما يتعلق بمدة تطبيق هذه الإجراءات:

فرقت الفقرة الرابعة من المادة السابعة الماثلة بين ما إذا كانت الإجراءات المؤقتة تتخذ شكل رسم أو ضمان مؤقت يعادل هامش الإغراق وما إذا كان هذا الرسم أو الضمان أقل من هامش الإغراق ، وفي الحالة الأولى فإن تطبيق الإجراءات المؤقتة يجب أن يقتصر على فترة لا تزيد عن مدة أربعة أشهر إلى ستة أشهر ، وفي حالة ما إذا كانت المدة ستة أشهر فيجب أن يكون ذلك بقرار من السلطات المعنية ، وبناء على طلب مصدرين يمثلون نسبة مئوية كبيرة (أكثر من ٥٠%) من التجارة المعنية.

أما إذا كان الرسم أو الضمان أقل من هامش الإغراق ، وكان ذلك كافياً لإزالة ضرر الإغراق ، فإنه يجوز أن تكون هاتان الفقرتان ستة أشهر وتسعة أشهر على التوالي.<sup>(٢)</sup>

---

(١) د./ عطية عبد الحليم -الإغراق..... المرجع السابق - ص ٤٤ : ٤٥.

(٢) المرجع السابق. نفس الصفحة

## المطلب الثاني التعهدات السعرية

أولاً: تعريف التعهدات السعرية:

التعهدات السعرية هي تعهدات تطوعية يقدمها المصدر ، يتعهد بموجبها بمراجعة أسعاره ، أو وقف صادراته إلى الدولة - السوق - المعنية بأسعار إغراق ، وترضى بها السلطات المختصة في هذه الدولة ، كإجراء لإزالة الآثار الضارة للإغراق الذي يمارس ضدها. (٢)

والتعهدات السعرية لها صورتان:

الصورة الأولى: التعهدات السعرية الجوازية أو المكملة ، وذلك بمعنى أن الدولة التي مورست سياسة الإغراق في أسواقها أن تتلقى هذه التعهدات ، وتنفذها ثم تواصل اتخاذ إجراءات أخرى إلى جانب التعهدات السعرية ، وذلك فيما إذا لم تقتنع السلطات المختصة فيها بجدوى هذه التعهدات في إزالة آثار الإغراق الذي يجرى بشأنه التحقيق.

---

(١) المرجع السابق. نفس الصفحة

(٢) د./ عطية عبد الحليم صقر - الإغراق.... مرجع سابق - ص ٤٦ : ٤٧

د./ عبد الفتاح مراد - موسوعة الجمارك والاستيراد..... مرجع سابق - ص

**الصورة الثانية:** التعهدات السعرية المستقلة: وذلك فيما إذا اقتنعت الدولة بكفاية هذه التعهدات في إزالة آثار الإغراق المعني ، أن توقف أو تنهي بقية الإجراءات الأخرى ، فتعد التعهدات السعرية في هذه الحالة إجراءً مستقلاً في مكافحة.

وفي جميع الأحوال إذا تضمنت هذه التعهدات من المصدر بمراجعة أسعاره أي زيادتها ، فإنه وبناءً على نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من الاتفاق المائل لا يجوز أن تتجاوز هذه الزيادة وفق هذا التعهد ما هو ضروري لإزالة هامش الإغراق.

**ثانياً:** قيود قبول التعهدات السعرية:

وضعت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الثامنة المائلة قيدان لطلب أو قبول التعهدات السعرية هما:

أ- توصل سلطات التحقيق في البلد المستورد إلى تحديد (قرار) مبدئي إيجابي بوجود الإغراق ، وتحديد الضرر الناشئ عنه وقبل ذلك فإنه لا يجوز لها أن تطلب أو تقبل أية تعهدات سعرية من المصدرين.

ب- لا تطلب هذه التعهدات ولا تقبل كذلك إذا كان تقديمها من جانب بعض المصدرين غير مجد أو غير عملي أو غير مفيد لأسباب عملية في مكافحة الإغراق ، وذلك كما لو كان هناك عدد ضخم من المصدرين إلى أسواق الدولة

المستوردة للسلعة المغرقة ، وعرض بعضهم هذه  
التعهدات ورفض الباقون.(١) .

ثالثاً: أثر التعهدات السعرية على التحقيق:

من المتفق عليه أن السلطات العامة في الدولة المستوردة إذا  
اقتنعت بالتعهدات السعرية. كإجراء لإزالة آثار الإغراق وآثار  
أضراره فإنه يجوز لها بالاتفاق مع المصدر وقف التحقيق ، ووقف  
أو إنهاء إجراءات مكافحة الإغراق الأخرى.

كما يجوز لها أن تقرر طلب استمرار التحقيق في الإغراق ،  
وفي الضرر الناشئ عنه إلى نهايته ، مع وجود هذه التعهدات  
السعرية ، وطبيعي جداً أن تنتهي هذه التعهدات السعرية تلقائياً ، إذا  
انتهى التحقيق إلى قرار (تحديد) سلبي للإغراق أو للضرر يقضي  
بانتفائهما معاً ، أو بانتفاء الضرر.(٢)

رابعاً: انقضاء التعهدات السعرية:

وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الثامنة فإن التعهدات السعرية  
تتقضي تلقائياً إذا انتهت سلطات التحقيق في البلد المستورد إلى انتفاء  
الإغراق ، أو انتفاء الضرر الناشئ عنه على صناعتها المحلية ، إلا  
في حالة ما إذا كان الإغراق أو الضرر قد أزيل بسبب يرجع إلى ما

(١) ١ د/عطية عبد الحليم صقر الإغراق....ص٤٧- مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق - ص ٤٧ : ٤٨.



تم تقديمه من تعهدات سعرية ، ففي هذه الحالة يجوز لسلطات التحقيق اشتراط استمرار التعهدات السعرية إلى فترة مناسبة أخرى بما يتفق وأحكام الاتفاق المائل.

خامساً: التزامات الدولة المستوردة التي قبلت تعهدات الأسعار :  
فرضت المادة (١١) من الاتفاق المائل على الدولة المستوردة التزامين:

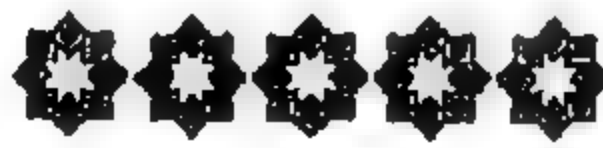
الالتزام الأول: المراجعة الدورية - كل فترة مناسبة - لضرورات بقاء هذه التعهدات أو إلغائها سواء بمبادرة منها أو بطلب من أي صاحب مصلحة ، وذلك وفقاً لعدد من الاعتبارات منها:  
استمرار الإغراق أو الضرر من عدمه - إمكانية تكرار الإغراق عند إلغاء التعهدات السعرية أم لا؟

فإذا انتهت هذه السلطات بناء على هذه المراجعة إلى أنه لم يعد هناك داع لهذه التعهدات فإنها تنتهي وعلى الفور.

الالتزام الثاني: فرضت المادة (١١) في الاتفاق المائل مع الدولة المستوردة إنهاء هذه التعهدات ، في موعد لا يتجاوز خمس سنوات من تاريخ تقديمها ، أو من تاريخ آخر مراجعة دورية لها ، ولم تقرر سلطات البلد المستورد بناء على مراجعة منها ، أو على طلب معزز بالأدلة من جانب الصناعة المحلية أو باسمها ، قبل نهاية

الخمس سنوات المشار إليها بفترة مناسبة أن من شأن إلغاء هذه التعهدات استمرار أو تكرار الإغراق أو الضرر الناشئ عنه.<sup>(١)</sup> وزيادة على ما تقدم أجازت الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة الماثلة لسلطات الدولة المستوردة أن تشترط أو تطلب من المصدر الذي قبلت تعهداته السعريّة أن:

- ١- يقدم لها معلومات دورية عن وفائه بتعهداته.
- ٢- وأن يسمح لها بالتحقيق من البيانات ذات الصلة بالموضوع.
- ٣- وأن يتخذ إجراءات عاجلة يمكن أن تصل إلى فرض رسوم نهائية بأثر رجعي قد يصل مداه إلى ما لا يزيد عن تسعين يوماً من تاريخ قبول التعهد ، على وارداتها من المنتجات المغرقة ، وإذا انتهك المصدر للتعهد الذي قدمه إليها ، إلا أن هذا الأثر الرجعي لا ينطبق على الواردات التي دخلت قبل انتهاك التعهد.



---

(١) الاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من جات ١٩٤٧ الوارد بالملحق رقم (١)

( أ) المرفق باتفاقية منظمة التجارة العالمية.

## المطلب الثالث

### فرض وتحصيل رسوم مكافحة الإغراق

عنيت المادة التاسعة من الاتفاق المشار إليه بتنظيم هذا الإجراء وفق البنود الآتية:

أولاً: ضوابط فرض وتحصيل رسم مكافحة الإغراق:

طبقاً لنص المادة التاسعة المشار إليها فإنه لا يجوز فرض وتحصيل الرسم إلا بموجب شروط وقيود معينة يجب أن تلتزم بها الدولة المستوردة التي تنتهي سلطات التحقيق منها إلى قرار إيجابي للإغراق وللضرر الناشئ عنه ، وأهم هذه الشروط:

١- يجب أن يكون الرسم بالمقادير المناسبة في كل حالة إغراق على حدة.

٢- يجب أن يفرض على أساس غير تمييزي على واردات المنتج (السلعة) المغرق من كل المصادر التي يتضح أنها تمارس الإغراق ، وتسبب الضرر ، وذلك فيما عدا الواردات من المصادر التي قبلت منها تعهدات أسعار ، وفقاً لما ورد بشأن هذه التعهدات من أحكام.

٣- يجب أن تحدد سلطات البلد المستورد اسم مورد أو موردي المنتج المغرق (المعني) أو اسم البلد المورد المعني (سواء كان بلد المنشأ أو بلد ثالث).

٤- يجب ألا يتجاوز مقدار رسم مكافحة الإغراق ، هامش الإغراق الذي حددته سلطات التحقيق من المستصوب وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة الماثلة أن يكون الرسم أقل من هامش الإغراق ، إذا كان ذلك كافياً لإزالة الضرر الذي لحق بالصناعة المحلية.

٥- ومن الطبيعي أن يتم فرض رسم مكافحة الإغراق من جانب سلطات البلد المستورد.

ثانياً: الأثر الرجعي في فرض رسم مكافحة الإغراق:

يتوقف فرض رسم مكافحة الإغراق على إجراءين هما:

١- بدء التحقيق بشأن الإغراق ، وصدور إخطار عام من سلطات التحقيق بشأنه وإتاحة الفرصة كاملة لكل صاحب مصلحة في تقديم معلوماته وتعليقاته (دفاعه ودفعه).

٢- إصدار سلطات التحقيق لقرارها بفرض رسم مكافحة الإغراق عند توافر كل متطلبات فرضه ، ويجب أن يتضمن هذا القرار ما إذا كان مقدار الرسم هو كل أو جزء من هامش الإغراق ، إن كان الأخير كافياً لإزالة ضرر الإغراق.

ومقتضى ما تقدم أن رسم مكافحة الإغراق لا يتم فرضه إلا على المنتجات التي تدخل للاستهلاك بعد سريان قرار فرضه المشار إليه.

### الاستثناءات الواردة على هذه القاعدة:

أوردت المادة العاشرة من الاتفاق المائل استثناءات على هذه القاعدة يجوز بموجبها فرض رسم مكافحة الإغراق قبل صدور القرار المشار إليه ، ومن ذلك:

- أ- التحديد النهائي للضرر ، أو قيام خطر الضرر ، فيجوز في هاتين الحالتين فرض رسم مكافحة الإغراق بأثر رجعي للفترة التي طبقت فيها الإجراءات المؤقتة إن وجدت.
- ب: التحديد النهائي بقيام خطر الضرر ، أو التعطيل المادي لصناعة وطنية ، وفي هاتين الحالتين يجوز فرض الرسم المشار إليه من تاريخ التحديد النهائي بخطر الضرر أو التعطيل المادي.

ج- فرض رسم نهائي لمكافحة الإغراق على منتجات الإغراق التي دخلت للاستهلاك قبل مالا يزيد عن تسعين يوماً من تطبيق الإجراءات المؤقتة ، حين تحدد سلطات البلد المستورد بالنسبة لمنتج إغراق معين أمرين هما:

- ١- أن هناك تاريخاً للإغراق الذي سبب الضرر ، وأن المستورد كان يعرف ، أو كان ينبغي عليه أن يعرف أن المصدر يمارس الإغراق ، وأن مثل هذا الإغراق يمكن أن يسبب ضرراً.



٢- وأن الضرر قد نشأ عن واردات إغراق كبيرة جداً ، في فترة قصيرة نسبياً ، وأن من شأن ذلك تعويض الأثر العلاجي لرسم مكافحة الإغراق الذي سيطبق (بعد صدور القرار النهائي آنف البيان الذي يمكن أن يتأخر صدوره عن المدة المشار إليها ) وذلك بشرط أن تكون الفرصة قد أتاحت للمستوردين المعنيين للتعليق والرد.<sup>(١)</sup>

ثالثاً: المدة الزمنية التي تسري خلالها رسوم مكافحة الإغراق وفقاً للاتفاق:

من الأمور الزمنية الإيجابية في اتفاق مكافحة الإغراق الذي توصلت إليه جولة (أورجواي) هو أن هذه الإجراءات ليست أبدية وإنما لابد أن تتوقف بعد مرور خمس سنوات على اتخاذها ضد صادرات الدول التي يثبت إدانتها بممارسة الإغراق وذلك ما لم توضع السلطات المحلية المعنية بناء على تحقيق يجرى في هذا الشأن أنه عند إزالة هذه الإجراءات سوف يستمر الإغراق ويترتب عليه ضرر جديد لا محالة.

ولهذا تنص المادة [١١] من الاتفاق على أن "لا يظل رسم مكافحة الإغراق سارياً إلا بالقدر والمدى اللازمين لمواجهة الإغراق

---

(١) الاتفاق العام بشأن تطبيق المادة السادسة من جات ١٩٤٧ الوارد بالملحق

الذي يسبب الضرر وعلى سلطات الدولة أن تراجع استمرار فرض الرسم بمبادرة منها عند وجود مبررات أو بناء على طلب صاحب مصلحة يقدم معلومات إيجابية تعزز ضرورة المراجعة بشرط مرور فترة زمنية مناسبة على فرض رسم مكافحة الإغراق النهائي.

ويكون من حق الأطراف ذات المصلحة أن تطلب من السلطات بحيث ما إذا كان استمرار فرض الرسم ضرورياً أو تعديله أو الإثني معاً ، فإذا توصلت السلطات إلى نتيجة بعد المراجعة إلى أنه لم يعد هناك داع لرسم مكافحة الإغراق أنهى الرسم على الفور ودخلت البضائع وفقاً للأصل العام فقط.<sup>(١)</sup>

وتضيف المادة ٣/١١ من الاتفاق بأنه:

"مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة ينهى أي رسم قضائي لمكافحة الإغراق في موعد لا يتجاوز ٥ سنوات من تاريخ فرضه ، أو من تاريخ آخر مراجعة إذا كانت المراجعة قد غطت كل من

---

(١) انظر تفصيل ذلك: د. علي إبراهيم - منظمة التجارة العالمية - مرجع

سابق - ص ٢٤٨ : ٢٤٩ ، د. عطية عبد الحليم صقر - الإغراق - مرجع

سابق - ص ٥٥ : ٥٦.

الإغراق أو الضرر ، ما لم تحدد السلطات في مراجعة بدأت بمبادرة منها أو بناء على طلب معزز من جانب الصناعة المحلية أو باسمها ،خلال فترة زمنية مناسبة سابقة على هذا التاريخ أن من شأن انقضاء الرسم أن يؤدي إلى استمرار أو تكرار الإغراق والضرر ، ويجوز أن يظل رسم المكافحة سارياً انتظاراً لنتيجة هذه المراجعة.(١)

\*\*\*\*\*

---

(١) المراجع السابقة.

## المبحث الرابع تقييم اتفاق مكافحة الإغراق

تعددت الآراء في شأن البنود الواردة في اتفاق مكافحة الإغراق ، وبصفة خاصة ما يحويه هذا الاتفاق من إيجابيات أو سلبيات ، وفيما يلي كلمة موجزة عن هذا التقييم:  
أولاً: أهم سلبيات اتفاق مكافحة الإغراق:

تمثل أهم سلبيات اتفاق مكافحة الإغراق في أن الإغراق هو الحارس الأمين على أسوار الدول الصناعية ، ومن خلاله سوف تفرغ الدول الكبرى نتائج جولة أوروغواي من محتواها ، حيث ستلجأ هذه الدول إلى إتباع أسلوب مكافحة الإغراق باعتباره إجراء حمائياً ذا فعالية شديدة ويجنبها النقد من جانب الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة ، ولهذا فإن الكتاب الذين صنفوا وهلّوا لجولة أوروغواي لم يأخذوا في الاعتبار العيب السلبي في اتفاق مكافحة الإغراق، فكان كل ما يقال عن تحرير التجارة الدولية في مجال هو نوع من العبث ؛ لأن ما جاءت به جولة أوروغواي من إيجابيات أخذه اتفاق مكافحة الإغراق بسلبياته في لعبة دولية كبرى غابت عن أعين الدول النامية أثناء جولة المفاوضات وهذا أسلوب ليس بجديد في عالم التجارة

الدولية ، وكل ما حصلت عليه الدول النامية هو نص المادة (١٥) الذي لا يمنحها أية ميزة محددة أو معاملة خاصة.<sup>(١)</sup>

ولقد انتقد بعض كتاب دول الشمال هذا الاتفاق ورأوا أن جولة أورجواي لم تنجح في معاملة موضوع الإغراق ، كما ينبغي من وجهة نظر الدول النامية ولا من وجهة نظر تحرير التجارة الدولية ، لاسيما وأن لجنة الممارسات الخاصة بمواجهة الإغراق في منظمة التجارة العالمية ذات سلطات واختصاصات ضعيفة ولا تملك سلطة إلغاء ما تتخذه السلطات المحلية من إجراءات مكافحة ضد الواردات من الدول الأخرى حتى لو كانت السلطات المحلية قد خالفت نصوص وأحكام الاتفاق.<sup>(٢)</sup>

فلجنة ممارسة مكافحة الإغراق مجردة من جميع السلطات تقريباً ، فهي تتألف وفقاً للمادة (١٦) من ممثلين لكل الأعضاء ، وتجتمع مرتين على الأقل كل سنة أو بناء على طلب أي عضو ، وتتيح للأعضاء فرصة التشاور حول أي مسائل تتعلق بسير الاتفاق

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. علي إبراهيم - منظمة التجارة العالمية -

مرجع سابق - ص ٢٤٩ ، د. نبيل حشاد - الجات ومستقبل الاقتصاد

العالمي والعربي - ص ٨٠.

(٢) د. نبيل حشاد - الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي - مرجع سابق

- ص ٨٠.



أو تعزيز أهدافه ، وتعمل أمانة منظمة التجارة العالمية كأمانة للجنة ، ويجوز للجنة في أدائها لوظائفها أن تتشاور أو تتطلب المعلومات من أي مصدر تراه مناسباً.

إلا أن على اللجنة قبل السعي إلى هذه المعلومات من مصدر يدخل في ولاية الأعضاء أن تبلغ العضو المعني بذلك تحصل اللجنة على موافقة العضو وأي شركة تجري استشارتها ويبلغ الأعضاء اللجنة دون تأخير بكل الإجراءات الأولية أو النهائية المتخذة لمكافحة الإغراق ، وتطرح هذه التقارير في مقر الأمانة ليطلع عليها الأعضاء الآخرون ويقوم كل عضو بإخطار الأمانة بأي سلطات هي مختصة ببدء وإجراء التحقيق ، وهكذا لا تملك اللجنة أي سلطة فعلية.<sup>(١)</sup>

ثانياً: أهم الآثار الإيجابية لاتفاق مكافحة الإغراق:

أما عن أهم إيجابيات هذا الاتفاق فإن مدة سريان رسوم مكافحة الإغراق لا تزيد على خمس سنوات وفقاً للمادة (١١) ولكن هذا الحكم الإيجابي وضعت عليه قيود قد تفرغه من مضمونه ، وذلك أن المادة تضيف ما لم تحدد السلطات في مراجعة بدأت بمبادرة منها أو بناء على طلب معزز من جانب الصناعة المحلية أو باسمها خلال فترة زمنية مناسبة سابقة على هذا التاريخ إن من شأن انقضاء الرسم أن

---

(١) د. / علي إبراهيم - منظمة التجارة العالمية - مرجع سابق - ص ٢٥٠.

يؤدي إلى استمرار أو تكرار الإغراق والضرر ويجوز أن يظل رسم المكافحة سارياً انتظاراً لنتيجة المراجعة.

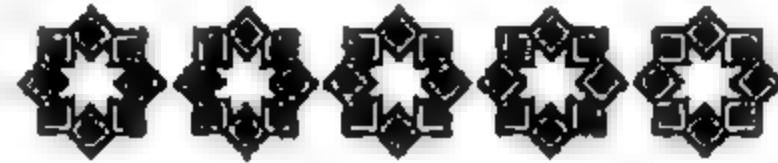
ومن المعلوم أن أصحاب المصالح الذين يتحدثون باسم الصناعة المحلية لن يرضيهم شيء ، وسوف يرفعون أصواتهم دائماً بأن الحل الوحيد هو بقاء ودوام وتأييد الرسوم ، وأن رفعها ينذر بالويل والخراب للصناعات الوطنية ، وسلطات الدول سوف تجد نفسها مضطرة دائماً للانصياع لطلبات ورغبات هؤلاء الذين يشكلون جماعات ضغط مضطرة باسم حماية الصناعات الوطنية.

وهكذا فإن كاتب نص المادة ( ١١ ) قد قيدها وأفرغها من محتواها دون أن تلاحظ ذلك وفود الدول النامية التي كانت حاضرة يوم أوروغواي ، وكان يجب إلغاء الرسم بعد مرور السنوات الخمس المذكورة دون إعطاء أي ذريعة أو مبررات للسلطات المحلية لمد هذه المدة لأن أحداً لا يعرف وبالضبط كم مرة سوف تمتد وربما إلى الأبد.

أما الإيجابيات الأخرى للاتفاق مثل ضبط معنى الإغراق ووضع قواعد واضحة لحساب هامش الإغراق أي الفرق بين السعر الذي تباع به السلعة في بلد المنشأ والسعر الذي تباع به في الدولة المستوردة التي تزعم وجود إغراق وتحديد قيمة رسم المكافحة وتحديد معايير وقوع الضرر من الإغراق وقيام رابطة السببية بين

الاثنين - فكلها إيجابيات لا تلغي السلبيات ولا تفيد الدول النامية شيئاً يذكر في هذا الخصوص.<sup>(١)</sup>

ومهما يكن من أمر فإن الإغراق أحد صور المنافسة الشريرة التي يمارسها بعض المنتجين لإلحاق أضرار بالغة بالمنتجين المحليين وإخراجهم من السوق حتى يتمكن هؤلاء المنتجون من احتكار إنتاج السلع ، وبالتالي السيطرة على الدول وخاصة النامية وإجبارها على التبعية الاقتصادية إذا كان ذلك كذلك فما هي التدابير الشرعية المقررة في هذا الشأن؟ هذا ما سنعرفه في المبحث التالي.



---

(١) د/علي إبراهيم-المرجع السابق - ص ٢٥٠ : ٢٥١.

## المبحث الخامس

### المنظور الشرعي للإغراق و تدابير مكافحته

وفيه مطالب ثلاثة :

#### المطلب الأول

##### الإغراق من منظور إسلامي

بحث الفقهاء الإغراق - بالمعنى المتعارف عليه اقتصادياً - في نطاق بيان حكم التسعير ، وبصفة خاصة حكم ما إذا كان للسعر سعر غالب فأراد بعضهم أن يبيع بأنقص منه ، فهل يقر على ذلك ، أم يمنع من النقصان؟ قال الإمام مالك رحمه الله يمنع من ذلك. واحتج بما رواه في موطئه عن يونس بن سيف عن سعيد بن المسيب: "أن عمر بن الخطاب مرّ على حاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيبا له في السوق ، فقال له عمر: إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا".<sup>(١)</sup>

قال الإمام مالك: لو أن رجلاً أراد فساد السوق فحط عن سعر الناس لرأيت أن يقال له: إما لحقت بسعر الناس وإما رفعت".<sup>(٢)</sup>

---

(١) الإمام مالك: الموطأ - ص ٣٦١ - ط: دار البحار بيروت - ط أولى ١٩٨٦

(٢) ابن القيم: الطرق الحكمية - ص ٩٨ ، ابن حزم: المحلى - ج ٩/ ١٧٣.

ويرى الاقتصاديون المحدثون ما يراه الإمام مالك من فساد السوق والصناعة بتعمد الحط من الأسعار ، فهم عندما يتكلمون عن ما يسمى: "بحرب الأسعار" ، يقول بعضهم:

"قد يعمد أحد البائعين إلى خفض ثمن منتجه بغية الزيادة في حجم المبيعات فيؤدي ذلك إلى نقص مبيعات البائعين المنافسين له فيعمدون بدورهم إلى الانتقام من هذا البائع بسياسة مضادة عن طريق خفض منتجاتهم ، وقد يحاول هذا البائع أن يرد على هذه السياسة الانتقامية بالتمادي في خفض ثمن منتجه ، فيفضي هذا السلوك إلى سلوك مضاد من جانب البائعين المنافسين له ، إذ يتمادون بدورهم في خفض أثمان منتجاتهم، وهكذا تتشب حرب الأسعار وتتفشى في الصناعة بأسرها ، بحيث تحاول كل منشأة القضاء على المنشآت الأخرى المنافسة لها ، وقد تنتهي هذه الحرب إلى أوخم العواقب بالنسبة لبعض منشآت الصناعة".<sup>(١)</sup>

وعلى هذا فالإغراق الممنوع شرعاً هو:

"بيع السلعة بأقل من ثمنها الأصلي بقصد الإضرار بالغير"

ولكن هنا تساؤل آخر وهو:

---

(١) د./ حسين عمر - المنافسة والاحتكار - ص ١٢٢ - ط: دار النهضة العربية

١٩٩٠م.



هل كل بيع لسلعة بثمن أقل من ثمنها الأصلي يعد إغراقاً من المنظور الإسلامي؟

والجواب: ليس كذلك ، فالتاجر في الإسلام يجلس بنية التيسير على الخلق ، وقد يحتسب بتجارته وجه الله تعالى ، وفي سبيل ذلك قد يبيع السلعة بأقل من ثمنها بنية الإحسان إلى الناس ، وطلباً لوجه الله تعالى.

قال ابن حزم: "وإذا عرضت السلعة بأقل من سعر السوق فلا يجوز للحاكم أن يتدخل أو يجبر صاحب السلعة على بيعها بسعر السوق ، فإن قيل إن في هذا إضرار بأهل السوق ، فالجواب: أن هذا باطل ، بل في قولكم أنتم الضرر على أهل البلد كلهم، وعلى المساكين ، وعلى هذا المحسن إلى الناس ، ولا ضرر في ذلك على أهل السوق ؛ لأنهم إذا شاءوا أن يرخصوا كما فعل هذا فليفعلوا ، وإلا فهم أملك بأموالهم كما هذا أملك بماله".<sup>(١)</sup>

وقال ابن رشد: "ولا يسلام أحد على المسامحة في البيع بالحطيطة"<sup>(٢)</sup> منه ،

---

(١) ابن حزم: المحلى - ج ٩/٧٦٤.

(٢) بيع الحطيطة أو الوضيعة هو بيع السلعة بأقل من ثمنها الأصلي. انظر: الدرر لأحكام شرح غرر الأحكام لمن لا خسرو ج ٢/١٨٠ ط الحلبي ١٩٧٣ م.

بل يشكر على ذلك إن فعله لوجه الناس ، ويؤجر إن فعله لوجه الله تعالى".(١)

وعلى هذا ففرق كبير بين بيع السلعة بأقل من ثمنها بقصد القضاء على المنافسة والإضرار بالآخرين ، وبين بيعها بأقل من ثمنها قرابة وحسبة لله تعالى ، وهو فرق بيّن تستحسنه العقول الراشدة وتحض عليه النصوص الشرعية.



---

(١) ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد -ج٢/١٢٢ ط دار الفكر. ومن الثابت أن هذه الصورة المثالية تحمل عليها النزعة الإيمانية الصادقة التي هي ثمار نعمة الإسلام ، الذي يحمل صاحبه على الإيثار والتضحية بالمصلحة الخاصة - الربح الوفير - في سبيل المصلحة العامة ، وهو شعور يستحيل أن يتأتى في ظل مجتمع رأسمالي يقدر المصلحة الخاصة دون أدنى اعتبار لآلام المحرومين ، بل هو مجتمع قاس يبني آماله على أنقاض المنكوبين.

## المطلب الثاني

### تدابير منع الإغراق وأساليب مكافحته من منظور شرعي

وضع الإسلام الكثير من التدابير ، وصاغ العديد من السياسات الاقتصادية التي من شأن العمل بها الاستقرار الاقتصادي في أزهى صورته ، ويأتي في مقدمة هذه التدابير وتلك السياسات ما يأتي:  
أولاً: إقامة السوق على مقتضى قوانين العدل:

فلا بخس ولا تطيف ولا وكس ولا شطط ، قال تعالى على لسان شعيب: ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ﴾<sup>(١)</sup>

وفي سبيل ذلك أقر الإسلام جهاز الأسعار كمحرك للنشاط الاقتصادي ، فعن أنس - رضي الله عنه - قال: "غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله لو سعرت؟ فقال: إن الله هو القابض الباسط ، وإنني لأرجو أن ألقى الله عز وجل ، ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال".<sup>(٢)</sup>

(١) سورة هود الآية [ ٨٥ ]

(٢) أخرجه الترمذي في سننه كتاب البيوع باب ما جاء في التسعير ج ٣/٥٩٦

رقم ٣١٤ ، وقال أبو عيسى: حديث حسن وصحيح ، وأحمد في مسنده ج ٢/

يقول الإمام الشوكاني: "ووجهه أن الناس مسلطون على أموالهم والتسعير حبر عليهم والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين ، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع في توفير الثمن".<sup>(١)</sup>

وتحقيقاً للعدل المرغوب شرعاً والموصل إلى المنافسة الكاملة اشترط الاقتصاديون في هذه السوق عدة شروط منها:<sup>(٢)</sup>

١- كبر عدد المتعاملين فيها من البائعين والمشتريين ، حتى لا يستطيع بائع واحد رفع سعر السلعة بتحكمه في البيع ، ولا يستطيع أيضاً من الجانب الآخر مشتر واحد أن يبخس ثمن الشراء بتحكمه في الشراء.

٢- عدم وجود اتفاق بين مجموعتين من البائعين على رفع ثمن سلعة ينتجونها ، أو تحجيم الإنتاج أو اتفاق المشتريين على خفض ثمن سلعة يشترونها لتخفيض ثمن الشراء.

٣- المعرفة الكاملة بأحوال السوق حتى لا ينفرد واحد بميزة احتكارية بطرد غيره ، وينفرد وحده بالسوق.

---

(١) الإمام الشوكاني: نيل الأوطار ج ٣٣٥/٥ ط دار الفكر بيروت.

(٢) في مجمل هذه الشروط انظر: د. / يوسف كمال محمد - فقه الاقتصاد

الإسلامي - ص ٢١٥ وما بعدها - ط دار القلم الكويت.

٤- حرية الدخول والخروج لأي فرد أو شركة ، دون مانع قانوني أو إجرائي أو عدائي بحيث لا يخلق السوق على مجموعة بعينها من البائعين أو يحظر الشراء على نوع معين من المشتريين.

٥- تماثل وحدات السلعة بأن تكون السلعة مثلية ، حتى يتحقق لها سعر موحد ، واختلاف السلع في التعليب أو التغليف مثلاً يوهم المشتري بمميزات ليست فيها ، ويشجع البائع على إيجاد سوق خاص بها.

وتوافر الشروط السابقة يؤدي إلى سيادة سعر واحد في السوق يتم التعامل به ، ولا يمكن لأي بائع أن يزيد سلعته وإلا كسدت سلعته.

أما الذي يخفض سعر سلعته فإنه تستنفد سلعته ، ولكن بما أن المنافسة قد أوصلته إلى الحد الأدنى من الربح ، فإن ذلك لا بد أن يعود عليه بالضرر. ومن الثابت أن التبادل في الإسلام يقوم بصفة عامة على أساس الجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، وتحقيق المنافع بأشكالها المختلفة ، وذلك في إطار من المنافسة التامة التي تكفل لقوى العرض والطلب التفاعل الحر في الأسواق ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة إذا ما انحرفت السوق عن قواعد المنافسة وتسري القواعد التبادلية هذه على أنشطة التبادل الداخلي والخارجي ، ومن أهم هذه القواعد:



النهي عن تجاوز الحقيقة في كافة الأمور ، ولا يبالغ البائع في مزايا سلعته لتضليل المشتريين لتفضيل سلعته على سلعة غيره ، أو لحثهم على شراء مالا يحتاجون إليه ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾<sup>(١)</sup>

وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه أن رجلاً أقام سلعة وهو في السوق ، فحلف بالله لقد أعطي بها مالا يعطى ، ليوقع فيها رجلاً من المسلمين ، فنزلت : ﴿ إِن الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ، وَلَا يَكْلِمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup>

فإذا كان الإسلام يحرم على التاجر ترويج سلعته بالحلف الكاذب ، فالإغراق في حرمة أشد ؛ لأنه يفسد السوق على العامة .  
ثانياً : ترسيخ مبدأ المبادرة الفردية :

وبيانه أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على حرية الإنسان في أن يمتلك ناتج عمله ، وأن يتصرف فيه وفق ما يراه محققاً لمصلحته ، ما لم

(١) سورة النحل الآية [ ١٠٥ ]

(٢) سورة آل عمران الآية [ ٧٧ ] ، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه من

كتاب البيوع باب ما يكره من الحلف في البيع ج ٣ / ٦٠ .

يترتب على تصرفه ضرر بعامة الناس ، فإن الضرر يزال ، لقوله ﷺ "لا ضرر ولا ضرار".<sup>(١)</sup>

فإذا غالى أصحاب السلع في ثمنها مغالاة تضر بالناس وجب حينئذ رفع الضرر. قال صاحب الهداية: "فإذا كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير فحينئذ لا بأس به بمشورة أهل الرأي والبصيرة".<sup>(٢)</sup>

ومؤدى ما تقدم أن التسعير الذي يأمر به الإسلام هو التسعير العادل الذي لا وكس فيه ولا شطط. يقول الإمام علي عليه السلام "وليكن البيع بموازين عدل وبأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع".<sup>(٣)</sup> وقال ابن القيم رحمه الله تعالى "وأما إذا كانت حاجة الناس لا تندفع إلا بالتسعير العادل سعر عليهم الإمام تسعير عدل لا وكس فيه ولا شطط".<sup>(٤)</sup> ووجه ذلك أنه يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة

(١) سبق تخريجه [٣]

(٢) الميرغيناني: الهداية شرح بداية المبتدي ج ٤/٩٣.

(٣) الشريف الرضي: نهج البلاغة - ج ٣/٥ تحقيق الإمام محمد عبده - ط دار

النهضة بغداد ١٩٨٢ م.

(٤) ابن القيم: الطرق الحكيمة - ص ٢٥٨.

والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه إجحاف بالناس".<sup>(١)</sup>

ثالثاً: النهي عن البيع بسعر منخفض بقصد الإضرار:  
وبيانه أن فالتسعير ليس أداة تشريعية لمعالجة الاحتكار فقط ،  
وإنما يمكن استخدامها كأداة لزيادة عرض السلع الضرورية وتنظيم  
الطلب عليها.

والدليل على ذلك ما رواه سعيد بن المسيب عن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيباً بالسوق ،  
وكان يبيع بأقل من السعر الزائد ، وبين يديه غرارتان فسأل عن  
سعرهما فسعر له مدين لكل درهم فقال له عمر: قد حدثت بعير  
مقبلة من الطائف تحمل زبيباً وهم يعتبرون بسعرك: فإما أن ترفع  
السعر ، وإما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت".<sup>(٢)</sup>

والنص واضح الدلالة في تقرير الكثير من المبادئ الاقتصادية  
ومنها:

- ١- قول عمر لحاطب: "إما أن ترفع السعر" فيه دليل على أثر  
التسعير في زيادة عرض السلع الضرورية منها - وما في  
حكمه - التي يحتاج إليها الناس تمثل رغبة التجار في

(١) ابن القيم: الطرق الحكيمة - المرجع السابق. - ص ٢٥٨

(٢) سبق تخريجه، ص [١٤١]

السعر المناسب الذي يحقق لهم الربح الكافي مما يؤدي بهم إلى التآني في الدخول ببضائعهم المجلوبة إلى تلك السوق التي يتوفر فيها ذلك السعر المناسب.

ويدل على ذلك قول عمر لحاطب "وهم يعتبرون بسعرك" أي أن أصحاب القوافل التجارية القادمة من الطائف ينظرون إلى سعر حاطب وهو السعر السائد في السوق آنذاك - سوق المدينة المنورة - ولا شك أن مثل هذا السعر يحقق طموحات التجار في الربح العالي مما يدفعهم إلى عرض سلعهم في السوق المحلية.

وبالنظر إلى هذا الأثر نجد أن السعر السائد في السوق المحلية إذا لم يحقق الربح المناسب والمعقول لطائفة التجار فإنهم سوف يعرضون عنه راحلين إلى أسواق بديلة.

٢- ويفهم من النص - أيضاً - أن الفاروق عمر - رضي الله عنه - عرف أن السلطة يجب عليها أن تلعب دوراً نشطاً لتنظيم التجارة الخارجية وذلك دون تضحية لا مسوغ لها بالحرية الفردية ، وإن وجد ثمة قيد فردي فهذا قيد شرعي أخلاقي لمنع النشاط الداخلي للسوق من التأثير على تنظيم حركة التجارة الخارجية أو بتعبير آخر عرف عمر كيف يحقق التوازن السليم بين مصلحة كل أفراد المجتمع. فلعله رضي الله عنه رأى المصلحة أولاً: في المنع لظنه أنه أرخص السعر لضرر هؤلاء الجالبيين أو للتغريب بهم ،

فلما علم الحقيقة وأن هذا لا يبيع ماله رخيصاً من أجل  
ضرر غيره رجع إليه وقال له إن الذي قلت لك ليس  
بمعرفة مني ولا قضاء ، وإنما هو شيء أردت به الخير  
لأهل البلد فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع".<sup>(١)</sup>

وهذا شيء عظيم لا غنى للمعاملات عنه ، فيجب على ولي  
الأمر ألا يتركهم يتحكمون في الناس بأسعارهم.

ويفسر البعض سلوك الخليفة عمر بقوله: "إن عمر ظن أن حاطباً  
يرخص في السعر بقصد القضاء على المنافسة والإضرار بالغير  
القادمة من الطائف ، وهو إذا رخص في السعر بهذا القصد فإن  
التجار القادمين بالسلعة من الخارج سوف يمتنعون عن الجلب ،  
وبذلك لا يبقى منافس لهذا المرخص في السعر فيبيع كيف شاء بعد  
القضاء على المنافس ، وعند ذلك يرفع السعر ، وهذه المنافسة غير  
المشروعة في القانون الحديث ، وفيها مصلحة حاضرة ، ولكنها تتخذ  
ذريعة لمفسدة أرجح منها في المستقبل ، وربما تأكد عمر بعد ذلك أن  
حاطباً لا يقصد شيئاً من ذلك ، وأن قرينة البيع بهذا السعر لا تصلح  
دليلاً على القصد - هو مناط الحرمة - وسبباً للمنع في هذه الحالة  
فرجع لحاطب وقال له ما قال".<sup>(٢)</sup>

(١) البيهقي: السنن الكبرى ٢٩/٦.

(٢) د. / حسين حامد حسان - نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي - ص ٣٣٤.



رابعاً : تنظيم التعامل الخارجي وفق أسس اقتصادية تضمن الاستقرار الاقتصادي:

ومنها: حرية التبادل ، وحرية ترك الأسعار وفقاً لمستوى العرض والطلب والمحافظة على سعر المثل وغيره مما يضمن للمستهلك خيارات متعددة ، ويبعده عن ظروف الرضا بالأمر الواقع ويعمل على إرخاص الأسعار ، ومن هنا جاء قول الرسول صلى الله عليه وسلم "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون".<sup>(١)</sup>

ولكن يجب تقييد الجلب - الاستيراد - ألا يترتب عليه إضرار بالسوق بمعنى ألا يحط الجالبون السعر بما يضر بأحوال عامة التجار والصناع ، ومن ثم تكون مهمة ولي الأمر في هذا الشأن:

١- منع أي تواطؤ بين التجار على احتكار عرض السلع وطرحها في الأسواق بسعر مخالف لسعر المثل من خلال الاستحواذ على الكميات المطلوبة.

٢- إزالة المعوقات أمام عملية التجارة الخارجية.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه من كتاب التجارات باب الجلب والحكره جـ٢/

- ٣- عدم إلزام الجالبيين في الأسواق بالأسعار المجحفة لهم.<sup>(١)</sup>  
٤- منع إغراق الأسواق بالسلع المجلوبة حفاظاً على معاش  
التجار وأهل الصنائع.

رابعاً: الوقاية من عوامل الانحراف:

وهي كثيرة ، فالإسلام ينهى عن تلقي الركبان: وهو أن  
يعمد التجار إلى ملاقة القادمين من المنتجين خارج السوق  
فيشترون منتجاتهم بأثمان رخيصة تقل عن الأثمان السائدة  
في السوق ، فيلحقون بهم الضرر ، ثم يعمد هؤلاء التجار  
إلى بيع المنتجات التي اشتروها إلى المستهلكين النهائيين  
بأسعار تزيد كثيراً عما دفعوا فيستغلون بذلك الفريقين.<sup>(٢)</sup>  
كما ينهى الإسلام عن الاحتكار لما فيه من إهدار لحرية التجارة  
والصناعة وتحكم في الأسواق ، يستطيع معه المحتكر أن يفرض ما

---

(١) وفي هذا يقول الفاروق عمر: "أيا جالب جلب على عمود كبدة في الشتاء  
والصيف فليبع كيف شاء ، وليمسك كيف شاء". معالم القربة في أحكام  
الحسبة - ص ١٢٢ - ط: دار الحداثة بيروت ١٩٩٠م.

(٢) انظر: السرخسي: بدائع الصنائع - ج ٥/٢٣٢ ، - ابن رشد - بداية المجتهد -  
ج ٢/١٤٤ ، - الشيرازي - المهنذب - ج ١/٢٩٢ ، - ابن قدامة: المغني - ج ٤/  
٢٤١ وغيرها.

يشاء من أسعار على الناس ، فيرهقهم ويضرهم في معاشهم وكسبهم ، ويقتل روح المنافسة التي تؤدي إلى الإتقان والجودة. وزيادة على ما تقدم فإن الإسلام يدعو إلى وجوب عرض السلعة في سوقها وإتاحة الفرصة أمام المنتج حتى يصل بها إلى السوق فيعرضها ويعرف سعرها ، وفي ذلك تقليل للوساطة بين المنتج والمستهلك حتى لا تتحمل السلعة زيادة النفقات بزيادة الأيدي التي تتداولها ، كما نهى الإسلام عن بيع الحاضر للبادي وعن الغش والتدليس، وفي كل ذلك حماية للسوق من الإغراق ، وحماية للمستهلكين.



### المطلب الثالث

#### الأضرار الاقتصادية للإغراق من منظور إسلامي

من الثابت شرعاً أن الغلاء الذي يكون ناتجاً عن تدخل عوامل مفتعلة في السوق من تلاعب بعض التجار - داخلياً وخارجياً - بالأسعار ، واحتكارهم للسلع ، وهو ظلم للمستهلك وتواطؤ عليه ، وكلاهما ضرر والضرر ممنوع شرعاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"<sup>(١)</sup>

والضرر كما يجب رفعه في حالة ما لو غالى أصحاب السلع في ثمنها مغالاة تضر بالناس ، يجب رفعه كذلك في حالة خفض ثمنها بقصد الإضرار بقوانين المنافسة الحرة ، التي يكون من شأن الإخلال بها الإضرار بالمستهلك ولو في المدى البعيد ، كما رأينا أنفاً. وزيادة على ما تقدم فهو إفساد للسوق والإفساد منهي عنه شرعاً ، فالإغراق وما يؤدي إليه من احتكار ، ومن ثم نقص مفتعل في عرض السلعة ، من شأنه ارتفاع الأسعار ، وهذه تضر كثيراً بالفقراء ، فلا يستطيعون شراء ما يلزمهم ، بينما يقوى الأغنياء على شرائها ،

---

(١) سبق تخريجه ص ٣ . والضرر هو: كل عمل من شأنه أن يلحق النقص

بالإنسان في نفسه أو دينه أو عرضه أو ماله ، والضرار هو إلحاق الضرر

بالغير. انظر: ابن نجيم - الأشباه والنظائر - ص ٨٧ وما بعدها.

وفي هذا يقول ﷺ "من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليُغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة".<sup>(١)</sup>  
والحديث يدل على خطورة كل تصرف يضر بمصلحة الناس ،  
ولا ضرر أعظم من الإغراق وما يترتب عليه من ارتفاع الأسعار أو  
فساد السوق.

ومن ناحية ثالثة من شأن الإغراق وما يصحبه من احتكار  
وإضرار بالآخرين قتل روح المنافسة البناءة فيكون ذلك سبباً في عدم  
إتقان وتحسين أو تطوير المنتجات ، وإتلاف فائض الإنتاج لرفع  
الأسعار كما حدث في البرازيل عندما أحرقت الأطنان من البن  
والقمح والذرة بينما الملايين لا تجد حاجتها ، وإعدام الفاكهة في  
السوق الأوروبية المشتركة ، وكم رأينا من صيدليات تحتكر الدواء

---

(١) مسند الإمام أحمد ج ٢/٢٣٦ ط دار الفكر بيروت. والحديث قال عنه الهيثمي  
في مجمع الزوائد:- "رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط إلا إنه  
قال: "كان حقاً على الله أن يقضه في معظم من النار" وفيه زيد بن أبو  
المعلّى ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله رجال الصحيح" انظر: مجمع  
الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي " ج ٤/١٠ ط دار الكتب العلمية بيروت ، ط  
أولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦



وتمنعه من المرضى الذين يعانون من الآم أمراضهم ودأب فيها الاحتكار الجشع سعياً وراء الكسب الحرام ، والاتجار في الآلام.<sup>(١)</sup>

يقول الدكتور محمد عبد الله العربي: "خطر الاحتكار على الاقتصاد العالمي أصبح في غير حاجة إلى مزيد من البيان فكلنا نعلم كيف تغلغل الاحتكار الظاهر والخفي في أكثر ميادين الإنتاج العالمي ، وكيف تحالف المحتكرون من أقطاب المال عبر حدود بلادهم مع زملائهم في بلاد أخرى ونجحوا في تحديد الأسعار التي تؤتيهم الربح الفاحش ، وخلقوا الأزمات وتآمروا على بخس أثمان المواد الخام التي تنتجها البلاد النامية إضراراً بأكثر من ثلثي سكان الأرض".<sup>(٢)</sup>

ورحم الله العلامة ابن القيم حيث قال: "فإذا كانت الطائفة التي تشتري نوعاً من السلع أو تبيعها قد تواطئوا على أن يهضموا ما يشترونه فيشترونه بدون ثمن المثل، ويبيعوا ما يبيعونه بأكثر من ثمن المثل ويقتسمون ما يشتركون فيه من الزيادة كان إقرارهم على ذلك معاوناً لهم على الظلم والعدوان ، وقد قال تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾".<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: د. / رمضان الشرنباصي - حماية المستهلك في الفقه الإسلامي -

ص ٦١ - مطبعة الأمانة مصر - ط أولى ١٤٠٤ هـ.

(٢) المرجع السابق - ص ٦٢.

(٣) ابن القيم: -الطرق الحكمية - ص ٢٤٧ ط: السنة المحمدية.

## المبحث الخامس تحقيق وموازنة

ظهر لنا مما تقدم - ومن خلال المقارنة بين السياسات العامة المتعلقة بالإغراق ، والتدابير الشرعية المقررة في هذا الشأن ، مدى السبق والتقدم الذي حققه الاقتصاد الإسلامي في هذا الصدد ، وذلك من خلال النصوص التي تمنع حرية الأسعار منعاً من الإضرار بالناس ، فإذا أدت تلك الحرية إلى الإضرار بالناس (الإغراق) وقلت المنافسة الخيرية فعندئذ لا خلاف بين العلماء على ضرورة التسعير .

ويكون ذلك في التجارة الخارجية بفرض رسوم تعويضية عادلة على واردات المنتج المغرقة تعادل هامش الإغراق وهو الفرق بين القيمة العادية (العادلة) وبين سعر التصدير ، وعلى ذلك فإن ما تتخذه الدول التي تتعرض للواردات المغرقة من فرض رسوم تعويضية للوصول إلى السعر العادل الذي لا شطط فيه ولا وكس أمر واجب حتى لا يتعرض مجتمع الصناع الوطنيين للضرر حيث يجب أن يبيعوا بسعر عادل يغطي التكاليف المعيارية وهامش ربح معقول لا مغالاة فيه .

وشبيه بهذا الإجراء ما فعله الفاروق عمر رضي الله عنه ، وهو بصدد تنظيم دخول السلع الأجنبية إلى البلاد الإسلامية حين خفض العشور إلى النصف على السلع التي تحتاجها المدينة المنورة عاصمة الدولة الإسلامية تحقيقاً ورعاية للمصلحة العامة التي يقتضيها التشريع الاقتصادي الإسلامي آنذاك ، وأما غيرها من السلع التي لا تحتاج إليها المدينة أقيمت عليها العشور كاملة محافظة وحماية لاقتصاد الدولة الإسلامية.(١)

وزيادة على ما تقدم يمكن القول بتطابق وجهة النظر في الاقتصاد الإسلامي والوضعي في شأن أن الإغراق وإن كان يحقق مصلحة كبيرة للمستهلك - وهي السعر المنخفض - إلا أنه يجعل الصناعة المحلية غير قادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية ، وقد أدى ذلك بالفعل ، ليس إلى تقليل الإنتاج وزيادة المخزون فقط ، ولكن التوقف التام عن الإنتاج والخروج من السوق ، وهو ضرر كبير ما بعده من ضرر.

هذا فضلاً عما يؤدي إليه الإغراق من ظهور الاحتكارات من الدول المصدرة ، والمتمثلة في الدول المتقدمة بما يؤدي إلى المزيد من الارتفاعات السعرية حيث لا بد من الاستيراد وما يترتب عليه من تبعية اقتصادية بمختلف توابعها وآثارها ، فيجب الحذر كل الحذر.

---

(١) انظر في هذا: السرخسي: المبسوط - ج ٢/ ١٩٩.

وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَأَن أَحْكَم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَم أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

---

(١) سورة المائدة الآية [ ٤١ ]





**الفصل الرابع**  
**سبل تجنب آثار الحرب**  
**الاقتصادية**  
**على مالية الدولة دراسة**  
**مقارنة.**



## تمهيد:

من تمام نعمة الله تعالى على أمتنا العربية والإسلامية أن حباها بكثير من مقومات الريادة والسيادة ،لو أحسنت تطبيق منهج الله تعالى ، وقامت بواجب الاستخلاف الشرعي ، واحتكمت إلى قوانين الحق والعدل والإنصاف والمساواة ، وتركت ما هي عليه من تبديد الموارد ، وتوظيفها في قطاعات اقتصادية لا تخدم إلا نخبة من المواطنين، لو فعلت ذلك لكانت قوة لا يستهان بها ، ولا تكون لقمة سائغة لأعدائها ،وقد بات يأكل منها القاصي والداني ،فإننا لله وإنا إليه راجعون على ما أصابنا وحل بنا.!!

وحتى تكتمل الفائدة يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مباحث خمسة:

- المبحث الأول:تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية.

- المبحث الثاني: توظيف العائد النفطي بما فيه مصلحة

الدول العربية والإسلامية.

- المبحث الثالث:الاعتماد على الذات في مختلف القطاعات

الإنتاجية.

- المبحث الرابع:الاقتصاد في استعمال المتاح من الموارد.

- المبحث الخامس:جواز دفع مال لغير المسلمين اتقاءً لشرهم.

## المبحث الأول

### تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية

للخروج من الدائرة الضيقة في مجال الإنتاج الناتجة عن الآثار الدامي للحرب الاقتصادية على مقدرات الدولة يجب توجيه رؤوس الأموال العربية والإسلامية بأقصى سرعة إلى مناطق إنتاج الطعام والغذاء والدواء، بادئين بمزارع القوات، وكل أنواع الحبوب المكونة لرغيف الخبز. ثم بقية ما يحتاجه الغذاء مراعين الضروري، الأهم فالمهم في هذا المجال، بعيداً عن الإنتاج الاستهلاكي الترفيهي إلا بمقدار ما تقتضيه ضرورة الحال، وهذا واجب عيني على كل مسلم، لا يجوز له إهماله أو مخالفته.

كذلك يقع على الدول العربية والإسلامية عبء تحقيق الجوانب الاقتصادية المحققة لمقاصد الشرع، من إزالة أسباب الضرر المهلك بطريق الوجوب الملزم، حسبما تقتضيه مصلحة الأمة العربية والإسلامية، بطريق التنسيق المؤدى للتكامل المالي الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية، حسبما تؤدي إليه دراسة الجدوى الاقتصادية، القائمة على أسس علمية من أهل الخبرة العدول، بعيداً عن المصلحة الفردية أو الشخصية في أي بلد من البلاد العربية

والإسلامية؛ لأن الخير في أي بلد منها سوف يعود على جميع أفرادها، باعتبارها أمة واحدة، بغض النظر عن المظهر الشكلي للحكم والسياسة، وإن تعددت أنواعه ما دامت تعمل للهدف الأصلي الذي يريده الإسلام، وهو إسعاد الإنسان، وهو هدف واحد يجمع الكل في النهاية، باعتبارهم جميعاً أمة واحدة، يشد أزرها كل أفرادها، ومجتمعاتها بعضهم بعضاً .

وتظهر أهمية هذا القول في وقتنا الحالي الذي ينادى فيه بتكوين سوق شرق أوسطية، تزيد من درجة نمو الاقتصاد غير العربي والإسلامي - الإسرائيلي - والذي يفوق بعض الدول العربية بعشرين مرة، بسبب المعونات المقدمة لإسرائيل من الخارج، والتي استثمرت أحسن استثمار ممكن لصالح هذه الدولة، وعلى سبيل المثال بلغت المعونة الأمريكية لإسرائيل خلال عشر سنوات ١٩٨٠/١٩٩٠ ما يزيد عن ٧٧ مليار دولار أثناء حرب الخليج، لذا فإن قيام السوق العربية المشتركة ستكون في حالة قيامها القوة الكبيرة



التي تحمي الدول العربية من الاستغلال الاقتصادي والإسرائيلي (١) كذلك تظهر أهمية هذا القول إذا قوبلت بالحقائق الاقتصادية الآتية:

(١) ما أظهرته حرب أكتوبر ١٩٧٣م، عندما أحجم العرب عن تصدير البترول إلى الغرب فقد قرر "هنري كيسنجر" قائلاً على العرب أن يشربوا نפטهم وقال: "برميل بترول = حبة قمح."

---

(١) انظر تفصيل ذلك: الأهرام الاقتصادي - الأولوية للسوق العربية المشتركة - العدد ١٢٩٩/٦/١٢/١٩٩٣ ص ٢٢، بل تشير التقارير إلى أن مكاسب الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ستكون لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، ففي تصريح الكاتب الإسرائيلي "تسفيكا" في جريدة (على همش مار) الصادرة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣ م، يؤكد فيه أن تدفق الأموال الأمريكية، والأوروبية، والخليجية لتنفيذ الجزء الاقتصادي في الاتفاق سوف ينقل إسرائيل إلى مشارف عصر آخر من منظور اقتصادي - انظر: الأهرام الاقتصادي - العدد السابق ص ٢٣.

كذلك هناك الشركات متعددة الجنسيات، والتي تعد بمثابة استثمار اقتصادي للدول الإسلامية، وهو الأمر الذي فرض التعجيل بقيام سوق إسلامية مشتركة - د/ جعفر عبد السلام - مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ١٧ ربيع الأول ١٤١٦ - أغسطس ١٩٩٥ ص ٣٧ مؤتمر القاهرة عن السوق الإسلامية المشتركة.

وما قال وزير الزراعة الأمريكي آنذاك: "أنا لن نسمح أن تكون هناك سلة خبز في العالم سوى الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكندا وأستراليا. (١)

(٢) ما أشارت إليه ندوة المصارف العربية التي عقدت في نهاية عام ١٩٨٩، إلى أن حجم رؤوس الأموال العربية الموجودة بالخارج تزيد على ٨٧٠ مليون دولار، فإذا طرحت منها مديونية هذه الدول، وهي عبارة عن ٢٠٠ مليون دولار، كان هذا معناه أن الدول العربية دائن صاف للعالم الخارجي بما يزيد عن ٦٧٠ مليون دولار.

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن المحاولات التي أتجه فيها رأس المال العربي إلى الاستثمار في المشروعات الصناعية، كانت محدودة وقوبلت بموجة من العداء الواضح، مما دفع معظم المشروعات الصناعية إلى التخلص من الاستثمارات من هذا النوع. (٢)

(٣) معظم الأموال العربية موظفة في الخارج في شكل ودائع في البنوك، أو قروض للحكومات، والهيئات الدولية، والقليل منها على

---

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامي - عدد ٨٧ - أكتوبر ١٩٨٨ ص ٦٣/٦٤.

(٢) انظر: جريدة الأهرام عدد ١٢/٢/١٩٩٣ ص ١٥.

شكل أسهم وحصص في شركات، وتستفيد الدول الرأسمالية من ذلك إفادة بالغة في علاج مشاكلها الاقتصادية. (١)

(١) - التوظيفات المالية والنقدية للفوائض البترولية في الدول الصناعية المتقدمة، د/ زين العابدين ناصر - مجلة الحقوق الشرعية - الكويت - العدد الثاني ١٩٧٩ ص ٩٨ ومقال د/ السيد عبد المولى: فائض الأموال العربية وإمكانية استثماره في المنطقة العربية - مجلة الاقتصادي العراقية - العدد الأول والثاني ١٩٧٦ كانون الثاني حزيران - ص ١٨١ وما بعدها .

= وعلى سبيل المثال أظهر برنامج المرشحين للانتخابات الأمريكية أن مديونية الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى ٤٣ تريليون دولار - والتريليون - ألف مليار دولار - أي أن كل فرد من الولايات المتحدة مدين بمبلغ قدره ٣٤ مليون دولار. انظر: جريدة الأهرام عدد ١٧/٨/١٩٩٢ ص ٥ - وفي دراسة أخرى أن حجم الديون الأمريكية حتى الآن ١٥ تريليون دولار وهذا معناه أن الديون الأمريكية تمثل شريطاً من الدولارات فئة مائة دولار طوله ٣٢٠٠ مليون ميل انظر جريدة الأهرام عدد ٢٣/١١/٩٣ ص ٥.

ويلاحظ كذلك أن البنوك الدولية تقرض بفائدة تجاوز ٢٠% مثلاً، مع أنها تكون قد اقترضت من البنوك العربية بفائدة ١٥%، والأخيرة أخذت من الأفراد بفائدة ١٠% - فالمنتسب للإسلام أعطى البنك العربي بفائدة ١٠%، فأعطاهم الأخير للبنك الأجنبي بفائدة ١٥%، فأعطاهم البنك الأجنبي للدول الفقيرة ومعظمها دول إسلامية بفائدة قدرها ٢٠% - انظر:- البنوك والاستثمار - د/ علي السالوس، ملحق مجلة الأزهر ذي الحجة ١٤١٤هـ - ص ٧١.

(٤) تعرض تلك الفوائض المالية لمخاطر محققة حالياً، مثل نقص قيمتها الذي يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم، أو نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات الدولية الأخرى. (١)

كذلك فإن البنوك الدولية وقد تجاوزت حدود الإقراض لدول العالم الثالث، ومنها الدول العربية والإسلامية غير النفطية بفوائد تجاوز ٢٠%، وهي في حكم الديون المشكوك فيها، لعجز بعض الدول من دفع الفوائد، فضلاً عن رأس المال، مما جعل هذه البنوك مهددة بالإفلاس، (٢) فوفقاً لإحصائيات المعهد الدولي بواشنطن، أنه يلزم أن تستمر هذه البنوك دون دفع أرباح للمساهمين مدة ٣٦٢ سنة، حتى تستطيع أن تستهلك هذه الديون المشكوك فيها، وفي حالة إفلاسها فإن

---

(١) مجلة البنوك الإسلامية، د/ جمال الدين عطية - مقال - البنوك الإسلامية بين التجربة والتطبيق - العدد ٢٤ ص ٢٣/١٦ - ومجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ١٥٥ - شوال ١٤١٤هـ - أبريل ١٩٩٤ ص ٣١/٢٩.

(٢) هذا ما حدث بالفعل خلال الإعصار المالي العالمي - أكتوبر ٢٠٠٨م حيث أفلس الكثير من المؤسسات المالية مما نتج عنه تدخل كثير من الدول بضمان الودائع، بلغت مدتها في الإمارات - على سبيل المثال - ثلاث سنوات. انظر المبحث السادس من هذا الفصل، ص ١٨٣

المؤسسات التي تضمن الودائع، وعلى رأسها أمريكا لا تضمن الودائع التي تزيد عن مائة ألف مليار دولار. (١)

وهذا يعنى أن ودائع الدول الإسلامية النفطية - لتجاوزها هذا المبلغ - لا تستفيد من أي ضمان، وأنها تحولت إلى ديون على الورق، ولا يمكن استعادتها ويصبح موقف تلك الدول ليس فقط كما لو استثمرت أموالها في تأسيس مشروعات في دول العالم الثالث، بل أشد سوءاً؛ لأنها لو كانت استثمرت أموالها في تأسيس مشروعات في الدول النامية - إسلامية وغير إسلامية - لأصبحت شريكة في تلك المشروعات.

هذا إلى جانب أن الفوائض المالية العربية تستخدم كسلاح ضد أصحابها، إذ تستخدمها الدول المودع لديها في الوقت المناسب للتأثير في الإدارة السياسية للدول صاحبة الودائع، ومن ذلك مثلاً تجميد أرصدة مصر لدى بريطانيا، عندما اتخذت قرار سياسي بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وتجميد أرصدة العراق بسبب حرب الخليج وأرصدة ليبيا....

---

(١) مجلة البنوك الإسلامية، د/ جمال الدين عطية - مقال - البنوك الإسلامية بين

التجربة والتطبيق - العدد ٢٤ ص ٢٣/١٦ -



## المبحث الثاني

### توظيف العائد النفطي بما فيه مصلحة الدول العربية والإسلامية

تعد الثروة النفطية المصدر الأول للطفرة الاقتصادية الهائلة التي تحياها بعض الدول العربية والإسلامية ، لاسيما في الارتفاع الهائل لأسعار البترول خلال عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، حيث جاوز سعر برميل البترول ما يربو على ١٤٠ دولار . . . . .

• وفيما يلي إطلالة على إنتاج الدول العربية من النفط وما يجب على ولاية الأمر فعله لتنمية هذا العائد في قطاعات إنتاجية من شأنها استخدام هذه العوائد الاستخدام الأمثل.

• بلغ حجم إنتاج الدول العربية من النفط خلال عام ٢٠٠٥ نحو ٢٢،٨ مليون برميل يوميا بما يوازي ٣١،٧% من حجم الإنتاج العالمي في ذلك العام ، كما تحتضن المنطقة العربية احتياطات ضخمة من النفط بلغت في نهاية العام المشار إليه نحو ٦٦٧،٣ مليار برميل بما يوازي نحو ٥٩% من إجمالي الاحتياطي العالمي.

• يضاف إلى هذا أن الدولة الأولى في إنتاج النفط على مستوى العالم خلال عام ٢٠٠٥ دولة عربية هي المملكة العربية السعودية ، وأن أربعة دول عربية تأتي ضمن قائمة أكبر خمس دول على مستوى العالم من حيث حجم الاحتياطات هي السعودية ، والإمارات ، والعراق ، والكويت . كما أنه بالنظر

إلى مستويات الاحتياطي والإنتاج الحالية نتبين أن الدول العربية الأربع المشار إليها - بالإضافة إلى إيران وفنزويلا- ستظل مستقبلاً آخر البلدان القادرة على مد العالم باحتياجاته من النفط بعد نزوب احتياطيّات الدول الأخرى وهو ما يرشحها لجني أرباح احتكارية هائلة.

### حجم وقيمة الصادرات النفطية :

بلغ حجم صادرات الدول العربية من النفط خلال عام ٢٠٠٥ نحو ١٧،١ مليون برميل /يوم ، وقد احتلت السعودية موقع الصدارة بحجم صادرات ٧،٢ مليون برميل /يوم ، في حين اقتصرت صادرات البحرين على نحو ١٩ ألف برميل /يوم.

أما على مستوى العوائد فقد بلغت عوائد الصادرات النفطية للدول العربية في عام ٢٠٠٥ نحو ٣٢٨ مليار دولار بمعدل نمو ٤٦،٧% عن نظيرتها المسجلة في عام ٢٠٠٤ ، وبزيادة ١٤٢% عن تلك المسجلة في عام ٢٠٠٢ ، هذا وقد استأثرت السعودية وحدها بنحو ٤١،٨% من العوائد النفطية العربية خلال عام ٢٠٠٥ بقيمة بلغت نحو ١٣٧،١ مليار دولار. (١)

---

(١) - المرجع : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية تصدرها إدارة البحوث .

المجلد الستون العدد الأول ٢٠٠٧ القاهرة ، ص ٢٤ وما بعدها

انعكاسات الفوائض النفطية على الدول العربية المصدرة للنفط:

انعكست الفوائض النفطية المحققة على العديد من مناحي النشاط الاقتصادي بالدول العربية المصدرة للنفط ، وفي هذا الإطار نشير إلى ما يلي :

أولاً: المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ..

سجل معدل النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط اتجاهها تصاعدياً بصورة متسارعة ، ليبلغ نحو ١١،٢ % و ١٨،٨ % و ٢٤،١ % خلال أعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على الترتيب.

تجاوز معدل النمو الحقيقي حاجز الـ ٥% في ٩ دول من الدول العربية المصدرة للنفط خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٥ دول و ٣ دول خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٢ على الترتيب.

ثانياً: دعم موازين المعاملات الخارجية..

• ارتفع الفائض المسجل في كل من الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية وميزان المدفوعات للدول العربية المصدرة للنفط بنحو ٦٤،٩ % و ٩٤،٢ % و ٩٥،٢ % على الترتيب خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة بتلك المسجلة في عام ٢٠٠٤ ، وبزيادة ٢٠،٩ % و ٥٨٣،١ % و ٥٤٠،٣ % على الترتيب عن تلك المسجلة في عام ٢٠٠٢.

- ارتفع الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٢٢,٥% في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٤٠% في عام ٢٠٠٦ .  
ثالثاً: دعم الموازنات العامة..

- حققت الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط فائضا إجماليا بلغ نحو ٩٩,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو ١٣٩,٨% عن نظيره المسجل في عام ٢٠٠٤ ، ومقابل عجز إجمالي بلغ نحو ١٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٢ .
- سجلت السعودية أعلى فائض في موازنات الدول العربية المصدرة للنفط خلال عام ٢٠٠٥ بقيمة بلغت نحو ٥٨,١ مليار دولار .

- سجلت الموازنات العامة لكل من السعودية والإمارات تحولا ملحوظا لتنتقل من صافي عجز بنحو ٥,٥ و ٨ مليار دولار على الترتيب خلال عام ٢٠٠٢ م ، إلى فائض بنحو ٥٨,١ و ١٠,٤ مليارا على الترتيب خلال عام ٢٠٠٥ م.

رابعاً- المساهمة في معالجة مشكلة المديونية..

- عمدت العديد من الدول العربية النفطية إلى الاستفادة من العوائد النفطية المكتسبة للوفاء بجانب من مديونياتها (الداخلية والخارجية) ، ومن ثم ضمان تخفيض الرصيد القائم لمديونياتها.

- برزت السعودية كمثال واضح على الاستفادة من الفوائض النفطية لمعالجة مشكلة المديونية حيث تراجع الرصيد القائم للدين الداخلي للسعودية ليقتصر على نحو ١٢٢،٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ مقارنة بنحو ١٦٥،٣ ملياراً في عام ٢٠٠٤ بنسبة تراجع بلغت ٢٥،٩% ، كما سجلت ذات المديونية تراجعاً منتظماً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتقتصر تلك النسبة في عام ٢٠٠٥ على نحو ٣٩،٦% مقارنة بنحو ٧٧،٨% و ٧٢% و ٦٦% خلال أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على الترتيب.

#### خامساً: المساعدة في بناء احتياطات مالية خاصة ..

- بلغ حجم الاحتياطات المالية الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط في عام ٢٠٠٥ نحو ٢١١،٤ مليار دولار بمعدل نمو ٢٧،٥% عن مثيلتها في عام ٢٠٠٤ ، وبزيادة ١١١،١% عن تلك المسجلة في عام ٢٠٠١.
- تصدرت الجزائر وليبيا قائمة الدول العربية المصدرة للنفط من حيث حجم الاحتياطات القائمة في عام ٢٠٠٥ برصيد بلغ نحو ٥٦،٢ و ٣٩،٦ مليار دولار على الترتيب.
- ارتفع معدل تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات في عدد من الدول العربية النفطية لتبلغ في كل من ليبيا والجزائر نحو



٤٢،٧ و ٣٤،٤ شهراً على الترتيب في عام ٢٠٠٥ مقارنة بنحو ٣٥،٤ و ٢٨،٩ شهراً على الترتيب في عام ٢٠٠٤ . كما ارتفع معدل تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات في كل من مصر وعمان والعراق والإمارات بصورة محدودة ليبلغ نحو ١٠،٤ و ٦ و ٥،٩ و ٣،٩ شهراً على الترتيب في عام ٢٠٠٥ مقارنة بنحو ٩،١ و ٥،٥ و ٥،٢ و ٣،٥ شهراً على الترتيب خلال عام ٢٠٠٤ .

سادساً: المساهمة في زيادة الاستثمارات العربية البينية..

• تضاعفت تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة المرخص لها (وفق القطر المضيف) عدة مرات لتبلغ خلال عام ٢٠٠٥ نحو ٣٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة بنحو ٦ مليارات خلال عام ٢٠٠٤ .

• سجلت السعودية طفرة كبيرة كدولة مضيضة للاستثمارات العربية البينية مسجلة حجم تدفقات بلغت نحو ٢٨،٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة بنحو مليارات خلال عام ٢٠٠٤

• بمقارنة الاستثمارات العربية البينية خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ نتبين أن تلك الاستثمارات قد سجلت زيادة في إحدى عشرة دولة عربية (الأردن تونس ، السعودية السودان ، سوريا ، فلسطين ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، اليمن)

- في حين سجلت دولة عربية واحدة (الجزائر) تراجعاً في تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال ذات الفترة.
- تصدرت الإمارات مجموعة الدول العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية بقيمة تدفقات بلغت نحو ٢٩،٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٥ (نحو ٧٨،٨% من إجمالي التدفقات) تليها السعودية بنحو ٢،٥ مليار ، فالكويت بنحو ١،٥ مليار.
- استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأوفر من الاستثمارات العربية البينية مستاثراً بنحو ٨٤،٥% من إجمالي تلك الاستثمارات خلال عام ٢٠٠٥ ، يليه قطاع الصناعة بنسبة ٦،١%.
- هذا وعلى الرغم من الايجابيات العديدة السالف الإشارة إليها التي صاحبت فوائض الطفرة النفطية الثالثة ، إلا أن تلك الايجابيات تبدو في جانب كبير منها أشبه بقوانين الطبيعة

حتمية الحدوث ،ذلك أنه من الصعب تصور حدوث قفزات متتالية في العوائد النفطية دون أن يكون لذلك مردود ملموس على الناتج المحلي وموازن العمليات الخارجية ، فضلا عما تعنيه تلك الطفرة من توفير تلقائي للموارد اللازمة لدعم الموازنة العامة والاحتياجات والقدرة على معالجة أوضاع المديونية .(١)

---

١ - المرجع : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية تصدرها إدارة البحوث المجلد الستون العدد الأول ٢٠٠٧ القاهرة ،دراسة فوائض الطفرة النفطية الثالثة البواعث والمردود ،ص٢٥ وما بعدها .

=وفي ذات المعنى انظر :الطفرة النفطية العربية الثالثة ، دراسة لملاح والإثبات والآليات التوظيف د.أحمد السيد النجار ،كراسات استيراتيجية - مركز الدراسات الإسلامية والاستيراتيجية ، جريدة الأهرام ، العدد ١٦٥ يوليو ٢٠٠٦

### المبحث الثالث

#### الاعتماد على الذات في التسليح والصناعة المحلية

إن الاعتماد على الذات في التصنيع العسكري فريضة إيمانية ، فطن إليها المسلمون الأوائل . استجابة للأمر القرآني في قوله ﷺ: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ....)<sup>(١)</sup>

ومن ذلك ما تم أثناء الحصار الذي ضربه النبي ﷺ على مدينة الطائف بعد أن لجأ إليها المشركون المنهزمون من معركة "حنين" ، وكانت تلك المدينة منيعة التحصين ، ولديها من التموين ما يكفيها لمدة طويلة بحيث إن أحد قادتها وهو "عبد ياليل" أعلن حين دعاهم خالد بن الوليد ﷺ ، أن ينزلوا إليه من حصنهم للمبارزة - أعلن قائلاً: "لا ينزل إليك منا أحد ، ولكن نقيم في حصننا ، فإن به من الطعام ما يكفينا سنين ، فإن أقمت حتى يذهب هذا الطعام خرجنا إليك بأسيا فإنا جميعاً حتى نموت عن آخرنا ..."<sup>(٢)</sup> وهنا نصب النبي ﷺ المنجنيق على الطائف ، قال ابن هشام: "ورماهم رسول الله ﷺ

(١) سورة الأنفال من الآية رقم ٦٠.

(٢) السيرة الحلبية ج ٨/٧٧.

بالمنجنيق ، حدثني من أثق به: أن رسول الله ﷺ أول من رمى في الإسلام بالمنجنيق رمى أهل الطائف".<sup>(١)</sup>

ولكن ، كيف تم للنبي ﷺ الحصول على هذه الآلة الحربية أثناء حصاره للطائف؟ جاء في السيرة: "أرشده إليه سلمان الفارسي ﷺ قال: إنا كنا بأرض فارس ننصب المنجنقات على الحصون ، فنصيب من عدونا... ويقال: إن سلمان ﷺ هو الذي عمله بيده".<sup>(٢)</sup>

وفي حصار الطائف أيضاً ، بالإضافة إلى صنع المسلمين للمنجنيق - صنعوا سلاحاً آخر هو "سلاح الحسك" وهو سلاح دفاعي يصنع على هيئة ثمرة الحسك<sup>(٣)</sup> من الحديد ، أو القصب ، أو العيدان له رؤوس كالشوك ، وينشر هذا السلاح على الأرض حول معسكر العدو ، أو في طريقه بقصد إحكام الحصار على المحاصرين ، أو بهدف عرقلة تقدم القوات المعادية ، إذ تنشب أشواك هذا السلاح في أرجل المقاتلين المشاة أو الخيول ، فتعيق تقدم تلك القوات ، كما

---

(١) سيرة ابن هشام ج ٤/١٤٩ ط دار الفكر بيروت.

(٢) السيرة الحلبية ج ٣/١٣٤ ، نصب الراية للزيلعي ج ٣/٣٨٣.

(٣) الحسك: نبات تعلق ثمرته بصوف لغنم ، وقه كورق الرحلة .. ويعمل على مثال شوكة أداه للحرب من حديد أو قصب ، فيلقى حول العسكر ، ويسمى باسمه. انظر: القاموس المحيط ج ٣/٣٠٨.



يصلح هذا السلاح الدفاعي لنشره حول معسكر المسلمين لمنع العدو من اختراق هذا المعسكر على حين غرة.

وقد صنع الجيش الإسلامي هذا السلاح ، ونثره حول حصن الطائف أثناء الحصار لمنع أي تسلل يقوم به العدو ، كما ذكر ذلك "ابن سعد" في الطبقات.(١)

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن القوة المشار إليها في الآية الكريمة تشمل كل أنواع الأسلحة ، سواء التي كانت تستعمل في الماضي من سيوف ورماح مما جعل ابن عباس - رضي الله عنهما - يقول: القوة: السلاح والقتال.(٢) ويدخل فيه ما يستعمل اليوم من طائرات ودبابات ومدافع وصواريخ وقنابل وقذائف مختلفة أو التي سيتم اختراعها في المستقبل.

وفي هذا يقول سلطان العلماء العز بن عبد السلام:  
"إذا علم عدوك أنك متيقظ له، مستعد لقتاله ، خافك وانقطعت أطماعه منك"(٣)

---

(١) انظر: طبقات ابن سعد ج ٢/١٥٨.

(٢) تفسير القرطبي - ج ٨/٣٥ ، ونحوه في محاسن التأويل للقاسمي - ج ٨/٦٠ ،  
وتفسير المنار - ج ١٠/١٣٩.

(٣) أحكام الجهاد للعز بن عبد السلام - ص ٥٨ تحقيق أياد خالد الطباع - ط دار  
الفكر المعاصر - بيروت ط أولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

وقال الإمام القاضي شيخ الإسلام بدر الدين بن جماعة الحموي في كتابه مختصر في فضائل الجهاد:

"ينبغي للسلطان أن يأخذ الأمراء والأجناد بكمال الاستعداد لمباشرة الجهاد ، وباتخاذ السلاح الجيد والخيول الجياد ، وبالأمان على الفروسية ، ورياضة الخيل ، والأبدان بالمسايفة والمناضلة ، ونحو ذلك.

والسلطان وغيره أن يبذل من بيت المال في المسابقة وفي الخيل والمناضلة بالرمي إذا كان بشروطه المعروفة".<sup>(١)</sup>

وقال الرازي في تفسيره: "وذلك أن الكفار إذا علموا كون المسلمين متأهبين للجهاد ومستعدين له مكتملين لجميع الأسلحة والآلات خافوهم ، وذلك يفيد أموراً كثيرة:

أولها: أنهم لا يقصدون دخول دار الإسلام.

ثانيها: أنه إذا اشتد خوفهم فربما التزموا من عند أنفسهم جزية.

ثالثها: أنه ربما صار ذلك داعياً لهم إلى الإيمان".<sup>(٢)</sup>

ويبين الشيخ جمال الدين القاسمي الحكم الشرعي في إنشاء المعامل لصنع الأسلحة والذخائر - وذلك في معرض تفسيره لقوله ﷺ

---

(١) مستند الأجناد في آلات الجهاد بتحقيق أسامة ناصر النقشبندي - بغداد - وزارة

الإعلام ١٩٨٣.

(٢) تفسير الرازي - ج ٨/١٩٢ ، ونحوه في تفسير المنار ج ١٠/١٣٩.

(وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ) فيقول: "أما اليوم ، فقد ترك المسلمون العمل بهذه الآية الكريمة .. وأهملوا فرضاً من فروض الكفاية ، فأصبحت جميع الأمة آثمة بتركه ، ولذا تعاني اليوم من غصته ما تعاني ، وكيف لا يطمع العدو بالممالك الإسلامية التي لا ترى فيها معامل للأسلحة ، وذخائر حرب بل كلها مما يستورد من بلاد العدو؟ أما أن لها أن تتنبه من غفلتها ، وتنشئ معامل لصنع المدافع والبنادق ، والقذائف، والذخائر الحربية؟ فقد ألقى عليها تنقص العدو بلادها من أطرافها درساً يجب أن نتدبره وتتلاقى ما فرطت به".<sup>(١)</sup>

ويقول الأستاذ ظافر القاسمي كلاماً مطولاً نفيساً في موضوع الإعداد الحربي الذي يجب على المسلمين تحقيقه لإرهاب العدو .. وهذه مقتطفات من كلامه.<sup>(٢)</sup>

"أنت تعلم أن السباق في الدنيا بين المعسكرات المختلفة ليس على السلاح ، ولا على معاملته ولكنه سباق على العلم ، وإنما كان السلاح ومعاملته نتيجة من نتائج العلم ، وأنت تعلم أن بين العاملين في هذه المختبرات عرباً من جنسيات مختلفة ، وفلسطينيين أيضاً. إنهم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي ألمانيا الاتحادية ، وفي فرنسا ،

(١) محاسن التأويل للقاسمي - ج ٨/٣٠٢٥ - ط دار الفكر.

(٢) الجهاد والحقوق الدولية العامة في الإسلام - ظافر القاسمي - ص ٢٤١ : ٢٤٤

- ط دار العلم للملايين - بيروت - ط أولى ١٩٨٢م.

وإذا أخرجتني سميت لك فريقاً منهم - لماذا يعمل هؤلاء الرجال العرب في مختبرات الأعداء ، وفي معاملهم ، ولا يعملون في مختبرات عربية وفي بلاد عربية وفي معامل عربية؟

الجواب واضح .. لأن المسؤولين في البلاد العربية لم يهيئوا الجو الملائم لعمل فيه هؤلاء الرجال .. - ثم يقول: الإعداد فرع عن باب الجهاد ، أو أصل له تصوره كما شئت...

إن الإعداد في نظري ، يجب أن يبدأ بالإعداد العلمي بين رجال أمة بلغ عددهم قرابة مليار مسلم ..! نحن لا نقتصنا مال ، ولا نقتصنا الرجال ، ولكن نقتصنا الإرادة على العمل. وإني لا أفسر الاستطاعة الواردة في الآية الكريمة: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) إلا بالإرادة على تخريج وتنشئة الاختصاصيين في أعلى شؤون العلم العسكري ، وهذا ليس صعباً ، بل هو في منتهى السهولة لو صحت العزائم .. ثم يقول: ما يقال إنه معامل الدفاع في بعض البلاد العربية لا يسمن ولا يغني من جوع ، ولا يكاد يسد حاجة الأمن الداخلي! ومن خيل إليه أن الذي يبيعنا السلاح ، سواء أكان من الشرق أو من الغرب يحرص على مصلحتنا ، فهو مخدوع! فلقد ثبت أن الدول تعمل لمصالحها الخاصة وحدها دون النظر إلى مصالح غيرها ..<sup>(١)</sup>



(١) المرجعين السابقين.

## المبحث الرابع

### الاقتصاد في استعمال المتاح من الموارد

من أهم مبادئ الاقتصاد في الإنفاق إحكام السيطرة على الموارد ، أو استخدام الموارد بأقصى حد مع الاقتصاد في الإنفاق ، وهو ما فعله النبي ﷺ في غزوة بدر ، حيث كانت موارد المسلمين محدودة للغاية ، إذ كان الأعداء ثلاثة أمثالهم في العدد والسلاح ، ولديهم قوة هجومية ضارية تتمثل في مائتي فرس يواجهها لدى المسلمين فرسان اثنان ، ثم إن الذخيرة بالقياس إلى ذلك كانت محدودة جداً عند المسلمين ، فلكي تستغل هذه الموارد المتاحة لأقصى حد لابد من تحقيق قدر كبير من التقنية والمركزية في السيطرة على استخدامها ، بحيث يمكن تحقيق حشد القوة مع الاقتصاد في إنفاقها في الوقت نفسه ، وهذا ما فعله رسول الله ﷺ.

ففي صحيح البخاري عن حمزة بن أسيد عن أبيه قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ حِينَ صَفَّفْنَا لِقُرَيْشٍ وَصَفُّوا لَنَا: "إِذَا أَكْثَبُوكُمْ فَعَلَيْكُمْ بِالنَّبْلِ" (١) ، وقوله ﷺ "إِذَا أَكْثَبُوكُمْ" أي: إذا دنوا منكم.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب الجهاد باب التحريض على الرمي ٤٥/٤



وفي مسند الإمام أحمد عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ لَمَّا التَقَيْنَا نَحْنُ وَالْقَوْمُ يَوْمَ بَدْرٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ لَنَا: "إِذَا أَكْثَبُوكُمْ يَعْنِي غَشَوْكُمْ فَارْمُوهُمْ بِالنَّبْلِ وَأَرَاهُ قَالَ وَاسْتَبَقُوا نَبْلَكُمْ" (١)

والحديث يدل على أكثر من معنى، وهو باب من أبواب سياسة تدبير شؤون الحرب، وذلك كما يلي:

أ- اتخاذ تشكيل قتال بالصفوف ، حتى يضمن ﷺ سيطرة القائد على جيشه على نحو لا يتحقق في أسلوب الكر والفر الذي اعتاد عليه العرب.

ب- أمر الرسول ﷺ رجاله: "لا تعاملوا حتى أؤذنكم" فلا يبدأ القتال إلا بأمر منه.

ج- استخدام الموارد بأقصى حشد مع الاقتصاد في الإنفاق ، فقد أصدر الرسول ﷺ أمر القتال ، والذخيرة محدودة للغاية ، والاقتصاد في استهلاكها يصبح ضرورة حتمية لا تفوت القيادة الإسلامية ، فقد قصد الرسول ﷺ من أمر القتال: ألا يبدأ الرمي إلا بإذنه "حتى أؤذنكم" وألا يبدأ الرمي إلا حين يقترب الأعداء ، وهو قوله: "إذا أكتبوكم" ثم زاد تأكيده على الاقتصاد بقوله ﷺ "واستبقوا نبالكم".

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤٩٨/٣ ، وأبو داود في سننه من كتاب الجهاد باب الصفوف ١١٥٣/٤ رقم ٢٦٦٣ ، وذكره ابن هشام في السيرة ٦٢٥/٢ مطولاً.

قال ابن حجر في الفتح: "فظهر أن معنى الحديث الأمر بترك الرمي والقتال حتى يقربوا لأنهم إذا رموهم على بعد قد لا تصل إليهم وتذهب في غير منفعة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله: "واستبقوا نبالكم" وعرف بقوله "ولا تسلوا السيوف حتى يغشوكم" أن المراد بالقرب المطلوب في الرمي قرب نسبي بحيث تتألم السهام لأقرب قريب بحيث يلتحمون معهم" (١)

قال الشيخ أحمد السهارنفوري في شرحه للحديث: "إذا أكتبوكم أي لا ترموا عن بعد فإنه يسقط في الأرض فتذهب السهام ولم تحصل نكايّة". (٢)

والعجيب أن قوله ﷺ "واستبقوا نبالكم" قاعدة عسكرية يطلقون عليها "كبت أو حبس النيران" فرصاص البنادق اليوم يضل مداها إلى عدة مئات من الأمتار ، لكن أصول الرمي في الدفاع تقتضي أن يحبس المدافعون نيران بنادقهم حتى يصل العدو المهاجم إلى مدى مائة متر أو أقل ومن ثم يضمنوا دقة الإصابة مع الاقتصاد في استهلاك الذخيرة في الوقت نفسه.



---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ٤٨٧/٧.

(٢) بذل المجهود في حل ألفاظ أبي داود للسهارنفوري ١٩٢/١٢.

## المبحث الخامس

### جواز دفع مال لغير المسلمين اتقاء لشركهم

ذهب جُل الفقهاء إلى مشروعية المعاهدة المشروطة بدفع مال للكفار إذا دعت الضرورة إلى ذلك ففي بدائع الصنائع للكسائي : " ولا بأس أن يطلب المسلمون الصلح من الكفرة ، ويعطوا على ذلك مالا إذا اضطروا إليه لقوله تعالى " وإن جنحوا للسلم فاجنح لها " أباح سبحانه وتعالى لنا الصلح مطلقاً فيجوز ببذل أو غير بدل ، ولأن الصلح على مال لدفع شر الكفرة للحال والاستعداد في الثاني - أي الاستقبال - من باب المجاهدة بالمال والنفس فيكون جائزاً " (١)

جاء في السير الكبير : " وإذا خاف المسلمون المشركين ، فطلبوا موادعتهم ، فأبى المشركون أن يوادعوهم حتى يعطيهم المسلمون على ذلك مالا فلا بأس بذلك عند تحقق الضرورة - وبعد إيراده لخبر المفاوضة حول الصلح على بعض ثمار المدينة في غزوة الخندق قال : ففي هذا الحديث بيان : أن عند الضعف لا بأس بهذه المودعة ، فقد رغب فيها رسول الله ﷺ حين أحس بالمسلمين ضعفاً ، وعند القوة لا تجوز هذه المودعة - ثم قال - ومنه : أن فيه - أي الصلح على دفع مال للكفار - معنى الاستئلال ولأجله كرهت

(١) بدائع الصنائع ج١ - ١٠٩/٧

الأنصار دفع بعض الثمار - والاستذلال لا يجوز أن يرضى به المسلمون إلا عند تحقق الضرورة (١)  
أدلة الجواز :

١- ما ثبت من مفاوضة النبي ﷺ للحارث الغطفاني أحد قادة التحالف ضد المسلمين الذين أحاطوا بالمدينة في غزوة الخندق، وكان مدار المفاوضة حول إعطاء

---

(١) شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن حـ ١٦٩٢/٥.

وعند المالكية : جاء في قوانين الأحكام الشرعية : أن من شروط جواز الصلح مع الكفار خلوه عن شرط فاسد ، ومثلوا للشرط الفاسد بنحو بذل مال لهم في غير خوف ، ويجوز مع الخوف " قوانين الأحكام الشرعية ص ١٧٥ .  
وفي فقه الشافعية : جاء في مختصر المزني بصدد الحديث عن مهادة إمام المسلمين للكفار قال الشافعي رحمه الله " ولا يجوز أن يهادنهم على أن يُعطيهـم المسلمون شيئاً بحال ، لأن القتل للمسلمين شهادة وأن الإسلام أعز من أن يُعطى مشرك على أن يكف عن أهله ، لأن أهله قاتلين ومقتولين - ظاهرون على الحق إلا في حال يخافون الاصطدام فيعطون من أموالهم ، أو يفتدى مأسوراً - فلا بأس ، لأن هذا موضع ضرورة " مختصر المزني ص ٢٧٩ .

وفي المغنى لابن قدامة " إن دعت إليه ضرورة وهو أن يخاف على المسلمين الهلاك ، أو الأسر ، فيجوز لأنه يجوز للأسير فداء نفسه بالمال فكذا هاهنا " المغنى لابن قدامة حـ ٥١٩/١٠ .

المسلمين لفريق غطفان من القوات المتحالفة قدراً  
معيناً من ثمار المدينة لذلك العام ، على أن يقوم  
الحارث هذا بالتخذيّل بين الأحزاب ، وشق هذا  
التحالف ، لفك الحصار عن المدينة وعودة الحلفاء  
إلى ديارهم. ( ١ )

٢- ما روى أن المشركين لما أحاطوا بالخندق ، وصار  
المسلمون إلى ما أخبر الله عنهم بقوله " هنالك ابتلى  
المؤمنون وزلزلوا زلزالاً شديداً " بعث رسول الله ﷺ  
إلى عيينة بن حصن وطلب منه أن يرجع بمن معه  
على أن يعطيه في كل سنة ثلث ثمار المدينة ، فأبى  
إلا النصف " ( ٢ )

وفى كل ما تقدم دليل على مشروعية اشتغال الصلح على  
مال يدفعه المسلمون للكفار عند الضعف وعدم مشروعية  
ذلك في غير حالة الضعف .. وذلك لأن النبي ﷺ حين أحس

(١) انظر مجمع الزوائد للهيثمى حـ ١٣٢/٦

(٢) فتح القدير لابن الهمام حـ ٤٥٩/٥



من الأنصار القدرة على الصمود في وجه الكفار وقالوا : " والله لا نعطيهم إلاّ السيف " امتنع عن إمضاء الصلح " (١) واثّر ذلك في مالية الدولة ليس بخاف على أحد، فالأموال التي تعطى للعدو كان من الممكن توظيفها لخدمة اقتصاد الدولة المتهالك في مثل هذه الظروف.

يضاف إلى ما تقدم وجوب دفع الهلاك عن المسلمين أي حين تتعين المعاهدة مع الكفار بدفع المال لهم طريقاً لدفع الهلاك عن المسلمين ، تكون تلك المعاهدة واجبة لحماية المسلمين من الهلاك . قال في الهداية بهذا الصدد : "ولأن دفع الهلاك واجب بأي طريق يمكن " (٢)



---

(١) سيرة النبي صلى الله عليه وسلم لابن هشام حـ ٢٣٩/٣ ، الجامع لأحكام القرآن

للقرطبي حـ ١٣٣/١٤

(٢) فتح القدير حـ ٤٦٠/٥

## المبحث السادس

الأزمة المالية العالمية الإعصار المالي-سبتمبر ٢٠٠٨م

وحرب الله على الاقتصاديات الربوية

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول

الربا سلاح حرب الأغنياء ضد الفقراء

وانهيار الاقتصاديات الرأسمالية الربوية

الربا حرام في جميع الأديان ، ومحرم في ديننا الإسلامي بالقرآن والسنة ، والإجماع وكان تحريمه سنة ثمان أو تسع من الهجرة.

أما القرآن فقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (١) ، ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (٢) ، ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ (٣) ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (٤)

(١) سورة البقرة من الآية ٢٧٥.

(٢) سورة البقرة ٢٧٥.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٧٦.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٨٧.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾: العظة والعبرة.

وهذه حقيقة صادقة ، لا ينكرها إلا جاحد ، فالمرابي فردًا كان أو دولة مصاب بالخلل في بنيانه الاقتصادي ، وتركيبته التنموية ، والشواهد الدالة على ذلك كثيرة ، وليس أدل على ذلك من أحوال هؤلاء الذين اقترضوا من المصارف ، عادوا فقراء مديونين ، وزج بهم في قيعان السجون ، لعجزهم عن سداد القروض وفوائدها المتركمة مع مرور السنين. وهذا مصداق لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُؤَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُؤُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغَفُونَ﴾ (١)

وأما السنة: فأحاديث كثيرة منها: "اجتنبوا السبع الموبقات ، ومنها أكل الربا" (٢) وأخرج أبو داود وغيره عن أبي مسعود رضي الله عنه

---

(١) سورة الروم الآية ٣٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - كتاب الحدود باب ٤٤ ، ومسلم في صحيحه من كتاب الإيمان باب ١٤٤. وأبو داود في سننه من كتاب الوصايا باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم ج ٣/١٢٥٥ رقم ٢٨٧٤ ، والترمذي في كتاب السير باب سجدة الشكر ج ٤/١٢٠ حديث رقم ٥٧٨ وقال حديث حسن غريب.

قال: "لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه" وقال: "هم سواء" (١)

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على أن الربا محرم ، قال الماوردي: إنه لم يحل في شريعة قط " لقوله تعالى عن اليهود وغيرهم: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ (٢) يعني في الكتب السابقة. وسبب تحريم الربا في كل دين سماوي: ما فيه من ضرر واستغلال وأكل أموال الناس بالباطل ، ومن دون عمل أو جهد ، فهو يقضي على روح التعاون بين الناس ، ويؤدي إلى العداوة والبغضاء ، ويكون سببا في تضخم الثروات والتضخم النقدي ، دون جهد مبذول ولا عمل أو كسب مقبول ، وهو من أفحش عيوب الرأسمالية والاستعمار البغيض ، وهو في صالح الدول المتقدمة دائما وضد مصالح الدول النامية أو المتخلفة.

ومن يطالع بروتوكولات حكماء صهيون سيجد صريحا ، إذ جاء فيها: " سيظل الذهب دائما القوة التي لا تقاوم ، فبالذهب تشتري

---

(١) أخرجه أبو داود من سننه في كتاب البيوع باب في آكل الربا وموكله ج٣/ ١٤٤٨ رقم ٣٣٣٣ ، ط دار الحديث القاهرة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ ، والترمذي في سننه كتاب البيوع باب آكل الربا ج٣/ ٥١٢ حديث رقم ١٢٠٦ - وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

(٢) سورة المائدة في الآية ٦١. وانظر: تفسير الماوردي ( النكت والعيون ) ج١/ ٣١٢ ط دار الكتب العلمية بيروت.

الضمان الصلبة ، وتحدد الأسعار والأوراق المالية ، ونعقد القروض للدول فنسيطر عليها..." .

وفي موضع آخر:

" إن مصارف العالم الرئيسية والبورصات وقروض الحكومات أصبحت تحت أيدينا، سندفعهم إلى الحروب باستغلال كبريائهم وبلههم ، فيتذابحون ويفسحون الطريق لرجالنا" (١)  
هذا من جانب:

ومن جانب ثان فإن الاقتصاديين في العصر الحديث يقرون بأن الفائدة الربوية لا تؤدي إلى توظيف الأموال ، لأنه سيوجد من يتخذون الفائدة كسبا لذاتها من غير نظر إلى ما يشتمل عليه من إنتاج

---

(١) د/ عبد المنعم شemis - أسرار الصهيونية - الكتاب الأول - من سلسلة كتب السياسة ص ٢٩.

ويمكن تلخيص الخطط التي رسمها الصهيوونيون من الناحية الاقتصادية في هذه البروتوكولات:

١- امتصاص الثروات بتنظيم احتكارات ضخمة:

٢- إنزال الخراب بفرض الضرائب الباهظة.

٣- استنزاف جميع الثروات بتنظيم المضاربة والأرباح الفاحشة.

٤- زيادة الأجور ورفع الأسعار.

٥- نشر المبادئ الاقتصادية الفاسدة.

٦- إشعال نيران الحروب الكبرى بين الدول.



، ويحسبون أموالهم لهذا الغرض، مما يؤدي إلى انتشار البطالة والكساد العام.

وفي هذا يقول مدير بنك (الرايخ) الألماني - سابقا د/شاخت - وهو من أساتذة الاقتصاد الغربيين - : "إنه بعملية رياضية غير متناهية يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل من المرابين ، ذلك أن الدائن المرابي يربح دائما في كل عملية ، بينما المدين معرض للربح والخسارة ، ومن ثم فإن المال كله في النهاية لابد - بالحساب الرياضي- أن يصير إلى الذي يربح دائما ، وأن هذه النظرية في طريقها للتحقق الكامل، فإن معظم مال الأرض الآن يملكه ملكا حقيقيا بضعة ألوف. أما جميع الملاك وأصحاب المصانع الذي يستدينون من البنوك والعمال وغيرهم منهم أجراء يعملون لحساب أصحاب المال ويجني ثمرة كدهم أولئك الألوف." (١)

وفي ألمانيا ظهر كتاب لـ (فرايهر فون بيتمان ) - وهو من كبار رجال البنوك في ألمانيا - يذكر فيه أن النظام الغربي ستحل به كارثة كبرى في مستقبل غير بعيد ، سببها المباشر هو سعر الفائدة الذي تأخذ به البنوك في جميع المجتمعات ، ونادى بإلغاء الفائدة حتى تؤدي النقود وظيفتها الحقيقية وقرر "بيتمان" أن مؤلفه هذا لا صلة له

---

(١) في ظلال القرآن للشهيد سيد قطب ج ١/٣٢١ ط دار الشروق.

بالدين، ولكنه يتكلم في حقائق اقتصادية بحتة تستند على الدراسة والتحليل. (١)

وهكذا يؤدي الربا إلى تحويل مجرى الثروة وتوجيهها إلى جهة واحدة هي أصحاب رؤوس الأموال ، وذلك لأن المقرض المرابي يربح دائما في كل عملية بينما المقرض معرض للربح والخسارة - كما سبق - وينجم عن ذلك ما يلي:

١- تكديس الأرباح وتجميع الثروة لدى الأغنياء ، مما ينتج عنه التفاوت بين أبناء المجتمع الواحد.

٢- أن هؤلاء الذين يتركز في أيديهم الجانب الأكبر من المال المتداول في المجتمع تصبح لهم السيطرة الفعلية على اقتصاد الأمة ، أما غيرهم من المنتجين البسطاء فيتحولون إلى أجراء يغلون لحساب أصحاب رؤوس الأموال.

كذلك يتحمل المجتمع عبء الفوائد الربوية للقروض الحكومية في صورة زيادة للضرائب المختلفة ، مما يؤدي إلى سوء حالة اقتصاد الأمم وإعلان إفلاسها.

وقد ثبت أن الأزمة التي تجتاح الاقتصاد العالمي مصدرها الأول ديون تتصاعد وتترايد يوما بعد يوم بسبب الفوائد ، والعجز عن

---

(١) د/ أحمد السنجار - مقال له بجريدة الأهرام عدد ١٩٩٣/٥/٢ ، وانظر لذات

المؤلف - رحمه الله تعالى - المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج

الإسلامي ص ٢٥٥-٣١٣.

السداد ، وهذا يدفعها إلى الخروج عن بضاعتها بأقل الأثمان إن وجدت من يشتري ذلك منها ، ولذلك كانت تعالج هذه الأزمات الجاثمة بتقليل الديون بطرق مختلفة ، كإحداث تضخم مالي من شأنه أن يضعف قيمة النقد ، فيقلل الدين مباشرة ، كما فعلت مصر مع التسويات العقارية (١) ، وكما فعلت الدول الدائنة للعراق؛ إذ اتفقت هذه الدول في نادي باريس بإسقاط ٨٠% من الديون العراقية ، علما بأن هذه الديون العراقية توقفت منذ زمن بعيد ، ولكن الفوائد المركبة هي سر ضخامة هذا الدين والربا وارتفاع الأسعار.

٣- الربا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إرهاب المستهلك ، وكيف ذلك؟

يقول بعض رجال الاقتصاد: "إن الفوائد الربوية أصبحت تدخل في كافة بنود عناصر التكاليف ، وبالتالي تنتقل آثارها إلى أثمان الأشياء ، وبذلك تتحقق نبوءة النبي ﷺ حيث قال: "يأتي على الناس زمان يأكلون فيه الربا" قيل الناس كلهم يا رسول الله ؟ فقال ﷺ "من لم يأكله ناله غباره" (٢)

فالصانع يقترض من البنوك الربوية بفائدة ثابتة مشروطة ويقوم بإضافة هذه الفائدة إما إلى ثمن الآلات أو إلى ثمن المواد الخام المشتراة ، وغير ذلك.

---

(١) انظر بحوث في الربا - للشيخ محمد أبو زهرة ج ١٣ ط دار الفكر العربي ، الاقتصاد الإسلامي د/ ربيع الروبي ص ١٤٧ وما بعدها.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٢/٤٩٤.

ومن شأن تضخم تكاليف الإنتاج بمقدار تلك الفائدة ؛ لأنه يسعى إلى زيادة ربحه، أو على الأقل تثبيته ، وعلى ذلك فإن الفائدة الربوية تضاف إلى السعر مباشرة. هذا ويتحمل المستهلك غبار تلك الفائدة ، وتأسيسا على ذلك فإن الفائدة الربوية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى التضخم لأن في غياب نظام الذهب ، وتطبيق النظام الاقتصادي الحالي يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية والدين العام ، بسبب زيادة الأسعار إلى قيام الحكومة عن طريق أجهزتها المالية بإصدار نقود ورقية أو الاقتراض من البنوك بسعر فائدة معينة في صورة سندات.

كل هذا يؤدي بدوره إلى زيادة كمية النقود عن كمية السلع والخدمات مما يؤدي إلى التضخم النقدي ، فتقوم الحكومة حينئذ برفع سعر الفائدة لامتصاص النقود من السوق لمعالجة التضخم.

ولكن هذا يؤدي إلى نتيجة عكسية تتمثل في ارتفاع الأسعار لاعتبار الفائدة عنصرا من عناصر التكاليف ، وهذا يقود مرة أخرى إلى زيادة النفقات والدين العام.(١)

---

(١) انظر: د/ السيد عبد المولى - المالية العامة - ص ٤٤٤ ط دار الفكر العربي ١٩٧٥ ، د/ زين العابدين ناصر - علم المالية العامة ، ص ٣٩٦ - مطبعة المعرفة ، د/ رفعت المحجوب - المالية العامة ص ٥١٠ ، دار النهضة العربية ١٩٧٥ ، د/ زكريا محمد بيومي - المالية العامة. ص ٥٧١ ، دار النهضة العربية ١٩٧٨ .

## المطلب الثاني

### أزمة الإعصار المالي العالمي ٢٠٠٨ ومحق المؤسسات الربوية

وفيه فروع ثلاثة:

#### الفرع الأول

#### التكيف العملي للأزمة المالية

تعود الأزمة المالية الاقتصاد الدولي إلى انهيار أسعار العقارات المرهونة لصالح البنوك في الولايات المتحدة ،مقابل قروض منحها المصارف لتمويل شراء مساكن. وكانت شرارة انطلاق هذه الأزمة قد اندلعت على إثر توسع النظام المصرفي في الإقراض العقاري والتساهل في منح الائتمان الفردي لتمويل الاستهلاك .

وقد شجّع على ذلك التوجّه ،زيادة الطلب على المساكن وتوفّر السيولة لدى البنوك، وتدني معدلات الفائدة. وكان من الطبيعي أن يؤدي مثل هذا المناخ إلى تنامي الضغوط التضخمية التي بدأت تُلقى بظلالها على الاقتصاد الأمر الذي دعا بنك الاحتياط الفيدرالي وتبعته البنوك المركزية الرئيسة إلى الرفع التدريجي والمستمر لأسعار الفائدة بوصفها إحدى أدوات السياسة النقدية لكبح جماح التضخم .

ومع استمرار تصاعد نسب العمولات المصرفية، تزايدت أعباء المقترضين الذين تعيّن عليهم استقطاع مبالغ أكبر من دخولهم لسداد أقساط الدين، وصولاً إلى عجز وامتناع الكثيرين منهم عن السداد.. وترافق إدراك البنوك لخطورة هذا الموقف مع تفعيل أحد أهم شروط



أقساط الدين، وصولاً إلى عجز وامتناع الكثيرين منهم عن السداد.. وترافق إدراك البنوك لخطورة هذا الموقف مع تفعيل أحد أهم شروط الإقراض العقاري الذي يُتيح للبنوك وضع اليد على العقارات المرهونة، وبيعها لسداد ما تبقى من التزامات على المقترض تجاه البنك في حالة عدم وفائه أو تأخره عن السداد .

ومع تزايد حالات العجز وزيادة المساكن المعروضة للبيع من قبل البنوك، أخذت أسعار العقارات منحىً تنازلياً ولم تعد قيمة البيع تكفي لسداد الالتزامات المالية للمقترضين الأمر الذي أدى إلى نقص كبير في السيولة لدى البنوك الأمريكية، وشل قدرة مؤسسات التمويل على الإقراض وتراجع حاد في الائتمان المصرفي وفقدان الثقة في المؤسسات المالية .

وفي سعيها للتخفيف من أخطار الإعصار المالي القادم قامت بيوت التمويل والبنوك الاستثمارية بـ "تطوير" وسائل وأدوات تمويلية تُعرف بالـ مشتقات "Derivatives" أضفت المزيد من المرونة و"المشروعية" على تبادل بيع تلك الديون بين مستثمرين لا يدركون مدى خطورتها ولا يعلمون إفلاس وعجز المقترضين الأصليين .

ولم يقتصر بيع تلك الذمم المالية الفاسدة على المؤسسات المالية في الولايات المتحدة فقط، بل تم تداولها بين البنوك على الضفة الشرقية من الأطلسي في دول المجموعة الأوروبية الأمر الذي زاد الوضع سوءاً حيث لم تعد المشكلة أمريكية فقط، بل طالت أعرق وأكبر بيوت

التمويل الدولية وتجاوزت نطاق الرهن العقاري لتشمل الأوراق المالية التي فقدت عوائدها .

ومع استمرار تعثر المقترضين عن السداد وتزايد عمليات بيع المشتقات والانخفاض المتواصل على أسعار الرهون العقارية، تأكد شح السيولة وسيطر الشلل على عمليات الإقراض بين البنوك من جهة وبينها وبين عملائها من جهة أخرى ،وانخفضت قيمة أصول البنوك المقرضة مقابل الودائع ورؤوس الأموال ما أدى إلى إفلاس العديد من كبريات البنوك الاستثمارية وانهيار أسواق المال .

وألقت الأزمة بظلالها القاتمة على اقتصاديات كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واضطرتها للتدخل المباشر لحماية النظام المالي، عبر إجراءات تُخالف الأسس الرأسمالية، من بينها شراء أصول متهاكة في البنوك الاستثمارية ومؤسسات التمويل العقاري المهددة بالانهيار، وضخ أموال حكومية في الأنظمة المصرفية، كما تأثرت الاقتصاديات الآسيوية الرئيسية بدرجة أقل حدة.

وقد كان للأزمة انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الدولي بشكل عام، حيث أدت إلى ارتفاع العجز في الموازنات ، وركود اقتصادي في الدول الصناعية التي انطلقت منها الأزمة وتباطؤ النمو الاقتصادي على نحو ملموس على المستوى الدولي .

وإذا كانت الدول الأكثر فقراً تعاني قبل الأزمة من مصاعب اقتصادية ضخمة، فإن دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة ركود، وتباطؤ النمو في الدول الغنية فاقم المشاكل المالية والاقتصادية للبلدان الفقيرة التي ستتقلص أو تنقطع المساعدات التي تتلقاها، كما تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها وتزايد عجز موازنتها، مع ارتفاع نسبة البطالة وتراجع دخول الأفراد .

كما أدت الأزمة إلى تراجع حاد في أسواق المال في دول المنطقة، كما تراجع سعر النفط إلى ما دون ٧٠ دولاراً للبرميل -وهو الأدنى منذ نحو عام ونصف- وقد ترتب على ذلك تراجع دخول دول الخليج المنتجة للبترول، وإحجام أو تراجع مؤسسات التمويل الدولية عن المشاركة في تقديم القروض للمشاريع الرئيسية .

وفي سبيل مواجهة الأزمة قامت البنوك المركزية في دول المنطقة بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية وتخفيض نسبة الاحتياطي النظامي للبنوك، وضح مليارات الدولارات في الجهاز المصرفي على هيئة ودائع إلى زيادة السيولة لدى البنوك، مما كان له عظيم الأثر في تعزيز الثقة في قدرة دول المنطقة في التعامل مع الأزمة وارتفاع قدرات المصارف على الإقراض .

ومن جانب آخر أدت الأزمة العالمية إلى تراجع الطلب على المنتجات والسلع وتراجع الحجم الكلي للتجارة الدولية، الأمر الذي سيترتب عليه انخفاض أسعار الكثير من السلع الأساسية والمواد

الغذائية وتراجع مستوى التضخم الذي شهد نمواً ملموساً في دول المنطقة خلال العامين الأخيرين. (١)

هكذا بدأت الأزمة بشرارة سوء الإقراض وانتهت بأزمة مالية تهدد اقتصاديات العالم بركود محتم. ومنذ بداية الأزمة حتى الآن ضخت الولايات المتحدة ترليون دولار في نظامها المالي، وكذلك فعلت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى والتي ضخت مجتمعة حوالي الترليون دولار إلى جانب ضخ الصين واليابان ودول آسيا هي الأخرى لترليون دولار.

ويضاف إلى ما تقدم النتائج التالية:

(١) نتيجة لتبعية البورصات العربية للبورصات الدولية حققت الأولى خسائر مالية وصلت إلى ٤,١ ترليون دولار، وكانت أعلى الانخفاضات بالسوق السعودية بنقص ٢١١ مليار دولار، يليها بورصة دبي ٤٧ مليار دولار، ثم البورصة المصرية ٤٦ مليار دولار، فبورصة أبو ظبي ٤١ مليار دولار، وأخيراً بورصات قطر وسلطنة عمان والبحرين. (٢)

---

(١) - جريدة الوطن-السعودية، عدد ١٦ أكتوبر، ٢٠٠٨م (النسخة الالكترونية)

(٢) - ممدوح الولي: الأزمة المالية وعدوى البورصات.. نصائح للعلاج. صحفي اقتصادي، نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية للشئون الاقتصادية، النسخة الالكتروني لجريدة الأهرام المصرية عدد ٢٢/١٠/٢٠٠٨



(٢) كما بلغت خسارة دولة الإمارات خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨م ما يزيد عن ١٣١ مليار درهم. (١) وتهاوت الأسهم خلال الفترة من ٦-١٣/١١/٢٠٠٨م [٩٧ مليار درهم] فيما كان وقف التداول في بورصة الكويت بحكم قضائي، حيث قضت الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية وبصفة مستعجلة وقف التداول في البورصة حتى ١٧/١١/٢٠٠٨م، حماية لصغار المستثمرين، وهو ما يعني توفير ما قيمته ١٠% من الخسائر يومياً التي تكبدتها الأسهم المتداولة. (٢)

(٣) قيام (غوردن براون) رئيس وزراء بريطاني - بمهمة استجداء بهدف إقناع الدول الخليجية للمشاركة في إنقاذ الاقتصاد العالمي.

(٤) محاولة لكسر جمود الإقراض بين البنوك (الانتربنك) وتعزيز الثقة في أسواق الأسهم عمدت البنوك المركزية وحكومات دول الخليج إلى ضمان الودائع المصرفية وتخفيف قيود الإقراض وتوفير آليات تمويل طارئة واستثمار المال في أسهمها المتراجعة.

---

(١) - جريدة البيان الإماراتية، عدد ٢٠٠٨/١٠/٣١م، الصفحة الأولى.

(٢) - جريدة البيان الإماراتية، عدد ٢٠٠٨/١١/١٤م الملحق الاقتصادي، الصفحة الأولى.



(٥) بطء النمو الاقتصادي في المنطقة مع خفض منظمة أوبك إنتاج النفط لكبح تراجع حاد في أسعار الخام التي هوت أكثر من النصف منذ سجلت مستويات قياسية فوق ١٤٧ دولارا للبرميل في يوليو ٢٠٠٨م. وكانت أوبك اتفقت في اجتماع يوم الجمعة على خفض الإنتاج ١,٥ مليون برميل يوميا أي نحو خمسة بالمئة من معروضها وذلك من أول نوفمبر ٢٠٠٨ م وهي الخطوة التي لم توقف تراجع أسعار النفط.

(٦) توجيه المليارات من الدولارات النقدية في الأنظمة المصرفية الصغيرة نسبياً والمتعطشة للسيولة. ففي مطلع شهر نوفمبر ٢٠٠٨، وعدت السعودية بضخ ٤٠ مليار دولار علي هيئة قروض إلى البنوك التي تحتاج النقدية. كما تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بضمان شامل مدته ثلاث سنوات على الحسابات البنكية الداخلية ووعدت كذلك بتقديم الدعم لصفقات القروض بين البنوك.

(٧) نتيجة للانخفاضات الحادة في أسعار النفط تزعزعت ثقة لدى كثير من المستثمرين ،مما لزم منه أن أقدم المستثمرون الدوليون - الذين قام معظمهم بفتح حسابات مصرفية محلية للاستفادة بشكل أفضل - على الانسحاب من عمليات التداول ،بعدما تبين لهم أن الحكومات لن تقوم بفعل أي شيء. وهو ما أدى لمرور العديد من البنوك بأزمة نقدية جعلتهم يهرولون

للبحث عن سبل لتقديم قروض جديدة.

(٨) تباطؤ سوق الصكوك إلا التوقعات تفيد بأن الصكوك والتمويل الإسلامي سيشهد دفعة قوية خصوصا أن الشركات والمؤسسات المالية الحكومية والخاصة تبحث عن استثمارات إسلامية ، بعد أن كشفت الأحداث التي أصابت الأسواق العالمية خصوصا مشاكل الديون المتعثرة التي ابتليت بها الأسواق التقليدية بقيت بمعزل عن المؤسسات الإسلامية.

(٩) قيام الكثير من الحكومات بضمان الودائع والمدخرات المصرفية ، وصلت في دولة الإمارات مدة ثلاث سنوات ، وبخاصة أن البنوك الأجنبية التي تقوم بعمليات جوهريّة ، وكانت دولة الإمارات أعلنت أنها تضمن عدم تعرض أي من المصارف الوطنية لأي مخاطر ائتمانية وضمان الودائع والمدخرات في المصارف الوطنية إلى جانب توفير ضمانات عمليات الاقتراض بين المصارف العاملة في الدولة وضخ السيولة اللازمة في الجهاز المصرفي في حال ما لو تطلب الأمر ذلك . وغيره كثير .

ونتيجة لهذه الآثار السلبية ظهرت العديد من الدعاوى الإصلاحية منها:

(١) إعادة ثقة العملاء والمستثمرين في الأنظمة المالية العالمية وفي البنوك والمصارف.

- (٢) ضرورة البحث عن وسيلة فعالة لتقليل درجة ارتباط البورصات العربية ارتباطاً سلبياً بالبورصات الدولية، وهو أمر ضروري لحمايتها من كبوات مستقبلية، خاصة أن الكبوات التي مرت بها خلال عام ٢٠٠٨ وحتى الثاني عشر من أكتوبر قد أدت لانخفاض القيمة السوقية للبورصات العربية بنحو ٣٣٧ مليار دولار عما كانت عليه نهاية عام ٢٠٠٧ م.
- (٣) الدعوة إلى الأخذ بمبادئ التمويل الإسلامي، وخفض سعر فائدة الإقراض، أو جعلها صفراً.
- (٤) تفعيل مبادئ التضامن الاجتماعي، وإعادة النظر في كثير من القيم الرأسمالية.

## الفرع الثاني التكيف الاقتصادي للأزمة

يمكن عنونة النظام الاقتصادي الغربي بأنه حصر المسألة الاقتصادية بزيادة الثروة (الإنتاج)، مما أدى إلى تركيزها لدى أثرياء محدودين، وعليه يمكن استخراج مجموع من المعالم التي تحدد الأزمة الاقتصادية العالمية، بعضها يتعلق بالتشريعات، وبعضها يتعلق بالسلوكيات والممارسات الرأسمالية القائمة على الفردية والجشع. وهي:

- (١) انتشار الربا وتشريعه.
- (٢) ظهور نظام النقد الورقي غير المربوط بالذهب والفضة.
- (٣) هيمنة الملكية الفردية على كافة أنواع الملكيات.
- (٤) انتشار وتشريع فكرة الملكية الفكرية للإبداعات والاختراعات.
- (٥) تحويل النفط والطاقة إلى ملكية خاصة وتشريع امتيازات الشركات.
- (٦) انتشار فكرة الخصخصة في العديد من القطاعات الاقتصادية.

(٧) تسخير المبادئ والسياسة والحروب لخدمة الشركات المنتجة للسلاح.

(٨) سيطرة فكرة المنفعة على السلوك الفردي وانتشار الجشع وانعدام الضوابط المعنوية (مثل الأخلاق)

(٩) ترسيخ تشريعات البنوك الوهمية (بدون تقابض) وتشريع أنواع من الشركات الباطلة .



## الفرع الثالث

### التكليف الشرعي للأزمة

تجلّت ذروة الإعصار المالي في العالم عندما انفجرت أزمة الرهن العقاري في أمريكا، إلا أن ذلك لا يعني أن سبب الاقتصادي الرأسمالي، بحيث يمكن تشبيه كشف أزمة الرهن العقاري لانهايار النظام الاقتصادي بانفجار ورم سرطان كان يسري في العالم دون أن يدرك العالم خطورته، فاستمر بالانتفاخ إلى أن انفجر وسال منه القيخ فأزكم أنوف البشر وأدركوا الخطر (١)

إن كل منصف لشريعة الإسلام يقطع بعظمة سياسة الإسلام العامة وفلسفته الاقتصادية الراشدة في إدارة الأزمات ،وقطع الطريق عليها إن وجدت،ومن هذه الحلول:

١) معالجة أزمة الرهن العقاري في ضوء ما تقضي به نصوص الشريعة الإسلامية الغراء خصوصاً بعد أن عظمت محاولات الالتفاف على الأحكام الشرعية ،والفتوى بإباحة قروض شراء البيوت للمسلمين في الغرب التي أفتى بها البعض .

---

١ - الرؤية لمواجهة أزمة العالم الاقتصادية د : الدكتور ماهر الجعبري ،مقال على

شبكة الانترنت . <http://www.aljazeeraatalk.net/forum/showthread>

- (٢) اعتبار نظام الذهب والفضة النظام النقدي الوحيد في الإسلام، وعودة هذه المعادن إلى نقد ثابت بدل أن تكون سلعة عرضة لتغيّر الأسعار، وهو ما يؤدي إلى استقرار النقد .
- (٣) تقسيم الملكيات إلى ملكية خاصة وعامة وملكية دولة، مما يقاوم الاحتكار ويوزع الثروات .
- (٤) عدم مشروعية الملكية الفكرية للإبداعات والاختراعات، مما يقاوم احتكار المعرفة المنتجة، ويضع حدا للزيادة الخيالية لثروات الشركات المعلوماتية .
- (٥) اعتبار النفط وكافة متعلقات الطاقة ملكية عامة لا يجوز حصرها في الأشخاص والشركات.
- (٦) إعادة النظر في السياسات المتعلقة بخصخصة الملكيات العامة وملكيات الدولة، واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على حقوق الناس في ثروات تنتجها الدولة وتدير عمليات تنميتها.
- (٧) تحريم البيوع التي لا يتم فيها التقابض، وبالتالي زوال فكرة المضاربات والوصول إلى استقرار أسعار السلع، وأيضا تحديد أنواع الشركات التي حصرها الإسلام في وجوب وجود الجهد كطرف رئيسي مشارك، وعدم إقرار مشروعية شركات الأموال لوحدها دون الجهد، والتي فتحت المجال للمقامرة بأسواق المال.

٨) تعريف المسألة الاقتصادية بأنها توزيع الثروة وليس إنتاجها، وتشريع ما يؤدي إلى توزيع الثروة وعدم تركزها في أيدي محدودة.

٩) سيطرة روح تقوى الله على سلوكيات الأفراد، وتنفيذهم لتشريعات النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس الفروض والواجبات والمندوبات سعياً لنيل رضوان الله ﷻ وبالتالي وجود رقابة داخلية على سلوكيات الأفراد.

وفي الختام فإن أمتنا الإسلامية كانت ولا زالت مصدراً للخيرية التي وضعها الله عز وجل بها، ما بقي فيها أهل الدين والإخلاص والتقوى، وهي الشروط الأساسية لبقاء الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأية دولة، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَكُؤْ أَنْ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (١)

إن الحقيقة الثابتة التي لا يختلف عليها اثنان هي أن الغلبة لصاحب المنهج القويم، ولا أقوم ولا أشمل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ واقتصادنا الإسلامي إلهي الأصول، بشري التطبيق يستجيب لكل تطور، ويواكب كل تقدم، ومكتبتنا الإسلامية مليئة بالكنوز الاقتصادية التي تصلح أن تكون منهج حياة للعالم بأثره، فما

(١) سورة الأعراف الآية ٩٦.

الذي جعل أمتنا الإسلامية أضيع من الأيتام على موائد اللئام ، إن واقع الحال يغني عن المقال.

إن الأخذ بالمنهج الإسلامي في تدبير شئون الحياة هو سفينة النجاة ، فهو المنهج الكفيل بتحقيق التوازن في حياتنا الفردية والاجتماعية ، فلا تميل به كفة الميزان في جانب من الحياة على حساب جانب آخر . ذلك أن هذا المنهج - من الناحية الموضوعية - هو الحل العادل الوسط المتوازن الذي برئ من التطرف والاندفاع الأعمى إلى اليمين أو اليسار ، فسلم من تقريط الرأسماليين الذين جاروا على حق المجتمع من أجل حرية الفرد ، ومن إفراط الاشتراكيين الذين طغوا على حق الفرد من أجل مصلحة المجتمع ، وسلم من غلو الفريقين في الاهتمام بالمادة على حساب الروح ، وبالدنيا على حساب الدين ، وبالشهوات على حساب الأخلاق.(١)

---

(١) انظر: د./ يوسف القرضاوي - الحل الإسلامي فريضة وضرورة ، ص ١٢١ ،

ط: مؤسسة الرسالة ، ط: ١٣ ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج  
والتوصيات





الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على نبي

الرحمة المصطفى برسائلته على سائر الرسالات ، وبعد:

بعد هذا العرض الموجز للحرب الاقتصادية وأثرها في مالية الدولة من خلال خطط الحصار الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية والإغراق الاقتصادي يمكن القول :إن الصلات التجارية والعلاقات الاقتصادية تظل قائمة ومستمرة بين المسلمين وغيرهم ، حتى ولو كانت حالة الحرب قائمة بين الفريقين إلا إذا كان التعامل الاقتصادي من شأنه الإضرار بالمسلمين ، أو خيف أن يضيق عليهم، فلحاكم المسلم أن يمنع لك ، والعرف الدولي المعاصر يؤيد هذا الاتجاه فيكون للدولة الإسلامية إذا رأت سياسياً قطع العلاقات التجارية مع العدو أثناء الحرب أن تفعل ذلك .

يؤيد ذلك قوله تعالى : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)<sup>(١)</sup> فالآية الكريمة تأمر بالبر والقسط مع غير المسلمين ، الذين لم يناصروا العداء لهم بمقاتلتهم في الدين ، أو إخراجهم من ديارهم.

والبر: يراد به أعلى درجات حسن الخلق ، وهو المطلوب في علاقة الإنسان مع والديه ، وقد شرعه الله تعالى ليكون أيضاً أساس

(١) سورة الممتحنة الآية ٨ .

العلاقة مع غير المسلمين - غير المحاربين - لأنه خير تعبير عن رسالة الإسلام التي وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق". (١)

والبر: اسم جامع لكل صنوف الخير ، معناه أن المسلم لا يكذب ، ولا يخون، ولا يغدر ، ولا يغش ، ولا يسرق ، ويلتزم مع الناس الأخلاق الفاضلة ، ويتخلى عن كل المحرمات.

أما القسط فالمراد به العدل ، فالمسلم ليس له أن يظلم مهما كانت الأسباب ، حتى لو وقع خلاف بين أحد المسلمين ، وأحد الكفار ، فإن المسلم يكون مع الحق والعدل ولو كان ضد أخيه المسلم ، لقوله ﷺ "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً". فقال رجل: يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً ، أفرأيت إن كان ظالماً كيف أنصره؟ قال ﷺ "تحجزه أو تمنعه عن الظلم ، فإن ذلك نصره". (٢)

(١) أخرجه أحمد في مسنده - ج ٢/٢٨١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر - كتاب الإكراه - باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه - ج ٦/٢٥٥٠ رقم ٦٥٥٢ - ط دار ابن كثير - دمشق - ط رابعة ١٤١٠هـ/١٩٩٠، ومسلم في صحيحه من كتاب البر والصلة - باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً - ج ٨/١٩ - الدار العربية للطباعة والنشر - بيروت ، وأحمد في مسنده - ج ٣/٩٩.

يقول شيخ المفسرين ابن جرير الطبري في تفسير هذه الآية بعد أن ذكر مختلف الآراء: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: عني بذلك لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين من جميع أصناف الملل والأديان أن تبروهم وتصلوهم وتقسطوا إليهم ، إن الله عز وجل عمّ بقوله (الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ) جميع من كان ذلك صفته ، فلم يخصص به بعضاً دون بعض ، ولا معنى لمن قال ذلك منسوخ ؛ لأن بر المؤمن لأهل الحرب ممن بينه وبينه قرابة نسب ، أو ممن لا قرابة بينه وبينه ولا نسب ، غير محرم ولا منهي عنه إذا لم يكن في ذلك دلالة له أو لأهل الحرب على عورة لأهل الإسلام ، أو تقوية لهم بكراع أو سلاح ، وقد بين صحة ما قلنا في ذلك الخبر الذي ذكرناه عن ابن الزبير في قصة أسماء وأمها".<sup>(١)</sup>

أما قصة أسماء بنت أبي بكر مع أمها فقد رواها البخاري ومسلم في صحيحهما عنها قالت: "قدمت أُمِّي وهي مشركة في عهد قريش إذ عاهدوا - أي بعد صلح الحديبية - فأتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول

(١) جامع البيان للطبري - ج ٦٦/١٤ ط دار الفكر بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

الله إن أمي قدمت وهي راغبة ، أفأصلها؟ قال: "نعم ..صلي أمك" (١)  
أي أحسنني صلتها.

وذكر أن أم أسماء (قتله بن عبد العزى) قدمت عليها في المدينة  
بهدايا فلم تقبل هداياها ، ولم تدخلها منزلها ، فسألت عائشة رسول الله  
ﷺ فنزلت هذه الآية ، فأمرها رسول الله ﷺ أن تدخلها منزلها وتقبل  
هديتها وتكرمها وتحسن إليها. (٢)

والذي نود التأكيد عليه هو أن الإسلام لا ينهى عن البر بغير  
المسلمين والتودد إليهم ، ما دام أن ذلك لا ينشأ عنه الضرر بجماعة  
المسلمين ، أو يترتب عليه انحلال الجماعة الإسلامية ، أو ضعف  
الدولة الإسلامية ، وأورد فيما يلي بعض الحقائق - إضافة إلى ما  
سبق - الدالة على ذلك:

١- ما ثبت في السيرة النبوية أن الرسول ﷺ أهدى إلى أبي سفيان  
تمر عجوة ، حين كان بمكة محارباً ، واستهداه أدماً ، وبعث

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب الأدب باب صلة الوالد المشرك - ج ٥/  
٢٢٣٠ رقم ٥٦٣٤.

(٢) انظر: جامع البيان للطبري - ٦٦/١٤ ، تفسير الكشاف للزمخشري - ٢٩٦/٣ ،  
والجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ج ١٨/٥٩-٦٠ - ط دار إحياء التراث العربي  
- بيروت.



بخمسمائة دينار إلى أهل مكة حين قحطوا ، لتوزع بين فقرائهم ومساكينهم". (١)

٢- خرج أحد المسلمين إلى اليمامة - بلدة بين نجد واليمن - فمنعهم أن يحملوا إلى مكة طعاماً فلقيت قريش من ذلك عنثاً وشدة ، وعجزوا عن التأثير في قوم هذا المسلم - بني حنيفة - فكتبوا إلى النبي ﷺ يستشفعونهم ، فرق لهم وطلب إليه أن يخلي بينهم وبين ما يطلبونه ، فعادت القوافل إلى مكة. (٢)

٣- أرسل النبي ﷺ إلى عمر رضي الله عنه بحلة فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم. (٣)

٤- وفي تفسير قوله تعالى: (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا) (٤) أن الرسول ﷺ كان يؤتى بالأسير فيدفعه إلى بعض المسلمين ، ويقول له: "أحسن إليه" ، فيكون عنده اليومين

---

(١) انظر: شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن ج ١/١٤٤.

(٢) انظر: روح الإسلام للسيد أمير علي - ج ١/١٦٩ - المطبعة النموذجية بمصر ١٩٦١.

(٣) انظر: الأموال لأبي عبيد ص ٦١٣ بند رقم ١٩٩٢ - مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٣ م.

(٤) سورة الإنسان الآية ٨.

والثلاثة ، فيؤثره على نفسه ، ولم يكن الأسير يومئذ إلا من  
المشركين ، وقد حمد الله على إطعام المشركين.<sup>(١)</sup> وكان رسول  
الله ﷺ يتألف قلوب غير المسلمين بالعطاء.<sup>(٢)</sup>  
ففي كل ما تقدم - وغيره كثير - دليل على جواز صلة الكافر ،  
وأن الكفر لا يمنع من البر والإحسان إليهم ، حتى وإن كانت الموالاة  
بيننا وبينهم منقطعة على نحو ما ذكر أهل التأويل.<sup>(٣)</sup>  
الأمر بالبر والقسط وإشكالية الموالاة:

نهى الله المؤمنين موالاة غير المسلمين المحاربين ، أو الذين  
عرفوا بالغش للإسلام وأهله ، قال تعالى: (إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ  
قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن  
تَوَلَّوهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)<sup>(٤)</sup>  
قال الفخر الرازي في تفسير هذه الآية: "الموالاة تحتل درجات  
ثلاث: الأولى: أن تكون موالاته توجب الرضا بكفره ، وذلك حرام ؛  
لأن الرضا بالكفر كفر.

(١) انظر: الأموال لأبي عبيد - مرجع سابق - بند رقم ١٩٩٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: التفسير الكبير للرازي ج ٨/١٣٩.

(٤) سورة الممتحنة الآية ٩.

الثانية: المعاشرة الجميلة في الدنيا ، وذلك غير ممنوع منه في الواقع.

الثالثة: وهي كالوسط بين الدرجتين الأوليين ، وهي بمعنى الركون إليهم والمظاهرة والنصرة مع اعتقاد أن دينه باطل ، فهذا منهي عنه ؛ لأن الموالاة بهذا المعنى قد تجر إلى استحسان طريقه والرضا بدينه ، وذلك يخرج عن الإسلام".<sup>(١)</sup>

وكذلك الشأن في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)<sup>(٢)</sup> ، فالمقصود بهم أولئك المنافقون الذين كانوا في عصر الرسول ﷺ يوالون المشركين وينبئونهم بأسرار المؤمنين ، أو هؤلاء الذين خشوا أن تدور الدوائر على المسلمين بعد غزوة أحد ، ففكر هؤلاء أن يلحقوا باليهود أو النصارى ، فنزلت هذه الآية نهياً عن ذلك.<sup>(٣)</sup>

أما قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا

(١) تفسير الفخر الرازي ج ٢٩/٣٠٥.

(٢) سورة المائدة الآية ٥١.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦/٢١٦.

تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ<sup>(١)</sup> فإن البطانة هي الخواص الذين يستبطنون الأمر ، أو هم الذين يعرفهم الإنسان بأسراره ثقة بهم. والنهي الوارد في الآية بها عن اتخاذ المؤمنين خواص يستبطنون أمرهم ويكونون موضع ثقتهم ، وكان مقصوراً على من ظهرت عداوتهم للمسلمين ، كبني النضير الذين حاولوا قتل الرسول ﷺ في أثناء ائتمانه لهم ، لما كان لهم من عهد وحلف ، وعرفوا بالغش للإسلام وأهله ، أما من لم يظهر منهم عداو للمسلمين فلا يشملهم النهي الوارد بالآية.

والإسلام جاء بالحكم المتقدم حينما كان جميع الناس حرباً على المسلمين وهي قيود للمسلمين في شئون الدفاع وصون الحقوق ومقاومة الأعداء.<sup>(٢)</sup>

وهذا ما فهمه الإمام محمد عبده رحمه الله تعالى وأكد عليه وأفتى به ، فبعد أن أورد الإمام ما ذكره الأساتذة علماء الأزهر من نصوص الكتاب والسنة وأقوال الأئمة والعلماء من أهل المذاهب والآراء ضم إليهم رأيهم في هذه المسألة ، وهو يتلخص في الآتي:

(١) سورة آل عمران الآية ١١٨.

(٢) انظر: جامع البيان للطبري ج ٤/٦٠: ٦٤ ، تفسير المنار للشيخ محمد رشيد

رضا- ج ٤/٨٣: ٨٤.

"بعض الجهلة ربما تعرض لهم الشبهة في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خِيَالًا) <sup>(١)</sup> إلى آخر الآية ، وقوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى: (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ) <sup>(٣)</sup> .. وما لم أتذكره مما قد يكون فاتني من الآيات التي تصرح أو تشير إلى منع موادة المؤمنين لغير المؤمنين. على أنه لا يكون شبهة لهؤلاء بعد ما جاء في الآية المحكمة (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ) وبعد ما أباح الله لنا في آخر ما أنزل الله على نبيه ﷺ زواج الكتابيات ، وما فيه من قرابة المصاهرة والمودة. <sup>(٤)</sup>

(١) سورة آل عمران الآية ١١٨.

(٢) سورة المجادلة الآية ١٤.

(٣) سورة المجادلة الآية ٢٢.

(٤) راجع رأي الإمام في زواج المسلم بالكتابية في مؤلفه: الإسلام والنصرانية -

ص ٦٧ - مطبعة صبيح بالأزهر - مصر - ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.



وحقيقة ما جاء في الآيات الدالة على النهي عن موالاة غير المؤمنين أنه نهى عن الموالاة في الدين ونصرة غير المؤمن على المؤمن فيما هو من دينه ، وعن اتخاذ بطانة من غير المؤمنين يكون من صفتها أنها تبذل وسعها في خذلانهم وإيصال الضرر إليهم فيكون إدلال المؤمنين إليها بأسرارهم واتخاذها عضداً في أعمالهم إعانة لهم على الإيقاع بهم.

أما إذا أمن الضرر وغلب الظن بالمنفعة ، ولم يكن في الموالاة معونة على تعدي حدود الله ومخالفة شرعه فلا حظر في الاستعانة بمن لم يكن من المسلمين ، وقد بينت السنة وعمل النبي ﷺ ما صرح به الكتاب في قوله تعالى: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ) واستعان الرسول ﷺ صفوان بن أمية في حرب هوازن ، وفي غيرها من الوقائع ، وقد أنشأ عمر بن الخطاب الديوان ونصب العمال واحتاج المسلمون إلى من يقوم في العمل في حساب الخراج وما ينفق من بيت المال واحتاجوا إلى كتابة المراسلات .... فوضعوا ذلك كله في أيدي أهل الكتاب من الروم وفي أيدي الفرس ، ولم يزل العمل على ذلك في خلافة بني أمية بعد الراشدين إلى زمن عبد الملك بن مروان ، ولا شك في أن هذا استعانة لغير المسلمين على أعمال هي من أهم أعمالهم ، بل قد استعان كثير من حكام المسلمين بغير المسلمين في الحروب ، وولوهم وزارة التنفيذ ، ثم يقول:

واستعان الخلفاء من بني أمية وبني العباس بأرباب العلوم والفنون من الملل المختلفة فيما هو فنونهم ، مما هو معروف في التاريخ ، ولم ينكره الأئمة والعلماء والفقهاء والمحدثون. وينتهي الإمام رأيه قائلاً: فقد قامت الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف على جواز الاستعانة بغير المسلمين على ما فيه خير ومنفعة المسلمين.(١)

والإسلام في حكمه المتقدم لا يخالف التشريعات في العصر الحديث ، بل شأنه في ذلك شأن الدول التي تحافظ على أسرارها ، وتسعى إلى القوة ، وتجنب أسباب الضعف والانحلال ، ومن المعلوم أن الدول - وفي جميع العصور - تحاكم على الجاسوسية والخيانة العظمى ، حفاظاً على كيانها ووحدتها.(٢)

في ضوء ما تقدم نستخلص النتائج الآتية ، أهمها:  
أولاً : أن المنازعات الحقيقية في تصور غير المسلمين - وبخاصة في العصر الحاضر - أغلبها ناشئ من الصراع على تحقيق المكاسب الاقتصادية وجمع الثروة ، والسيطرة على مصادرها ومفاتيحها في

---

(١) الفتاوى المشار إليها واردة في الفتاوى الإسلامية - المجلد الرابع رقم ٦٧٣ بتاريخ ٩ من المحرم ١٣٢٢هـ - ص ١٤٣٨ ، ١٤٤٢.

(٢) انظر: د. / عبد المنعم بركة - الإسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين - ص ١٧١ - ط مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

العالم ، وتحقيق الأطماع البشرية ، وهذا واضح في قاموس الاستعمار القديم والحديث.

أما التصور الإسلامي حول الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية ، فهو نابع من خلفية أو أرضية دينية ، وهي أن هذه الأوضاع تأتي في المرحلة الثانية أو التبعية لنشر الدعوة في أنحاء العالم ، وينبغي أن تدرس الأحوال الاقتصادية بحذر شديد من أجل الحفاظ على قوة المسلمين واستقلالهم في بلادهم وأحقيتهم في ثرواتهم. ولا مانع شرعاً من الدخول في مبادلات اقتصادية تجارية وغيرها مع غير المسلمين استيراداً وتصديراً بحسب الضرورة أو الحاجة على ألا يمس ذلك المصالح الإستراتيجية أو المنافع الأصلية للمسلمين.(١)

ثانياً: أن الدافع الاقتصادي من وراء الحرب لا وجود له ، ومن الممكن أن يكون هذا الدافع بالنسبة لغير المسلمين الذين يقاتلون تحت راية الدولة الإسلامية ؛ لأنهم في غير وارد القتال لحمل الدعوة الإسلامية وإعلاء كلمة الله ومن الممكن أن يكون هذا الدافع ملاحظاً إلى جانب دافع حمل الدعوة بالنسبة لبعض المسلمين من المجاهدين ، ولا حرج في ذلك.

---

(١) د./ وهبة الزحيلي - العلاقات الدولية في الإسلام - ص ١٩ - ط دار المكتبي

- ط أولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

ولكن هذا الدافع الاقتصادي بالنسبة للمسلمين الآخرين ليس إلا ثمرة من ثمرات الجهاد تمثل إذا تحققت مظهراً من مظاهر نصره الإسلام وعلو كلمة الله ، فتكون تلك الثمرة مرغوبة بهذا الاعتبار بدون أن تتعلق بها النفس تعلقاً يشغلها عن الدافع الحقيقي وراء القيام بالجهاد ، ويعبر عن ذلك قول عبادة بن الصامت للمقوقس: "وليس غزونا عدواً ممن حارب الله لرغبة في الدنيا ، ولا حاجة للاستكثار منها ، إلا أن الله عز وجل قد أحل لنا ذلك ، وجعل ما غنمنا من ذلك حلالاً". (١) .

ثالثاً: المنافسة الاقتصادية في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية قوامها المنافسة الشريفة التي منشأها تحقيق التوازن بين المستهلك والمنتج من جانب وحماية الاقتصاديات الوطنية للدول الأخرى من كل تصرف من شأنه الإضرار بالتوازن العام ومقومات العدالة الاجتماعية.

وفي الختام فإن البحث يوصي بما يلي:

١. زيادة الجهود الطيبة لتفعيل كل طريق يقود إلى السلام ، ويحقق رفاهية الشعوب في العيش في سلام ، وبخاصة أن الإسلام لا يقدس العزلة الاجتماعية ، بل يأمر بالتواصل الإنساني في منهج متكامل يوازن بين مصلحة

---

(١) النجوم الزاهرة لابن تغر بردي - ج ٣/١ .

الفرد والجماعة ، ويحمي مصالح الأمة ، ويجعلها فريضة.

٢. تفعيل الجهود التنموية الرامية إلى تكوين اقتصاد إسلامي متكامل قادر على التأثير في مجريات الأمور ، حتى لا تكون أمتنا العربية والإسلامية رهن الظروف الدولية المتقلبة والمتغيرة التي تخدم في المقام الأول مصلحة الطرف الأقوى.

٣. توجيه الجزء الأكبر من الموارد المالية المتاحة لكل دولة لصالح الطبقات الكادحة التي أنهكتها الأزمات الاقتصادية الطاحنة .

٤. زيادة الموارد المالية المحلية التي من شأنها تقوية اقتصاد الدولة في مواجهة الأزمات التي تعصف بكيانها السياسي والاقتصادي وابتعاد عن مصادر التمويل التضخمية التي تزيد الأمر سوءاً وتزكية روح التضامن الاجتماعي من أجل بناء مجتمع متماسك تحكمه قوانين الرشد والإنصاف.

٥. إعادة النظر في العلاقات السياسية مع كل مارقة على قوانين التسامح والتعايش السلمي ، والتي تتخذ من الحرب الاقتصادية وسيلة لتحقيق سيادتها، فتستحل الدماء والأموال والأعراض.



٦. زيادة الوعي بالقيم الإسلامية الراشدة التي جعلت الناس يدخلون في دين الله أفواجا، وفي الختام أسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة، ( رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ) (١) والحمد لله رب العالمين.

### د/سيد حسن عبد الله

أستاذ القانون العام-السياسة الشرعية- المشارك بكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر الشريف، وكلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي.

١ - سورة آل عمران الآية [٨]

## أهم المصادر والمراجع

### أولاً: أهم المصادر والمراجع الشرعية:

- (١) آثار الحرب في الفقه الإسلامي - د. / وهبة الزحيلي - ط دار الفكر - بيروت - ط الثالثة - ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- (٢) أحكام الجهاد للعز بن عبد السلام - تحقيق أياد خالد الطباع - ط دار الفكر المعاصر - بيروت ط أولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- (٣) الأحكام السلطانية للما وردى - ط الحلبي ١٩٧٣.
- (٤) أحكام القانون الدولي في شريعة الإسلام - د. / حامد سلطان - دار النهضة العربية ١٩٧٠م.
- (٥) أحكام القرآن لابن العربي - ط الحلبي - القاهرة ١٣٧٦هـ / ١٩٧٥م.
- (٦) الإسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين - د. / عبد المنعم بركة - ط مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- (٧) الإسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين - د. / عبد المنعم بركة - ط مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ١٤١٠هـ / ١٩٩٠.
- (٨) الإسلام والنصرانية : الإمام محمد عبده ، مطبعة صبيح بالأزهر - مصر - ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.

٩) الإسلام والنصرانية للإمام محمد عبده - مطبعة صبيح بمصر ١٣٧٣ هـ/١٩٥٤ م.

١٠) الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام - د. أحمد أبو الوفا - ط دار النهضة العربية - بيروت ١٤٢١ هـ/٢٠٠١ م.

١١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية - مكتبة المدني ومطبعها - جدة.

١٢) الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة لابن مالك الطائي - تحقيق د. نجات حسن - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤١١ هـ/١٩٩١ م.

١٣) الأم للإمام الشافعي - ط الحلبي ١٩٧٣.

١٤) الأموال لأبي عبيد - ط مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٣.

١٥) الأموال: أبو عبيد بن القاسم، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٣ م.

١٦) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم - ط دار المعرفة - بيروت.

١٧) بحوث في الربا - للشيخ محمد أبو زهرة ط دار الفكر العربي

١٨) بدائع الصنائع ، الكاساني - ط: دار إحياء التراث العربي.

١٩) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ابن رشد - ط: دار الفكر بيروت.

الحرب الاقتصادية وأثرها في مالية الدولة: دراسة لخطط الحصار والمقاطعة والإغراق مقارنة بالفقه الإسلامي

(٢٠) البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، د/ عاشور عبد الجواد ، ط دار النهضة - بني سويف مصر.

(٢١) الترغيب والترهيب للمنذري - ط دار الحديث - القاهرة - ط أولى - ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

(٢٢) الترمذي - سنن الترمذي ، ط: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

(٢٣) تفسير الفخر الرازي - ط دار الفكر - بيروت.

(٢٤) تفسير الماوردي ( النكت والعيون ) ج ١/٣١٢ ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٢٥) جامع البيان للطبري - ط دار الفكر بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

(٢٦) جامع البيان للطبري - ط دار الفكر - بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

(٢٧) الجامع الصحيح المختصر، للبخاري دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. والمطبعة الأميرية ١٣١٤هـ - ط دار ابن كثير - دمشق - ط رابعة ١٤١٠هـ/١٩٩٠.

(٢٨) الجامع الصحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت تحقيق:

أحمد محمد شاكر وآخرون

(٢٩) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ط دار القلم للتراث - تحقيق إبراهيم الجمل.

(٣٠) الجهاد - د. / أحمد الحوفي - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٩هـ - / ١٩٧٠م.

(٣١) الجهاد والحقوق الدولية العامة في الإسلام - د. / ظافر القاسمي - ط دار العلم للملايين - بيروت - ط أولى ١٩٨٢م.

(٣٢) الجهاد والقتال في السياسة الشرعية - د. / محمد خير هيكل - دار البيان - بيروت - ط أولى ١٤١٤هـ.

(٣٣) حاضر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة ، د. / جميل عبدالله المصري ، مكتبة العبيكان ، ط ٧ - ١٤٢٣هـ - / ٢٠٠٢م.

(٣٤) الحل الإسلامي فريضة وضرورة ، د. / يوسف القرضاوي ، ط: مؤسسة الرسالة ، ط: ١٣ ، ١٤٠٩هـ - / ١٩٨٩م.

(٣٥) حماية المستهلك في الفقه الإسلامي ، رمضان الشرنباصي ، ط: الأمانة ، ط: ١ ، ١٤٠٤هـ.

(٣٦) الخراج لأبي يوسف - ط دار المعرفة - بيروت.

(٣٧) الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦هـ - / ١٩٦٦م.



(٣٨) رسول العرب والإسلام - د./ عمر أبو النصر - ط، بيروت ١٩٧٠

م-

(٣٩) الرسول القائد لمحمود شيت خطاب - ط النهضة ومكتبة المثنى -  
١٩٦٠ بغداد.

(٤٠) روح الإسلام للسيد أمير علي ، المطبعة النموذجية بمصر ١٩٦١.

(٤١) روح الإسلام للسيد أمير علي - المطبعة النموذجية بمصر ١٩٦١ م.

(٤٢) السلم والحرب في الإسلام - د./ محمد عبد الحميد أبو زيد - ط  
١٤٢٢ هـ.

(٤٣) السلم والحرب في الإسلام، د./ محمد عبد الحميد أبو زيد - ١٤٢١  
هـ/ ٢٠٠١ م.

(٤٤) سنن ابن ماجه ، دار الفكر - بيروت - تحقيق: محمد فؤاد عبد  
الباقي

(٤٥) سنن أبي داود، دار الفكر ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،  
ط دار الحديث بالقاهرة.

(٤٦) السنن الكبرى البيهقي - ، ط: دار المعرفة بيروت

(٤٧) السياسة الشرعية للأستاذ محمد البنا - القاهرة - بدون تاريخ.

(٤٨) شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن - ط حيدر آباد ١٩٩٣ ، ط  
معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ١٩٧١.

(٤٩) صحيح البخاري ط: الأميرية مصر ١٣١٣هـ.

(٥٠) صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد  
عبد الباقي

(٥١) الطرق الحكمية ابن القيم - ط: دار السنة المحمدية مصر.

(٥٢) العلاقات الدولية في الإسلام - د. / وهبة الزحيلي - ط دار الكتبي - ط  
أولى ١٤٢٠هـ.

(٥٣) العواصم من القواصم لابن العربي - تحقيق محب الدين الخطيب -  
الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد -  
الرياض ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

(٥٤) فتاوى الإمام محمد عبده - الفتاوى الإسلامية - المجلد الرابع ١٣٢٢  
هـ.

(٥٥) الفتاوى المشار إليها واردة في الفتاوى الإسلامية - المجلد الرابع  
رقم ٦٧٣ بتاريخ ٩ من المحرم ١٣٢٢هـ - ص ١٤٣٨ ، ١٤٤٢.

(٥٦) الفتاوى الهندية - ط دار الفكر - بيروت.

(٥٧) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر - ط دار المعرفة بيروت.

(٥٨) فتح القدير للكمال بن الهمام - ط دار المعرفة - بيروت.

(٥٩) فقه الاقتصاد الإسلامي يوسف كمال محمد-، ، ط: دار القلم الكويت.

(٦٠) فقه السنة للشيخ سيد سابق - مكتبة الخدمات الحديثة - جدة.

(٦١) في ظلال القرآن للشهيد سيد قطب ط دار الشروق

(٦٢) القانون الدولي العام والإسلام - د./ محمد عبد الله دراز - المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٤٩م.

(٦٣) قوانين الأحكام الشرعية. ط دار الفكر بيروت، الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥

(٦٤) كشف الخف ومزيل الإلباس للعجلوني - مكتبة التراث الإسلامي - بيروت.

(٦٥) المبسوط للسر خسي - ط دار المعرفة.

(٦٦) محاسن التأويل للقاسمي - ط دار الفكر.

(٦٧) المحلى ابن حزم - ط: دار الآفاق بيروت.

(٦٨) المدخل لابن الحاج - ط دار المعرفة - بيروت.

(٦٩) المذهب الاقتصادي في الإسلام ، د/ محمد شوقي الفنجري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

(٧٠) المستدرك على الصحيحين. الحاكم - مطبعة النصر الحديثة بالرياض.

(٧١) مستند الأجناد في آلات الجهاد بتحقيق أسامة ناصر النقشبندى - بغداد - وزارة الإعلام ١٩٨٣.

(٧٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - مصر، ط: دار الفكر بيروت

(٧٣) المغني - ابن قدامة - مكتبة القاهرة ١٣٨٨هـ.

(٧٤) المفردات من غير القرآن للأصفهاني - دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى - ١٤١٨هـ/١٩٩٧.

(٧٥) المذهب - الشيرازي - ، ط: الحلبي ، طبعة ثانية ١٩٥٩م.

(٧٦) الموطأ - الإمام مالك - ط: دار البحار بيروت ١٩٨٦م.

(٧٧) نصب الراية للزيلعي - ط الحلبي ١٩٧٧م.

(٧٨) نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية - د./ إسماعيل إبراهيم محمد أبو شريعة - مكتبة الفلاح - ط أولى ١٤٠١هـ/١٩٨١.

الحرب الاقتصادية وأثرها في مالية الدولة: دراسة لخطط الحصار والمقاطعة والإغراق مقارنة بالفقه الإسلامي

(٧٩) نظرية المصلحة في الإسلام، حسين حامد حسان مكتبة الكليات  
الأزهرية ١٩٧٣

(٨٠) نهج البلاغة، الشريف الرضي - ط: دار النهضة بغداد ١٩٨٢م.

(٨١) نيل الأوطار، الشوكاني - ط: دار الفكر بيروت.

(٨٢) الهداية شرح بداية المبتدي، الميرغيناني - ط: الحلبي ١٣٣٥هـ.

### كتب التراجم والسير

(٨٣) تاريخ الإسلام السياسي - د. / حسن إبراهيم حسن - ط مكتبة  
النهضة المصرية ١٩٤٦.

(٨٤) تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس لحسين الديار بكري - ط  
بيروت.

(٨٥) تاريخ الطبري - ط دار الكتب العلمية - بيروت.

(٨٦) التراتيب الإدارية للشيخ عبد الحي الكتاني - ط دار الكتب  
العلمية - بيروت.

(٨٧) جوامع السيرة لابن حزم - ط دار المعارف - مصر.

(٨٨) حضارة العرب لجوستاف لوبون ترجمة أ. عادل زعيتر ط  
الحلبي.

(٨٩) الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر - ط المجلس  
الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.



الحرب الاقتصادية وأثرها في مالية الدولة: دراسة لخطة الحصار والمقاطعة والإغراق مقارنة بالفقه الإسلامي

- (٩٠) رسول العرب والإسلام - د. / عمر أبو النصر - مطبعة عمر أبو النصر - بيروت ١٩٧٠.
- (٩١) الرسول القائد - أ. محمود شيت خطاب - ط النهضة ومكتبة المثني - بغداد ١٩٦٠.
- (٩٢) سيرة ابن هشام - ط دار الفكر - بيروت.
- (٩٣) الصديق أبو بكر - أ. محمد حسين هيكل - ط مطبعة مصر - ط أولى ١٣٦١هـ.
- (٩٤) طبقات ابن سعد - ط دار المعارف - مصر.
- (٩٥) فقه السيرة للشيخ محمد الغزالي - مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة.

## ثانياً: أهم المصادر والمراجع في الاقتصاد العام والمالية العامة::

أهم المصادر والمراجع في الاقتصاد العام

(١) الاتفاق العام بشأن تطبيق المادة السادسة في جات ١٩٩٤ الوارد في الملحق رقم ١/أ المرفق باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

(٢) اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، د./ إبراهيم محمد الفار ، ط: دار النهضة العربية ٢٠٠١م.

(٣) أصول الاقتصاد - د./ أحمد أبو إسماعيل - ط دار النهضة العربية ١٩٦٦.

(٤) الإغراق بين الاتفاقيات العامة للتعريف والتجارة والسياسات التجارية بمصر، د./ عطية عبد الحليم صقر، ط: ١٩٩٨م.

(٥) الإغراق بين الاتفاقيات العامة للتعريف والتجارة والسياسات التجارية بمصر، عطية عبد الحليم صقر-ط: ١٩٩٨م.

(٦) الاقتصاد الدولي، د./ جودة عبد الخالق، ط: دار النهضة العربية ١٩٨٦م.

(٧) الاقتصاد الدولي، د./ زين العابدين ناصر - د./ صفوت عبد السلام ، ط: دار الثقافة الجامعية مصر ١٩٩٦م.

(٨) الاقتصاد في خدمة المجتمع - روبرت هليبرونر - ترجمة محمد ماهر - المكتبة الاقتصادية - دار الكرنك ١٩٦٥م.

(٩) أمريكا وصناعة الجوع لفرنسيس مور لاييه وآخرين ، ترجمة د/ حسن أبو بكر - دار الفكر للنشر والدراسات ط أولى - القاهرة

١٩٨٥

- ١٠) أمم قلقة - لمستر ماكملان - ترجمة د. / سعاد محمد كامل - اخترنا لك - الدار القومية للطباعة والنشر.
- ١١) التنمية الاقتصادية - الكتاب الثاني ، د/ محمد زكي شافعي - معهد البحوث والدراسات العربية ، ط ١٩٦٦
- ١٢) التنمية الاقتصادية - د/ محمد زكي شافعي - الكتاب الثاني ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ط ١٩٦٦
- ١٣) الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي، - نبيل حشاد - دار النهضة العربية - ٢٠٠٢
- ١٤) السياسة الاقتصادية المثلى - أ. عبد الرحمن المالكي - ط ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.
- ١٥) قواعد التنمية الاقتصادية ، د/ محمد الشحات الجندي ط دار النهضة العربية ١٩٨٥
- ١٦) المالية العامة - دراسة للاقتصاد العام، د. / السيد عبد المولى، ط: دار الفكر العربي ١٩٨٦ م.
- ١٧) مبادئ الاقتصاد - د. / عبد المنعم راضي - مكتبة عين شمس ١٩٨٨ م.
- ١٨) مبادئ الاقتصاد الحديث - د. / محمد يحيى عويس - د. / منيس أسعد - ط دار النهضة العربية ١٩٧٦.
- ١٩) مبادئ الاقتصاد السياسي - الجزء الرابع :الاقتصاد المالي - د/ محمد دويدار، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠١ م

(٢٠) محاضرات في النقود والبنوك - د/ محمد يحي عويس - تجارة

عين شمس ط ١٩٧٩م

(٢١) مشكلات التمويل في البلاد المتخلفة ، د/ حمدية زهران -

رسالة دكتوراه ، حقوق القاهرة سنة ١٩٧٠م.

(٢٢) المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية الموقعة في

أبوجا بنيجيريا ١٩٩١م.

(٢٣) المعونات الأمريكية والسوفيتية لروبرت ولترز ، ترجمة د/

صبحي الطويل - ط دار القلم ١٩٧٢م.

(٢٤) مقدمة في الاقتصاديات الدولية - د./ محمد زكي المسير - ط دار

النهضة العربية ١٩٨٣.

(٢٥) الملامح الرئيسية لمكافحة الدعم والإغراق -، محمد عبد

الحميد القاضي-المؤتمر الاقتصادي بكلية التجارة بنها - ١٠ /

١٩٩٨/١١م.

(٢٦) المنافسة والاحتكار، د./ حسين عمر، ط: دار النهضة العربية

١٩٩٠.

منظمة التجارة العالمية. د./ علي إبراهيم، ط دار الفكر العربي -

القاهرة - ٢٠٠٢ / م

(٢٧) موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول

العربية- عبد الفتاح مراد - ط دار النهضة العربية.

- (٢٨) الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات  
متعددة الأطراف ، أبريل ١٩٩٤م.  
أهم المصادر والمراجع في المالية العامة:  
(٢٩) أصول المالية العامة ، د/ محمد حسن الجمل ، ط نهضة مصر.  
(٣٠) أصول المالية العامة ، د/ عادل أحمد حشيش- ط مؤسسة الثقافة  
الجامعية الإسكندرية  
(٣١) اقتصاديات المالية والنظام المالي الإسلامي ، د/ عبد الحميد  
القاضي، ط دار الجامعات المصرية ١٩٩٠  
(٣٢) توازن الموازنة العامة، د/ عصام بشور - مطبعة جامعة دمشق ،  
سوريا ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤  
(٣٣) دراسات في المالية العامة - د/ محمد رضا العدل- ط دار الفكر  
العربي بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م  
(٣٤) علم المالية العامة ، د/ محمد سعيد فرهود - معهد الإدارة  
العامة ، السعودية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م  
(٣٥) المالية العامة ، د/ زكريا محمد بيومي ، ط دار النهضة العربية  
القاهرة ١٩٧٨م،



(٣٦) المالية العامة - دراسة للاقتصاد العام ، د/السيد عبد المولى ، ط  
جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ١٩٨٦م .

(٣٧) المالية العامة ، د/ السيد عبد المولى - ط دار الفكر العربي  
١٩٧٥

(٣٨) علم المالية العامة د/ زين العابدين ناصر - - مطبعة  
المعرفة.

(٣٩) المالية العامة ، د/ رفعت المحجوب - دار النهضة العربية  
١٩٧٥ ز

(٤٠) المالية العامة. ، د/ زكريا محمد بيومي - دار النهضة العربية  
١٩٧٨.

#### القانون الدولي العام وغيره

(٤١) الحماية الدولية لحقوق الإنسان - د./ أحمد أبو الوفا - ط دار  
النهضة العربية ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

(٤٢) صناعة السلاح العربي - مجلة العربي - العدد ٣١٤ - يناير  
١٩٨٥م.

(٤٣) القانون الدولي العام - د./ حافظ غانم - ط دار النهضة العربية  
١٩٧٣.

(٤٤) القانون الدولي العام - د. / ماجدة أبو هيف - ط القاهرة  
١٩٥٩م.

(٤٥) قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل - د. / محمد عبد  
الحميد أبو زيد - دراسة مقارنة - الرياض - السعودية ١٤١٤ هـ  
١٩٩٣م.

(٤٦) قيام الدولة العربية الإسلامية - د. / محمد جمال الدين سرور -  
ط دار الفكر - بيروت ١٩٧٢م.

(٤٧) المقاطعة العربية لإسرائيل - د. / هاني الهندي ط ١٩٩٣.

(٤٨) نظرات في الحرب الحديثة - د. / صبحي عبد الحميد - المكتبة  
العصرية ١٩٦٩ - بيروت.

(٤٩) الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس وشمال إفريقيا - د. /  
محمد ماهر حمادة - ط مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥٠) الفكر الصهيوني والسياسة اليهودية - د. / مصطفى السعدني -  
مطابع الأهرام التجارية - القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.

(٥١) أسرار الصهيونية - د. / عبد المنعم شمس - الكتاب الأول - من  
سلسلة كتب السياسة

(٥٢) الوسيط في القانون الدولي - د. / أحمد أبو الوفا - ط دار  
النهضة العربية ١٩٩٤ م.

المقالات والدوريات:

(٥٣) الأزمة المالية وعدوى البورصات.. نصائح للعلاج - ممدوح  
الولي: صحفي اقتصادي، نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام  
المصرية للشئون الاقتصادية، النسخة الالكترونية لجريدة الأهرام  
المصرية عدد ٢٢/١٠/٢٠٠٨

(٥٤) الأهرام الاقتصادي - الأولوية للسوق العربية المشتركة - العدد  
١٢٩٩/٦/١٢/١٩٩٣

(٥٥) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية تصدرها إدارة البحوث  
المجلد الستون العدد الأول ٢٠٠٧ القاهرة

(٥٦) التوظيفات المالية والنقدية للفوائض البترولية في الدول  
الصناعية المتقدمة، د/ زين العابدين ناصر - مجلة الحقوق  
الشرعية - الكويت - العدد الثاني ١٩٧٩.

(٥٧) جريدة الأخبار المصرية عدد ٢/١/١٩٨٣ م.

(٥٨) جريدة البيان الإماراتية، عدد ٣١/١٠/٢٠٠٨ م، الصفحة الأولى.

(٥٩) جريدة الشرق الأوسط ، السبت ١٦/١١/١٩٨٥ م ، وأعداد

أخرى.

(٦٠) جريدة الشرق الأوسط عدد ٢١ / نوفمبر ١٩٨٢ ص ٧ رسالة

مكتب القاهرة بقلم عصام رفعت ، مشار إليه بكتاب د/ جميل عبد

الله المصري.

(٦١) جريدة النيوزويك الأمريكية عدد ١٦/٥/١٩٨٣ م.

(٦٢) جريدة الوطن-السعودية ، عدد ١٦ أكتوبر ، ٢٠٠٨ م (النسخة

الالكترونية).

(٦٣) دراسة لملاح وإثبات والآليات التوظيف د.أحمد السيد النجار

،كراسات استراتيجية - مركز الدراسات الإسلامية والاستراتيجية

، جريدة الأهرام ، العدد ١٦٥ يوليو ٢٠٠٦

(٦٤) الرؤية لمواجهة أزمة العالم الاقتصادية د: الدكتور ماهر الجعبري

،مقال على شبكة الانترنت .

<http://www.aljazeeraatalk.net/forum/showthread>

(٦٥) فائض الأموال العربية وإمكانية استثماره في المنطقة العربية

د/ السيد عبد المولى - مجلة الاقتصادي العراقية - العدد الأول

والثاني ١٩٧٦ كانون الثاني حزيران

٦٦) كارثة الفائدة:د/ أحمد النجار - مقال له بجريدة الأهرام عدد ٥/٢  
١٩٩٣/.

٦٧) مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ١٧ ربيع الأول ١٤١٦ -  
أغسطس ١٩٩٥ ، مؤتمر القاهرة عن السوق الإسلامية  
المشتركة.

٦٨) مجلة البنوك الإسلامية ،د/ جمال الدين عطية - مقال - البنوك  
الإسلامية بين التجربة والتطبيق - العدد ٢٤

٦٩) مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ١٥٥ - شوال ١٤١٤هـ -  
أبريل ١٩٩٤





الحرب الاقتصادية وأثرها في مالية الدولة :دراسة لخطط الحصار والمقاطعة والإغراق مقارنة بالفقه الإسلامي

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ١      | تقديم  |
| ٥      | خطة الموضوع  |
| ٨      | الفصل التمهيدي   |
| ٩      | المبحث الأول: في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.  |
| ١١     | المنافع الاقتصادية للسلام في الشرق الأوسط  |
| ١٤     | إسرائيل والمكاسب الاقتصادية للسلام   |
| ١٧     | المبحث الثاني: المنظور الإسلامي للتبادل التجاري الدولي وضوابطه.  |
| ٢٨     | الفصل الأول: الحرب الاقتصادية وخطط الحصار والمقاطعة وأثرها على مالية الدولة، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. |
| ٣١     | المبحث الأول : التأسيس القانوني للحرب الاقتصادية   |
| ٣٥     | المبحث الثاني: مقومات الحرب الاقتصادية، وخططها   |
| ٣٥     | المطلب الأول: مقومات الحرب الاقتصادية.   |
| ٣٧     | المطلب الثاني: خطط الحرب الاقتصادية.   |
| ٣٩     | المبحث الثالث: الأسلحة المستخدمة في الحرب الاقتصادية   |

|    |  |
|----|--|
| ٤٤ | المبحث الرابع: المرجعية القانونية لمشروعية المقاطعة الاقتصادية           |
| ٥٣ | المبحث الخامس: آثار الحرب الاقتصادية على مالية الدولة.                   |
| ٥٣ | المطلب الأول: الآثار السلبية للحرب الاقتصادية على مالية الدولة           |
| ٥٣ | أولاً: آثار الحرب الاقتصادية على جانب النفقات العامة                     |
| ٥٦ | ثانياً: آثار الحرب الاقتصادية على جانب الإيرادات العامة                  |
| ٧٤ | المطلب الثاني: أهم الآثار الايجابية للحرب الاقتصادية على مالية الدولة    |
| ٧٦ | الفصل الثاني: المنظور الإسلامي للحرب الاقتصادية وآثارها على مالية الدولة |
| ٨٠ | المبحث الأول: نظرة الإسلام إلى الحرب الاقتصادية بصفة عامة.               |
| ٩٦ | المبحث الثاني: الحصار الاقتصادي من منظور إسلامي.                         |
| ٩٦ | المطلب الأول: أدلة مشروعية الحصار الاقتصادي                              |

|     |  |
|-----|--|
| ٩٩  | المطلب الثاني: المنافع المرجوة من وراء الحصار الاقتصادي كما طبقه النبي ﷺ   |
| ١٠٥ | المبحث الثالث: المقاطعة الاقتصادية من منظور إسلامي.  |
| ١٠٥ | المطلب الأول: التكيف الشرعي للمقاطعة الاقتصادية.   |
| ١١٧ | المطلب الثاني: مذاهب الفقهاء في المقاطعة الاقتصادية  |
| ١٢٧ | الفصل الثالث: الجوانب القانونية والاقتصادية للإغراق في ضوء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. |
| ١٣٠ | المبحث الأول: التأصيل القانوني للإغراق   |
| ١٣٠ | المطلب الأول: الإغراق في مفهوم العلاقات التجارية الدولية   |
| ١٣٣ | المطلب الثاني: أنواع الإغراق   |
| ١٣٥ | المطلب الثالث: أهم الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على الإغراق.  |
| ١٣٨ | المطلب الرابع: كيفية تحديد الإغراق   |

|     |  |
|-----|--|
| ١٤٢ | المبحث الثاني:التأصيل القانوني للإغراق في إطار<br>الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة<br>جات ١٩٩٤. |
| ١٤٢ | المطلب الأول:الإغراق بين جات ١٩٤٧م وجات ١٩٩٤م.   |
| ١٤٦ | المطلب الثاني:معالجة الإغراق في إطار اتفاق تطبيق<br>المادة السادسة من جات ١٩٩٤م.                   |
| ١٤٦ | الفرع الأول:شروط تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق<br>التي أوردتها المادة الماثلة.                      |
| ١٤٨ | الفرع الثاني:تحديد وجود الإغراق بمقتضى المادة الثانية<br>من الاتفاق المائل.                        |
| ١٥٣ | المبحث الثالث:تدابير مكافحة الإغراق  |
| ١٥٣ | المطلب الأول:الإجراءات المؤقتة .   |
| ١٥٦ | المطلب الثاني:التعهدات السعرية.  |
| ١٦١ | المطلب الثالث:فرض وتحصيل رسوم مكافحة الإغراق.  |
| ١٦٧ | المبحث الرابع:تقييم اتفاق مكافحة الإغراق.  |
| ١٧٢ | المبحث الخامس:المنظور الشرعي للإغراق و تدابير<br>مكافحته .   |
| ١٧٢ | المطلب الأول:الإغراق من منظور إسلامي.  |



|     |  |
|-----|--|
| ١٧٦ | المطلب الثاني: تدابير منع الإغراق وأساليب مكافحته من منظور شرعي.   |
| ١٨٧ | المطلب الثالث: الأضرار الاقتصادية للإغراق من منظور إسلامي.   |
| ١٩٠ | المبحث الخامس: تحقيق وموازنة.  |
| ١٩٣ | الفصل الرابع: سبل تجنب آثار الحرب الاقتصادية على مالية الدولة .  |
| ١٩٥ | المبحث الأول: تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية.                                      |
| ٢٠٢ | المبحث الثاني: توظيف العائد النفطي بما فيه مصلحة الدول العربية والإسلامية.                               |
| ٢١٠ | المبحث الثالث: الاعتماد على الذات في التسليح و الصناعة المحلية.  |
| ٢١٦ | المبحث الرابع: الاقتصاد في استعمال المتاح من الموارد.  |
| ٢١٩ | المبحث الخامس: جواز دفع مال لغير المسلمين انقاء لشركهم.  |
| ٢٢٣ | المبحث السادس: الأزمة المالية العالمية [الإعصار المالي -سبتمبر ٢٠٠٨م] وحرب الله على الاقتصاديات الربوية. |



|     |   |
|-----|---|
| ٢٢٣ | المطلب الأول: الربا سلاح حرب الأغنياء ضد الفقراء<br>وانهيار الاقتصاديات الرأسمالية الربوية. |
| ٢٣١ | المطلب الثاني: أزمة الإحصار المالي العالمي [٢٠٠٨]<br>ومحق المؤسسات الربوية.                 |
| ٢٣١ | الفرع الأول: التكيف العملي للأزمة المالية.  |
| ٢٤٠ | الفرع الثاني: التكيف الاقتصادي للأزمة.  |
| ٢٤٢ | الفرع الثالث: التكيف الشرعي للأزمة.   |
| ٢٤٦ | الخاتمة   |
| ٢٦٢ | أهم المصادر والمراجع الشرعية والقانونية.  |







Bibliotheca Alexandrina



0679281